مجلة علمية فصلية تعنى بالشؤون الحوزوية تصدر عن

مركز الهدى للدراسات الحوزوية

السنة الثالثة العدد التاسع ١٤٣٠هـ سنة

مركز الهدى

❖ مركز علمي مستقل يعنى بالقضايا والشؤون الحوزوية.

❖ يعنى بانجاز البحوث والدراسات العلمية التي تهم الحوزة العلمية وسبل إسنادها وتطويرها والدفاع عنها.

المشرف العام

الشيخ عبد المحسن السالم

رئيس التحرير

السيد عبد الله الهاشمي

المتابعة الفنية

السيد علي حسين الهاشمي

المراسلات:

رئيس التحرير السيد عبدالله الهاشمي

Email: *hashemi_y@hotmail.com*

*MObiLe:+*٩٦٤٧٨٠٢٢٥٢٢٨٣

لا تمثل بالضرورة آراء الباحثين والكتاب رأي مجلة الهدى

بسم الله الرحمن الرحيم

الهدى

مجلة علمية فصلية تعنى بالشؤون الحوزوية تصدر عن
مركز الهدى للدراسات الحوزوية

شروط النشر في مجلة الهدى

تود هيئة تحرير مجلة الهدى ان ترحب بالأخوة والأخوات الباحثين والمتخصصين في الدراسات الدينية الحوزوية والذين يرغبون بنشر بحوثهم ودراساتهم العلمية والاكاديمية في مجلة الهدى وفق المعايير التالية:

- أن تتناول البحوث والدراسات الشؤون الحوزوية المعاصرة وكل ما له علاقة بتطوير الحوزة والدفاع عنها وعكس صورتها المثلى
- تعتمد المجلة الأساليب العملية الراهنة في الكتابة والتوثيق والحيادية والموضوعية والدقة و الإشارة إلى المصادر حسب القواعد العلمية المتعارف عليها.
- أن لا تكون البحوث قد نشرت في مجلات أخرى
- تقدم البحوث إلى المجلة مطبوعة وعلى (CD) مع موجز خالي من الأخطاء الطباعية.
- تخضع البحوث والدراسات إلى التحكيم العلمي المتعارف عليه أكاديميا ولا تعاد البحوث إلى أصحابها في حالة الاعتذار عن نشرها
- تنشر البحوث والدراسات وفق خطة هيئة التحرير والنشر

الهدى

مجلة علمية فصلية تعنى بالشؤون الحوزوية تصدر عن
مركز الهدى للدراسات الحوزوية

المحتويات

- كلمة التحرير

رئيس التحرير ٥

- السيرة الذاتية لآية الله السيد علي الخامنئي

السيد محمد حارث ٩

- صراع الثورة الإسلامية وأعدائها حول قضية الوحدة الإسلامية

الشيخ محمد علي التسخيري ٢٣

- الدور الريادي لعلماء لبنان من التهميش إلى القيادة

السيد علاء هادي الجزائري ٣٣

- المرجعية الدينية.. بين المقاومة والإرهاب والحرب العادلة

د. أحمد راسم النفيس ٤٧

- ظروف وأحوال المرجعية الدينية في زمن السيد الخوئي

رضا حدرج ٦٣

- دور سماحة السيد علي السيستاني في وأد الفتنة الطائفية في العراق....

د. علي أبو الخير ٨٥

◀ **الدور السياسي للمرجعية الشيعية في العراق والموقف من الاحتلال....**

محمود جابر/ محمد صلاح الأسود..... ١٣٧

◀ **معضلة التنباك أو كلمة النجف الأشرف المناهضة للاستعمار**

أ. د. حسن الحكيم ١٧٥

◀ **دور المرجعية الدينية في تدوين الدستور والانتخابات البرلمانية**

د. صلاح عبد الرزاق..... ١٨٣

◀ **المرجعية الصالحة.. تعدد أدوار ووحدة هدف مناهج في العمل التغييري....**

مختار الأسدي..... ٢٢٣

كلمة التحرير

عراقية السيستاني بين بطاقة الهوية وحقيقة الانتماء

رئيس التحرير

بعد الانتهاء من عمليات الاقتراع في الانتخابات العراقية الأخيرة، طرح عدد من المراقبين المهتمين الفرضية الآتية: ماذا لو أن هذه الانتخابات افتتحت بصورة السيد علي السيستاني وهو يدلي بصوته رافعاً سبابته إيذاناً بانطلاق «الثورة البنفسجية» كما سميت يومها.

لا شك في أن مشهداً كهذا، سيحتل موقعه في التاريخ العراقي كلحظة مفصلية مشحونة بالدلالة، بل ربما انتقلت رمزيته الى أماكن أخرى، وذلك لما لعبه الرجل من دور مشهود في إيصال الانتخابات الى نتيجة ذهبت الى أبعد مما كان متوقعاً لها من النجاح، في ظل تعقيدات وظروف استثنائية. وكانت وسائل الإعلام والدوائر السياسية في دول كثيرة ستخصص أوقاتاً بأكملها للحديث عن الأبعاد المترتبة على هذا المشهد وانعكاساته اللاحقة.

لكن ذلك بقي مجرد مشهد متخيل أو متمنى. أما في الواقع العملي، فإن السيد السيستاني ما كان ليملك حق المشاركة بالتصويت لأنه لم يكن يحمل الجنسية العراقية رسمياً بعد.

تلك مسألة ربما كانت من الشكلية الى درجة لم يعد ينتبه اليها أحد، فكل الأطراف ـ العراقية وغيرها - اعتبرت عراقية السيستاني مسألة مفروغاً منها، فمن المتعارف عليه في المجال الدولي أن الحق في طلب الجنسية يكتسب في حالات ثلاث: الولادة داخل الحدود السياسية للبلد المعني، أو الإقامة فيه عدداً من

السنوات يحددها القانون، لا تزيد عن خمس، أو القيام بأعمال جليلة في خدمة ذلك البلد يفترض انها لمصلحة شعبه وأرضه وحضارته.

جاء السيستاني الى العراق شاباً في العشرينات من عمره، ليتلقى العلوم الدينية في الحوزة النجفية، وطوال أكثر من نصف قرن لم يغادر العراق إلا لماماً.

ويعرف عنه ولعه الشديد بالقراءة إذ يخصص لها ساعات طويلة يومياً، وهو يطلب من أنصاره تزويده آخر ما يصدر من كتب في الفكر والسياسة والاقتصاد والأدب. قرأ كل ما كتبه محمد حسنين هيكل وأركون والجابري وغيرهم، اضافة إلى فلاسفة الغرب بجميع نظرياتهم. ويمتلك من هدوء الأعصاب ما يجعله خارج دائرة الانفعال الآني، وهو ما جنبه الاستجابة لكل النداءات والضغوط التي طالبته بالسماح بتحرك مضاد بعد الاستهدافات الدامية التي كانت من نصيب الشيعة. وكانت قراءته لما يجري في العراق، ترتكز الى مجموعة من الاستنتاجات المتحصلة من نظرة ممعنة في ما ستؤول إليه طبيعة الحدث.

ففي ما يرتبط بهذا النوع من العمليات، رأى انها حال لن تتجذر وتفعل فعلها في تمزيق المجتمع العراقي، إلا إذا انتقلت الى مرحلة أكثر تعقيداً قد تتوج بحرب أهلية. فإذا بلغت الأحوال هذا المستوى، سيطاح عندها أي إمكان لإعادة بناء العراق مجدداً، الأمر الذي سيجعل القوى التي تقف وراء هذه الأعمال تحقق نصراً على حساب العراق، لذا فإن أقسى الرد على هؤلاء سيكون بأقصى تمسك بمشروع الدولة على ما يجري تثبيت ركائزه.

أما مراهنته على الانتخابات فجاءت نتيجة قناعته بأن نظام التعددية سيتغلب في نهاية المطاف، وأن ما بدا انه عوائق مستحيلة التجاوز في هذا السبيل، ما هي إلا حشرجات أخيرة للقوى المتضررة، وبالتالي لن تستمر الى درجة تعيد الأمور في العراق الى ما كانت عليه.

وفي موضوع المقاومة المسلحة للاحتلال، استندت رؤية السيستاني الى ان هذا النوع من المقاومة ينبغي ان يبقى سلاحاً استراتيجياً بيد العراقيين، لا يجوز ان يستنفد أو يحرق، لأن إطلاق عمل خطر ودقيق كهذا، وفي هذه المرحلة بالذات، من شأنه أن يعيد في كل مرة، خلط الأوراق بطريقة لا يعود معها ممكناً ترتيب الأولويات وجدولة الأهداف العراقية، إذ ان قوى كثيرة - إقليمية ودولية - ستدخل حلبة الصراع، كل بحسب برامجه وحساباته، مما سيضيع الهوية العراقية وسط غابة من المصالح المتناقضة، ويجعل العراق ساحة حرب مفتوحة وتصفية حسابات لا أحد يعرف متى تنتهي.

لقد كانت جدلية التاريخ والواقع والمستقبل تتمازج في فكر الرجل الذي وجد نفسه فجأة، في مركز حدث لم يكن له دور في صنعه، لكن سيكون له دور مؤثر في إعادة تركيب مفردات ذلك الحدث، والمساهمة في توجيه مؤشراته ووسائل تحديدها، ما دامت للرجل كلمة نافذة في نفوس الملايين ممن يضعونه في موقع الصدارة من ثقل القرار.

كانت أي خطوة بالاتجاه الخطأ أو «دعسة ناقصة» كما يقال، جديرة بأن تفتح في العراق أبواباً، يصعب التكهن بما ستتركه من كوارث، في بلد شهد منها ما فاق حدود التصور، وكان الصمود أمام الضغوطات المنصبة من كل اتجاه على ذلك الجسد النحيل الذي أخذت منه السنون وحياة التقشف كل مأخذ، بحاجة الى قوة تحمل هائلة، وهو ما تبين ان الرجل يملك الكثير من قدرة أنجدته في أحلك الظروف وأشدها حساسية وتأزماً.

أمام هذه الأدوار المركبة، تكرست عراقية السيد السيستاني بامتياز، في الواقع كما في وجدان العراقيين، كذلك احتل موقعه كشخصية عراقية في إطار عالمي رشحها الآلاف من أنحاء العالم، لنيل جائزة نوبل للسلام، والأرجح انه سينالها فعلاً، نظير ما لعبه من دور في العراق.

لكن تبقى هناك «منغصة» أو تفصيل، قد لا يؤثر في موقع السيد ومكانته ـ داخل العراق أو خارجه ـ، لكنه حتماً ليس بسيطاً وعابراً، فما دام الرجل عراقياً، إقامة ومشاعر وانتماء ودوراً، فهل يعقل أن يحرم من حقه الدستوري؟ على اعتبار انه لا يحمل رسمياً الجنسية العراقية؟ قد ترى بعض الأوساط، ان اثارة هذه المسألة في الجمعية العمومية، ربما ترتب عليها بعض الإشكالات التي لا تليق بمكانة «السيد» وشمولية موقعه، لكن يبدو من شبه المؤكد، أن أي طرف أو مكون عراقي، وأياً تكن نظرته أو اتجاهه، لن يتخذ من هذه الموضوعة مجالاً للاعتراض أو المساومة، لأنه والحال هذه، سيضع نفسه أمام مأزقين ـ قانوني وأخلاقي ـ فلا يجد أية مبررات ولو واهية، ليسند بها ما يحتمل ان يطرحه من مواقف معترضة، وحتى لو وجد من يفعل ذلك في شكل أو آخر، فإنه سوف لن يحظى بتأييد الكثيرين.

الخلاصة، إن السيد السيستاني، مواطن عراقي بمعايير عدة، وهذه حقيقة لا تحتاج إلى الكثير من الأخذ والرد، لذا فإن مسألة ترسيم هذه الحقيقة وقوننتها، هي من البداهات التي لا بد ستقترن بقانون عصري للجنسية، يجعل من منحها لمستحقيها، مجرد تحصيل لا يثير اجتهاداً من نوع خاص.

السيرة الذاتية لآية الله السيد علي الخامنئي

السيد محمد حارث

ولادته ونسبه

ولد سماحة آية الله العظمى الحاج السيد علي الحسيني الخامنئي (دام ظله العالي) عام ١٣١٨هـ.ش (١٩٣٩م) بمدينة مشهد المقدسة في عائلة علمائية محترمة.

والده هو آية الله الحاج السيد جواد من المجتهدين وعلماء مشهد المحترمين، كان يقيم الجماعة في مسجد كوهرشاد صباحاً وفي مسجد بازار مشهد ظهراً ومساءاً لسنوات طويلة، وكان من المبلغين المعروفين. توفي في ذي القعدة ١٤٠٦هـ عن عمر ناهز الثالثة والتسعين عاماً.

جدّه هو آية الله السيد حسين الخامنئي من علماء آذربيجان. كان يعيش في حّي خيابان بتبريز ثم هاجر الى النجف وأقام هناك واشتغل بالتدريس والبحث. وكان من أهل العلم والتقوى، قضى عمره في الزهد والقناعة.

زوج عمّته هو العالم الشهيد الحاج الشيخ محمد خياباني، المولود في قصبة خامنه من توابع تبريز، وسُمي بالخياباني لإقامته صلاة الجماعة في مسجد كريمخان في حيّ خيابان بتبريز، وكان من العلماء المعروفين والمجاهدين في عهد الدستورية (المشروطة)، وكما قال في حقّه المرحوم الحاج محمد باقر بادامجي ـ المجاهد الصامد في عهد الدستورية والمعاصر للشيخ محمد الخياباني ـ: كان الأورع والأزهد والأفقه نسبياً بين زملائه من أئمة الجماعات. أصبح الشيخ

الخياباني ممثل أهالي تبريز في المجلس الوطني وقاد ثورة ضد الأوضاع المتردّية آنذاك واستشهد في تبريز.

ووالدته هي كريمة حجة الإسلام السيد هاشم نجف آبادي من علماء مشهد المعروفين. كانت امرأة عفيفة شريفة عالمة بالمسائل الدينية ومتخلّقة بالأخلاق الإلهية. وافتها المنية في محرم من عام ١٤٠٩هـ عن عمر ناهز الـ ٧٦ عاماً إثر نوبة قلبية ألّمت بها.

طفولته

قضى آية الله العظمى السيد الخامنئي (دام ظله العالي) فترة طفولته برعاية والده، الذي كان شديد الحرص على تربية أبنائه وتعليمهم وعطوفاً ومحبّاً لهم في الوقت نفسه، وأمّه الأكثر حناناً وعطفاً، وعاش في عسرة وضيق شديدين، وكما يقول سماحته:

«لقد قضيت طفولتي في عسرة شديدة خصوصاً أنها كانت مقارنة لأيام الحرب (الحرب العالمية الثانية)، وعلى الرغم من أنّ مشهد كانت خارجة عن حدود الحرب، وكان كل شيء فيها أكثر وفوراً وأقل سعراً نسبة الى سائر مدن البلاد، إلاّ أنّ وضعنا المادي كان بصورة بحيث لم نكن نتمكن من أكل خبز الحنطة، وكنّا عادة نأكل خبز الشعير، ونادراً ما كنّا نأكل خبز الحنطة. إنّني أتذكّر بعض ليالي طفولتي حيث لم يكن في البيت شيء نأكله للعشاء، فكانت والدتي تأخذ النقود ـ التي كانت جدتي تعطيها لي أو لأحد أخواني أو أخواتي أحياناً ـ وتشتري بها الحليب أو الزبيب لنأكله مع الخبز.

لقد كانت مساحة بيتنا الذي ولدت وقضيت (٤ ـ ٥) سنوات من عمري فيه بين (٦٠ ـ ٧٠ متراً) في حيّ فقير بمشهد وفيه غرفة واحدة وسرداب

مُظلم وضيق.

وعندما كان يحلّ علينا ضيف ـ وبما أن والدي كان عالماً ومرجعاً لشؤون الناس، فكان دائم الضيوف ـ كان علينا الذهاب الى السرداب حتى يذهب الضيف، وبعد فترة اشترى بعض المريدين لوالدي قطعة أرض بجوارنا وألحقوها ببيتنا فاتّسع البيت إلى ثلاث غرف.

ولم يكن ملبسنا أفضل من ذلك، فقد كانت والدتي تخيط لنا من ملابس والدي القديمة شيئاً عجيباً وغريباً، كان لباساً طويلاً يصل الى أسفل الركبة يحتوي على عدة وصلات، طبعاً يجب أن يقال أن والدي لم يكن يغيّر ملابسه بهذه السرعة».

دراسته

التحق آية الله العظمى السيد الخامنئي (دام ظله العالي) ولم يتجاوز عمره خمس سنوات مع أخيه الأكبر السيد محمد بالكتاتيب لتعلّم القرآن، وبعد مدة أرسلا معاً الى مدرسة ابتدائية دينية باسم (دار التعليم الديني).

وهذه المدارس قد تأسسّت من قبل المؤمنين بعد عهد الاختناق الذي أوجده رضا خان، وهدفها الاهتمام بتربية الطلبة دينياً أكثر من أي شيء آخر، ولم تكن تملك صلاحية إعطاء الشهادة الدراسية.

ففي هذه المدرسة كانت تدرّس ـ إضافة الى منهج المدارس الابتدائية ـ قراءة القرآن ودروس في كتب (حلية المتّقين، حساب السياق ونصاب الصبيان).

وبعد أن أكمل سماحته المرحلة الابتدائية في هذه المدرسة، التحق بالدراسة المسائية في المدرسة الحكومية وحصل على الشهادة الابتدائية. ثم أنهى دراسته الثانوية خلال سنتين وحصل على الشهادة الثانوية.

وأمّا في مجال العلوم الدينية، فقد شرع بالقواعد العربية في تلك المدرسة (دار التعليم الديني)، وقرأ (شرح الأمثلة) عند والدته، وكتابي (صرف مير) و(التصريف) عند والده، ودرس (العوامل) و(الأنموذج) في المدرسة عند اثنين من المعلّمين، ثم التحق في الرابعة عشر من عمره بمدرسة سليمان خان للعلوم الدينية، ودرس كتابي (الصمدية) و(السيوطي) وقليلاً من (المغني).

وحضر درس الشرايع عند والده، وعندما وصل إلى كتاب الحج طلب منه والده الالتحاق بدرسه (شرح اللمعة كتاب الحج)، والتباحث مع أخيه الحاج السيد محمد، وبعدها التحق سماحته بمدرسة نوّاب للعلوم الدينية وأكمل السطوح هناك، ثُمّ حضر بحث الخارج عند المرحوم آية الله العظمى الميلاني ﷺ.

ولقد قل نظير هذا الأمر وهو أن يشارك شاب في السادسة عشر من عمره في بحث الخارج. ويرى سماحة آية الله العظمى الخامنئي (دام ظله العالي) الفضل في ذلك الى اهتمام والده فيقول: «لقد كان والدي العامل الرئيسي في انتخابي طريق العلم النيّر والعلماء، ولقد شوّقني ورغّبني الى ذلك... فعندما شرعت بالدروس الدينية، كان الفارق في العمر بيني وبين والدي شاسعاً (كان ٤٥ سنة تماماً)، إضافة إلى ذلك فقد كانت لوالدي مكانة علمية بارزة، وكانت لديه إجازة اجتهاد، وتَخرّج على يديه الكثير من طلبة العلوم الدينية في مستويات عالية، لذا لم يكن من المناسب وهو في هذه المكانة العلمية أن يدرّسني وأنا في المرحلة الأولى من دراستي، ولم تكن لديه الرغبة ولا الصبر على ذلك، لكن نظراً لاهتمامه بتربيتنا، فقد درّسني وأخي الأكبر ومن بعدنا درّس أخانا الأصغر، فحقّه عظيم علينا في مجال التدريس والتربية وخصوصاً عليّ، لأنّه لو لم يكن موجوداً لما وفقّنا في تحصيل الفقه والأصول.

وقبل ذهابي إلى قم، حضرت ـ علاوة على دراستي عند والدي ـ الدروس

العامة في مشهد، وفي العطلة الصيفية كان والدي يضع لنا برنامجاً دراسياً ويباشرنا بالتدريس، ولهذا السبب لم يحصل توقف في دراستي خلافاً للذين كانوا يدرسون في الحوزات العامة والتي كانت تعطّل في شهري محرم وصفر وشهر رمضان المبارك وفي العطلة الصيفية، فأنهيت دروس السطوح جميعها وشرعت بالبحث الخارج وأنا في السادسة عشر من عمري».

تدريسه

يواصل سماحة آية الله العظمى الخامنئي (مد ظله العالي) حديثه فيقول:

«لقد شرعت بالتدريس في الأيام الأولى من دراستي الحوزوية أي بعد إتمام المرحلة الابتدائية في المدرسة مباشرة، وبدأت بتدريس كتاب الأمثلة أو صرف مير لاثنين من ملالي مشهد المسنّين، وحتى عام ١٣٣٧هـ.ش (١٩٥٨) حيث كنت مقيماً بمشهد، قمت بتدريس هذه الكتب (الصرف، النحو، المعاني، البيان، الاصول، والفقه).

وفي قم أيضاً قمت بالتدريس الى جانب دراستي.

وبعد عودتي من قم إلى مشهد عام ١٣٤٣هـ.ش (١٩٦٤)، كان التدريس أحد برامجي الرئيسية والدائمة، وطوال هذه السنوات حتى عام ١٣٥٦هـ.ش (١٩٧٧)، قمت بتدريس السطوح العليا، (المكاسب والكفاية)، التفسير والعقائد.

في عام ١٣٣٦هـ.ش (١٩٥٧) تشرّفت بزيارة العتبات المقدّسة، وكان جوّ حوزة النجف يشدّني للبقاء في ذلك المركز العلمي، لهذا وددت في البقاء بالنجف، وبقيت فترة قصيرة، لكن والدي رفض بقائي هناك، فرجعت الى مشهد ١٣٣٧هـ.ش (١٩٥٨م).

وتوجّهت في عام ١٣٣٧هـ.ش (١٩٥٨م) الى قم بإذن من والدي، وبقيت هناك حتى عام ١٣٤٣هـ.ش (١٩٦٤)، لكن اضطررت في عام ١٣٤٣هـ.ش (١٩٦٤م) الى العودة الى مشهد ـ لفقدان والدي بصره ـ رغم المخالفة الشديدة لبعض أساتذتي الكبار في قم».

أساتذته

يقول سماحته حول أساتذته:

«في مشهد أيضاً ومنذ عام ١٣٤٣هـ.ش (١٩٦٤) ـ مع أنّني كنت بالمدرسة الابتدائية ـ كنت مستمراً في دراستي الحوزوية وكنت أحضر درس الفقه حتى عام ١٣٤٩ هـ.ش (١٩٧٠).

قرأت كتابي (الأنموذج والصمدية) في مدرسة سليمان خان العلمية بمشهد عند علوي نامي ـ والذي كان هو بدوره يواصل دراسة الطب الحديث ـ، ثم قرأت السيوطي وقليلاً من المغني في المدرسة نفسها عند شخص باسم مسعود، وبما أنَّ أخي الأكبر السيد محمد كانت لديه غرفة في مدرسة نوّاب، لهذا ذهبت هناك وشرعت في كتاب المعالم الى جانب دراستي للسيوطي والمغني.

وفي هذه الأيام اقترح عليّ والدي أن يدرّسني كتاب شرايع الإسلام للمحقق الحلّي ﷺ، ومع أن الشرايع لم يكن كتاب تدريس، إلاّ أن والدي شعر أنّ لهذا الكتاب أثر في تقدمي العلمي، وبالفعل صار هكذا، أي أنّه درسّني كتاب الشرايع من بدايته الى كتاب الحج، وعندما بلغنا كتاب الحج ـ وكان والدي يدرّس أخي شرح اللمعة كتاب الحج آنذاك ـ قال لي: تعال وشارك في درس شرح اللمعة، قلت له: قد لا يمكنني فهمه، قال لي: بل يمكنك فهمه، فشاركت في الدرس وبالفعل فهمته ـ طبعاً إنني درست ثلاثة أرباع كتاب شرح اللمعة

تقريباً عند والدي، والبقية عند المرحوم ميرزا أحمد مدرس اليزدي الذي كان مدرّساً معروفاً في شرح اللمعة والقوانين بمدرسة نوّاب، وبعد أن أنهيت دراسة اللمعة، حضرت درس المكاسب والرسائل عند المرحوم الحاج آية الله الشيخ هاشم القزويني (الذي كان من تلامذة المرحوم ميرزا الاصفهاني وكان من أهل رياضة النفس ومدرساً من الطراز الأول في مشهد، ومحترماً فهماً معروفاً، ورجلاً شريفاً وبصيراً لدى خواص مشهد وبالأخص لدى أهل العلم)، لقد كان عالماً جامعاً حسن البيان بحيث أنني لم أر مثله في حسن البيان لا في النجف ولا في قم رغم حضوري أغلب الدروس هناك.

لقد قرأت عنده القسم الأعظم من (الرسائل والمكاسب والكفاية)، وعندما أقول القسم الأعظم، لأنّي درست ما بقي منه عند والدي، لذا يجب أن أقول: إنّ لدعم والدي النصيب الأوفر في تقدّمي الدراسي، فبلغت فترة دراستي منذ اللحظة الأولى في طلبي العلم حتى شروعي بحث الخارج خمس سنوات ونصف أي أنني أنهيت السطوح في خمس سنوات ونصف.

وشرعت في حضور بحث الخارج عند المرحوم آية الله العظمى الميلاني ﷺ، وقد كان عالماً محقّقاً ومن مراجع مشهد، فحضرت درسه في الاصول لمدة سنة، والفقه سنتان ونصف حتى أواخر عام ١٣٣٧هـ.ش (١٩٥٨) عندها توجّهت الى قم.

ولا يخفى أن أذكر أنّني حضرت بحث الخارج فترة عند آية الله الحاج الشيخ هاشم القزويني أي أنّه درّس الخارج في الاصول بإصرار منّا، وكان بحثه واسعاً بحيث ينقل جميع الآراء ثم يبدأ بالرد عليها.

وحضرت في مشهد درساً آخر أيضاً وهو درس الفلسفة عند آية الله الميرزا

جواد الطهراني، وكانت طريقته في التدريس كالتالي: كان يدرّس كتاب المنظومة وينقل مطالب المرحوم الحاج ملا هادي السبزواري ثم يفنّدها، فكان درسه في الحقيقة ردّاً على المنظومة، إلى أن قال لي أحد الأصدقاء الذي درس الفلسفة في قم: إنّ هذا ليس بصحيح وهو أن تحضر درس المنظومة عند الميرزا جواد وهو يرّد على المنظومة، لأنك بهذه الطريقة لا يمكنك تعلّم مفاهيم الحكمة، لذا يحسن ان تحضر عند من يعتقد بالحكمة، فقبلت كلامه هذا، وحضرت عند شخص باسم «الشيخ رضا ايسي» في مشهد، وكان عالماً وفاضلاً وحكيماً معتقداً بالحكمة كثيراً، فشرعت في درس المنظومة عنده، فكان يدرّس هذه المباحث برؤية معتقدة بالحكمة تماماً.

ثم ذهبت الى النجف وحضرت دروس الآيات الحكيم والخوئي والشاهرودي والميرزا باقر الزنجاني والمرحوم ميرزا حسن اليزدي والسيد يحيى اليزدي واي درس وجد في أي مكان، لكن من بين كل هذه الدروس، ارتحت كثيراً لدرس آية الله الحكيم وذلك لإسلوبه السلس وآرائه الفقهية المتقنة، والآخر درس آية الله ميرزا حسن البجنوردي الذي كان يدرّس في مسجد الطوسي، فارتحت لدرسه كثيراً. فقررت البقاء في النجف. كتبت رسالة الى والدي أطلب منه الموافقة على ذلك، لكن والدي لم يوافق، لهذا رجعت الى مشهد. وبعد فترة توجهت الى قم، وهناك قررت الاطلاع على جميع الدروس حتى أحضر الدرس الذي يعجبني، فحضرت درس الإمام ومن بعده درس آية الله الحاج الشيخ مرتضى الحائري، والآخر درس آية الله العظمى البروجردي، ومن بين كل تلك الدروس كنت أشارك في درس الاصول للإمام بصورة مستمرة، واستفدت قليلاً في الفلسفة من بحوث الطباطبائي في الاسفار والشفاء».

وقد حصل سماحته على رتبة الاجتهاد على يد استاذه آية الله العظمى

الشيخ مرتضى الحائري عام ١٩٧٤ بعد حضوره البحث الخارج أكثر من خمسة عشر عاماً.

مؤلفاته:

اشتغل سماحة آية الله العظمى الخامنئي (دام ظله العالي) بالتأليف منذ عام ١٩٦٣م، وله من المؤلفات بعضها غير مطبوع، نذكر منها:

ـ كتاب الجهاد (بحث الخارج لسماحته).

ـ من أعماق الصلاة.

ـ الاستفتاءات (٢ جلد).

ـ قيادة للإمام الصادق عليه السلام.

ـ الإيمان.

ـ التوحيد.

ـ النبوة.

ـ الولاية.

ـ الإمامة.

ـ عنصر الجهاد في حياة الأئمة عليهم السلام.

ـ بحث في الفكر الإسلامي.

ـ تفسير القرآن.

ـ آلام الإمام علي عليه السلام وآلامنا.

ـ معرفة الإمام علي عليه السلام.

ـ القرآن والعترة.

ـ بحث في الصبر.

ـ دروس في معرفة الإسلام.

ـ دروس في الفكر الإسلامي.

ـ دروس في العقائد.

ـ دروس في القرآن.

ـ دروس في الحديث.

ـ خصائص الإنسان المسلم.

ـ الهجرة.

ـ سؤال وجواب (٥ مجلدات).

ـ أربعة كتب رجالية رئيسية.

ـ الحكومة في الإسلام.

ـ دروس في الأخلاق.

ـ قبس من نهج البلاغة.

ـ التوحيد.

ـ الشخصية السياسية للإمام الرضا عليه السلام.

ـ الخطوط العامة للفكر الإسلامي في القرآن.

ـ بحث في الثأر.

ـ دور المسلمين في ثورة الهند.

ـ الفن عند قائد الثورة.

ـ الفن الثامن.

ـ سيرة الإمام السجاد عليه السلام.

ـ الفهم الصحيح للإسلام.

ـ ترجمة تفسير «في ظلال القرآن» للسيد قطب.

ـ ترجمة كتاب «صلح الإمام الحسن عليه السلام».

ـ ترجمة كتاب «المستقبل لهذا الدين».

ـ ترجمة كتاب «حكم ضد الحضارة الغربية».

والجدير ذكره أن سماحة السيد (حفظه الله) يجيد اللغات التالية:

ـ العربية.

ـ الانجليزية.

ـ التركية.

علماً أن له إلماماً بالشعر والأدب.

جهاده

عاش سماحة آية الله العظمى السيد علي الخامنئي(دام ظله العالي) طوال حياته المباركة إما مجاهداً بالقلم والبيان أو بالسلاح خصوصاً حينما بدأ الإمام الراحل العظيم قدس سره ثورته الإسلامية الكبرى عام ١٣٤١هـ.ش (١٩٦٢)، فلم يتوان هذا المجاهد الشجاع لحظة واحدة في السعي والجهاد، وقضى ثلاث سنوات من عمره ما بين الأعوام (١٩٦٣ ـ ١٩٧٨م) في سجون الشاه وقريب عام في المنفى. وإليك جوانب من حياته الجهادية كما ينقلها سماحته: «أمّا حول دخولي ساحة الجهاد والمعترك السياسي، فبين عامي (١٩٥٢ ـ ١٩٥٣م) سمعت أنّ المرحوم نواب صفوي قد جاء الى مشهد، وكان شيء خفي يجذبني اليه،

وكنت اوّد رؤيته كثيراً، إلى أن أخبرنا أنّ نوّاب ينوي المجيء الى مدرسة سليمان خان والتي كنت أحد طلابها، ويعتبر يوم مجيء نوّاب إلى مدرسة سليمان خان من الأيام التي لا تُنسى في حياتي.

فعندما دخل نواب صفوي المدرسة مع بعض أعضاء منظمة (فدائيو الإسلام) الذين كانوا واضعين قبعات خاصة على رؤوسهم، بدأ بإلقاء خطاب قوي وهو قائم، وكان مضمون خطابه هو إحياء الإسلام وإقامة حكومة إسلامية، وشنّ هجوماً عنيفاً ـ في خطابه ـ على الشاه والانجليز، واتّهم مسؤولي البلاد بالكذب وقال: إنّ هؤلاء المسؤولين ليسوا بمسلمين.

إنّني كنت أسمع بأذنيّ هاتين هذه الأقوال من لسان المرحوم نوّاب، فوقع كلامه على قلبي، وتمنّيت أنّ ألازمه دوماً. وأعلن هناك أنّ نواب يتحرك غداً من المهدية باتجاه مدرسة نوّاب، وفي اليوم الثاني تحرّك في حشد من المهدية باتجاه المدرسة المذكورة آنفاً، وفي الطريق كان يخاطب الناس بصوت عال ويردّد: «أخي المسلم الغيور، يجب أن يحكم الإسلام» إلى أن دخل المدرسة، وهناك ألقى خطاباً مفصّلاً ومثيراً. وبعد انتهاء الخطاب أقترح عليه إقامة صلاة الجماعة، فوافق على ذلك، وصلّينا الجماعة بإمامته، ثم غادر مشهد، ولم نعلم عنه شيئاً بعد ذلك اليوم إلى أن بلغنا نبأ استشهاده، فغضبنا لذلك كثيراً وبدأنا نردّد شعارات ونشتم الشاه، والنقطة الملفتة للنظر هي أنّ المرحوم آية الله الحاج الشيخ هاشم القزويني كان العالم الوحيد في مشهد ـ نظراً الى همّته العالية ـ الذي أبدى ردّة فعل تجاه استشهاد المرحوم نوّاب ورفاقه، وانتقد في درسه نظام الشاه بشدة وأبدى تأثره وحزنه من استشهادهم وقال: إنّ بلادنا وصلت بها الحالة إلى درجة بحيث يقتل فيها ابن رسول الله صلى الله عليه وآله لا لشيء سوى قوله الحق.

فكان نواب أول من أوقد شرارة نهضة إسلامية في نفسي ذاك الزمان، ولا

يختلجني شك أنّ نواب هو أوّل من أوقد هذه الشعلة في نفوسنا، ولهذا أصبح تقليد المرحوم نوّاب سبباً لبدء أوّل تحرّك جهادي عام ١٣٣٤ أو ١٣٣٥هـ.ش (١٩٥٥ أو ١٩٥٦م) وكان تحرّكنا الجهادي بهذه الصورة وهي حينما بُعث شخص باسم (فَرح) محافظاً لمدينة مشهد، وكان هذا الشخص لا يحترم أيّاً من المظاهر والضوابط الإسلامية، ومن جملتها إنّه كان من المقرر رسمياً أن تعطّل السينما في مشهد شهري محرم وصفر، ففي البداية أعلن عن تعطيل السينما الى اليوم الرابع عشر من محرم، لكن بعد أن ارتفعت أصوات الاحتجاج، مدّدها الى العشرين من محرم؛ لهذا السبب عقدنا جلسة ـ وكنا عدة أفراد ـ وكتبنا إعلاناً حول الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأرسلناه عن طريق البريد الى أماكن متعددة».

صراع الثورة الإسلامية وأعدائها

حول قضية الوحدة الإسلامية

الشيخ محمد علي التسخيري

لعل محور (الوحدة الإسلامية) يشكل أحد أهم المحاور التي دار عليها الصراع المحتدم بين الثورة الإسلامية في إيران وأعدائها الذين يشكلون مجمل الكفر العالمي بكل أوجهته الشرقية الغربية وعملائه الدوليين والمحليين.

وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على إدراك طرفي الصراع بكل وضوح لأهمية هذا المحور. فالثورة الإسلامية تدرك تماماً إن إسلامها يركز على هذه الخصيصة ويعتبرها منحة إلهية لا تقدر بثمن ولا تقدر ثروات الأرض على تحقيقها بشكل قهري وإنما هي من ألطاف الله عز وجل (لو أنفقت ما في الأرض جميعاً ما ألفت بين قلوبهم ولكن الله ألف بينهم).

وتدرك أيضاً أن الوحدة هي السلاح المواجه لاتحاد الكفر على الباطل فإذا لم يتحقق هذا الأمر في وجود الأمة انجرت بشكل طبيعي إلى الفتنة والفساد الكبير، ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِى ٱلْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ ﴾.

وهي تؤمن أشدا الإيمان من جهة أخرى أن أمتنا الإسلامية لن تسترجع خصائصها الحضارية ما لم تتمتع بهذه الصفة بكل عمق، وأنها ما لم تحقق تلك الخصائص فهي باقية على تخلفها المقيت ويعدها عن تحقيق الأهداف العليا.

وهذه الأمور يدركها العدو الكافر للثورة ولكن من زاوية مصالحه الجشعة فهو يلحظ أن الثورة الإسلامية إذا نجحت في تأصيل هذه الحقيقة الكبرى فإن

آماله ستذهب أدراج الرياح بل وسيواجه قدرة عظمى لا قبل بها، قدرة تملك عشرات الموانئ الإستراتيجية ومئات الملايين من العقول الفاعلة والأيدي العاملة النشطة والشطر الأكبر من الثروات الأرضية فوق كل ذلك أمة تمتلك أطروحة حياتية واسعة الأبعاد وقوية التخطيط شاملة لكل جوانب الحياة مؤهله تماماً لتكون البديل الأروع لحضارته المهزوزة والمليئة بالرعب والتحلل والقلق والجشع والحيوانية المقيتة وكلها أمور تجافي الطبع قبل أن تجافي العقل السليم.

ويشتد قلقه تماماً عندما يتصور الأمة الإسلامية حاملة تلك الرسالة وقد تأصلت فيها المفاهيم الرسالية فراحت تنظر للحياة نظرة مرحلية وللشهادة نظرة تقديس وللجنة نظرة أمل وللتاريخ مسرحاً حضارياً لخط الأنبياء وأي انحراف عن هذا الخط يعني الانحراف عن خط الفطرة الصاعد.

إن هذا كله ليرعب الكفر ويدعوه للتأمل مرات ومرات في أساسه ومقومه وهو الوحدة الإسلامية ومن هنا قلنا أنه يدرك خطورة هذا الأساس فيلجأ لطرح كل وسائله الشيطانية لتقويضه بشتى الأساليب. وهنا بالضبط يحتدم الصراع بين الثورة باعتبارها رائدة الوحدة الإسلامية وأعدائها باعتبارهم المتضرر الأكبر. ذلك أن العدو الكافر لاحظ الإصرار الثوري المجاهد على دعم خط الوحدة الإسلامية في كل خطوات الثورة وبشتى الأساليب الممكنة فراح يعمل على إفشال كل الخطط ونستطيع أن ندرك سعة الخطوات الثورة على طريق الوحدة إذا لاحظنا الأمور التالية.

أولاً: طرحت الجمهورية الإسلامية شعار الوحدة الإسلامية بكل قوة وأعلنت أنه شعار استراتيجي نابع من صميم العقيدة وهي أساس البناء الاجتماعي لديها وتطبيقاً لذلك أعلنت عن أسبوع الوحدة لتؤكد ذلك من خلال الاجتماعات واللقاءات والبرامج المتنوعة لإيجاد الجو المناسب الذي تتلاقى فيه الأفئدة ويتعرف فيه الأخوة على الحقيقة الوحدوية التي تضمهم جميعاً.

ثانياً: عملت على الصعيد العملي ـ على تنفيذ هذا الشعار في قوانينها وسلوكها العملي فنظرت للمواطنين بعين واحدة وأعلنت أن لكل مذهب إسلامي الحرية الكاملة في تطبيق آرائه على أتباعه ولهؤلاء الأتباع الحق في التحاكم إلى محاكم تعتمد تلك المذاهب ومنحت الجميع فرض التعاون والتكافل لبناء الدولة الإسلامية وأعلنت حرية الثقافة الإسلامية غير المخلة بالوحدة وبالخلق العفيف.

ثالثاً: جاءت فكرة قيادة الفقيه العادل كإحدى أروع الأفكار الوحدوية ذلك أن القيادة والإمامة هي عماد الحياة الاجتماعية وهي السلك الذي ينتظم كل شعب تلك الحياة ولما كان المجتمع الإسلامي مجتمعاً أيديولوجياً فأن من الطبيعي أن يسلم قيادته للفقيه المتظلع في الشؤون الإسلامية والعادل العامل بتعاليمه كملكة متأصلة في النفس.

ومسألة اشتراط الفقه في القائد مسألة يقود إليها الطبع الفطري السليم وتؤكدها فتاوى علماء المسلمين من جميع الفرق على اختلاف في المستوى الفقهي وفي نوع الاشتراط ولكنها على أي حال مسلمة إجمالاً لدى الجميع وبها تصان القيادة من الانحراف.

إن فكرة ولاية الفقيه أوجدت حساً وحدودياً رائعاً ودفعت الكثير من العلماء المسلمين للرجوع إلى مبدأ الدولة الإسلامية العالمية الواحدة وإعلان بيعتهم للإمام القائد الراحل وللولي الفقيه القائد آية الله الخامنئي باعتباره ولياً لأمر المسلمين.

ولذلك بلا ريب مردود وحدوي عظيم.

رابعاً: ولقد كان للثورة الإسلامية أثرها العظيم في إيجاد صحوة إسلامية شاملة في كل أرجاء العالم الإسلامي وانبعاث ظواهر هذه الصحوة مما يقلق بال المستكبرين ويقض مضاجعهم.

فهذا الأمل الكبير بالمستقبل الإسلامي المشرق الذي يحكم فيه القرآن وهذا الإصرار الدائب على إعلان الشخصية المسلمة والاعتزاز بها وهذه الدعوات المتتالية هنا وهناك لتطبيق الشريعة الإسلامية على كل مرافق الحياة.

وهذه المظاهر الأخلاقية الإسلامية المعروفة كالالتزام بالحجاب ونفي التحلل ونبذ المحرمات وتطبيق الشعائر الإسلامية تعود إلى عالمنا الإسلامي هنا وهناك وتشكل في بعض الأماكن معالم للتحري الإسلامي الصارخ لنمط الحياة الغربية المنحرفة.

وهذه العودة القوية التي دعت لها الثورة الإسلامية أثرها العظيم في إيجاد صحوة إسلامية شاملة في كل أرجاء العالم الإسلامي وانبعاث ظواهر هذه الصحوة مما يقلق بال المستكبرين ويقض مضاجعهم.

فهذا الأمل الكبير بالمستقبل الإسلامي المشرق الذي حكم فيه القرآن وهذا الإصرار الدائب على إعلان الشخصية المسلمة والاعتزاز بها وهذه الدعوات المتتالية هنا وهناك لتطبيق الشريعة الإسلامية على كل مرافق الحياة.

وهذه المظاهر الأخلاقية الإسلامية المعروفة كالالتزام بالحجاب ونفي التحلل ونبذ المحرمات وتطبيق الشعائر الإسلامية تعود إلى عالمنا الإسلامي هنا وهناك وتشكل في بعض الأماكن معالم للتحري الإسلامي الصارخ لنمط الحياة الغربية المنحرفة.

وهذه العودة القوية التي دعت لها الثورة الإسلامية لدور العلماء في قيادة المجتمع وتسلم دور الوريث للأنبياء، كما جاء في الحديث المعروف هذه العودة كان لها أثرها الكبير في تكوين حس إسلامي عام مشترك بوحدة هذه الأمة وتلاحمها.

خامساً: وكان نجاح الثورة الإسلامية في تحطيم أحد النظم الطاغوتية المتجبرة وتحديها لكل القوى الكبرى المتجمعة صدها ووقوفها إلى جانب قضايا

المستضعفين والمحرومين ودعوتها للعودة للأصالة الإسلامية الدور الكبير في إفشال كل الطروحات المادية الممزقة لشخصية هذه الأمة كالطروحات القومية الضيقة، واليسارية المستوردة، والحزبية الليبرالية الغربية، وتهافت تلك الشعارات البراقة التي كانت ترفعها هذه الطروحات في حين لا تعود على الأمة إلا بالوبال.

أن تمزق هذه الطروحات وانكشاف فشلها تميز مسيرة الوحدة الإسلامية وأكد أن الخلاص الحقيقي من وضعنا المأساوي لا يتم إلا بالإسلام وحده هي من أروع الأفكار الوحدوية.

سادساً: طرحت الثورة الإسلامية شعار الحل الإسلامي الوحيد نافية الحلول الشرقية والغربية للمشكلات الاجتماعية وعملت بكل قوة على تآصيل سياسة تخرج عن دوامة التبعية الذيلية للمعسكرين العملاقين الأمر الذين جعل المفكرين العالميين من جهة وكل المخلصين الإسلاميين من جهة أخرى يؤمنون بإمكان هذا السبيل بشكل واقعي لا مخادع كاذب كما حصل في قضية دول عدم الانحياز في حين يعيث فيها الانحياز فساداً.

إن تقديم هذا النموذج الحي الواقعي ساهم أكبر المساهمة على إيجاد أجواء الوحدة الإسلامية على طريق الله تعالى وهو الصراط المستقيم وسنن الحق دون جواد المضلة.

سابعاً: أصرت الثورة الإسلامية على لزوم إعادة الدور الحقيقي للشعائر الإسلامية كصلاة الجمعة والحج باعتبارها من أكبر المجالات المحققة للإحساس المهتمين بوحدة هذه الأمة في توجهاتها الحضارية وسلوكياتها العملية وحتى في ما تتحكم به وتتزين به في سلوكها الفردي.

إن الحج مثلاً يعلن وحدة خط الأنبياء عبر التاريخ حول مسألتي (العبودية لله، واجتناب الطاغوت). وذلك بشتى الأساليب التي تتناسق فيما بينها لتؤكد هذا

المضمون الوحدوي العظيم.

هذه هي حقيقة الحج التي أرادت الثورة أن تظهر ناصعة في حياة المسلمين وأراد أعداء هذه الأمة وعملاؤهم أن تتحول التي طقوس جوفاء بعيدة عن هذا الهدف الكبير.

ومن الأمور التي ذكرت عليها الثورة مسألة إحياء الذكريات الإسلامية كذكرى ولادة الرسول ﷺ والمعراج والبعثة باعتبارها معالم تاريخية شاهدة على ارتباط الأمة بشخصية الرسول الموحدة لهذه الأمة وما تركز الثورة الإسلامية على لزوم التمسك بالقرآن الكريم والعترة الطاهرة ـ وذلك ما أكدته الأحاديث الكثيرة، وذكر به الإمام الخميني القائد ﷺ في وصيته الإلهية السياسية ـ نعم ما تركيزها إلا تطبيق لدعوة القرآن الكريم للاعتصام بحبل الله جميعاً وتوعية الأسس السليمة التي يجب أن تقوم عليه الوحدة الإسلامية الحقيقية.

ثامناً: إن من أهم الخطوات التي خطتها الثورة لتعميق الخط الوحدوي الإسلامي تأكيدها المضاعف على لزوم تجميع الأمة حول القضايا المصيرية لها ودفعها للاختيار الحل الإسلامي باعتبار السبيل الوحيد للخلاص وذلك من قبيل تأكيدها الشديد على الحل الإسلامي للقضية الفلسطينية وفشل كل الحلول الأخرى والتركيز على أن إسرائيل يجب أن تزول ولا طريق لذلك إلا طريق السلاح الذي يحمله المسلمون ضد أعدائهم منطلقين من مبدأ الجهاد والتضحية والشهادة في سبيل الأهداف العليا وهكذا نجد المواقف المشابهة للثورة الإسلامية من قضية لبنان وأفغانستان وغيرها من القضايا الكبرى.

تاسعاً: ويمكننا أن نعد الكثير من المواقف الرسالية الحاسمة التي وقفتها الثورة فكانت بذلك داعية لتجميع المسلمين حولها ومكونة لموقف إسلامي عام.

ومن تلك المواقف موقفها من قضية الاعتداء على المسلمين في الهند، وقضية المسلمين في الفلبين، وقضايا محاربة المظاهر الإسلامية في تركيا.

إلا أن موقف الإمام القائد ﷺ من قضية الهجوم الثقافي الكافر على مقدسات الأمة الإسلامية والتحريف بحق الرسول العظيم وأصحابه المنتجبين وزوجاته الطاهرات والكتاب الكريم والتي تمثلت في الكتاب الساقط للمرتد المجرم سلمان رشدي، هذا الموقف استطاع أن يوقظ الأمة ضد مؤامرات أعدائها ويؤخذ موقفها بشكل يقل مثيله في تاريخها الطويل الأمر الذي دفع الدول الإسلامية رغم ارتباط الكثير من مصالحها بالغرب الكافر لأن تصدر إعلانها المشهور ضد الغرب وهجوم الكافر اللئيم.

كل هذه الخطوات أقضت مضاجع الاستكبار العالمي الأمر الذي دفعه للتخطيط اللئيم لإفشال هذه الخطط الوحدوية فماذا فعل؟

التآمر الاستعماري على الثورة الوحدة:

والواقع إننا لا نستطيع إن نحصي الخطط الكثيرة التي نفذها الكفر العالمي لمواجهة خطط الثورة الإسلامية لتحقيق حلم الوحدة الإسلامية ذلك أن الطاقات الاستعمارية هائلة والتخطيط الاستكباري ذكي وواسع يستخدم مختلف العناصر لتحقيق مآربه اللئيمة إلا أننا نشير إلى بعض النماذج التي توضح سعة ذلك التخطيط وهي على النحو التالي.

أولاً: قام الأسطول الإعلامي الاستكباري بشن حملة تشويه للثورة وصورتها وصورة قائدها الكبير وسياستها الواضحة وذلك لتحقيق الكثير من الأهداف التي منها إرباك الوضع الداخلي لإقعادها عن النهوض بالمهمة الإسلامية العالمية الواسعة الأبعاد.

كما إن منها إيجاد الهوة السحيقة بينها وبين جماهيرها الإسلامية المتلهفة عبر إقناع هذه الجماهير بأن التجربة تجربة فاشلة ولا يمكنها أن تقدم النموذج الحضاري المطلوب، أو أنها تجربة لها حدودها الإقليمية ولا يمكن إتباعها وإعادة تطبيقها في ظروف أخرى نظر للاختلافات المذهبية وغيرها وبهذا استطاع

الإعلام أن يقنع بعض ضعاف النفوس ويسخر لصالحه بعض وعاظ السلاطين مستغلاً الأموال الحرام التي تُبذل لتشويه الحقيقة الناصعة.

ولن نستطيع في هذه العجالة أن نشير حتى إلى بعض النماذج الهزيلة لهذا التشويه ولعل كل مسلم واع اليوم يدرك هذه الأبعاد بكل وضوح.

ثانياً: قام الاستكبار وعملاؤه بافتعال كثير من أنماط الإشباع الكاذب لعطش الجماهير الإسلامية للوحدة الإسلامية والخلاص من المشاكل ثم لا تنقضي مدة حتى تشعر هذه الجماهير بسخف تلك المحاولات وأنها لم توجد إلا لتركز اليأس.

وما تجربة البدائل الهزيلة التي طرحها الإسلام لتطبيق الإسلام هنا وهناك في العالم الإسلامي.

حيث أعلن بعض الحكام عن عملهم على تطبيق الشريعة الإسلامية مباشرة وراح البعض يطلب من المجامع العلمية وضع دساتير لتطبيق الشريعة في حين أعلن بعض الحكومات الإسلامية عن تدرجها في تطبيق الشريعة وقامت ببعض الخطوات السطحية.

ولم تمض مدة على ذلك حتى اكتشفت جماهير امتنا الإسلامية زيف كل تلك الأساليب بل وتآمرها على القضية.

فلم تفد تلك الإعلانات إلا مهزلة يتندر بها الشعب لينفس عن يأسه.

ثالثاً: وكانت مسألة طرح الخلاف بين المسلمين من خلال كنت صفراء مهرجة تنبض الماضي السحيق وتتبع العثرات والفتاوى الفردية، والآراء التي ألقيت في ظروف خاصة، والكتبيات المؤلفة للتعبير عن حالة نفسية عاشها المؤلف في فترة من الفترات والروايات الضعيفة، والمتناثرة في الكتب الروائية بل وتحريف مدلول بعض هذه الروايات، واقتطاع جزء من الكلام وعرضه على أنه كلام كامل تم التشهير لصاحبه، حتى وجدنا من يعتمد إلى بعض القواعد

الأصولية التي لها مساحة عمل خاصة بها ليجعلها من أُول المذهب ثم ليشنع بها على أصحابه.

وهكذا ارتضى أصحاب هذه الحرفة القاتلة الممزقة لوحدة الأمة أن يتم التشكيك في القرآن الكريم والسنة الشريفة والتاريخ الإسلامي، وأن تقوم المذابح بين المسلمين ويقوى معسكر الكفر المتربص لا لشيء إلا لكي يدكوا الطرف الآخر وهم يقدمون دون شك أكبر خدمة لأعداء الإسلام ـ عن شعور أو لا شعور وقد اعتمد هذا الخط الخبيث على عناصر نفسية، وإمكانات مالية وإعلامية واسعة ونقاط ضعف تلوح بشكل طبيعي في ميسرة كل مذهب من خلال ما يقبله من روايات وما يقدمه للتاريخ من إبطال ورجال وما ينتهي إليه من آراء وحينئذ نجد العناصر الجاهلة أو المتعصبة أو المغرضة المأجورة تستفيد من تلك الإمكانات المالية والنفطية الهائلة لتنبش القبور واستعراض الآراء واكتشاف نقاط الضعف تم نسبتها أولاً إلى مجمل المذهب ثم القيام بحملة تشهير واسعة.

وإنا لنذكر كيف سأل أحدهم أحد المسؤولين الدينيين عن فرية ألصقت بالشيعة باعتبارهم يرون وقوع خطأ لدى جبرئيل الأمين (والعياذ بالله) عند تبليغ الرسالة فأجاب هذا المسؤول بسخف هذا التهمة وأن الإمام علي عليه السلام يتشرف بأن يكون تلميذ رسول الله صلى الله عليه وآله فنشر الشخص السائل بحثاً يتهم به التشيع بشتى التهم (بوحي من أسياده عملاء كمب ديفيد) وأعلن أن هذا المسؤول الديني قد كذب الشيعة في رأيهم الأنف!!

وهكذا إذن جعل التهمة من المسلمات وأعتبر التكذيب المسؤول اعتراضاً على التشيع لا نفياً للتهمة عنه وذلك ديون المغرضين وأمامنا مكتبات العالم الإسلامي وهي تعج بهذه الكتب الصفراء وبأفضل الطبعات وبكل اللغات الحية وبأرخص الأثمان وكلها تصب في مصب تمزيق الوحدة الإسلامية وعلى

أغلفتها عبارة جامعة تقول (طبع على نفقه جماعة من المؤمنين دفاعاً عن الدين الحنيف ويوزع مجاناً قربة إلى الله!).

وأمامنا ـ ونحن نكتب هذا المقال قائمة طويلة من الكتب التي حملت على عاتقها مسؤولية التمزيق وأخرى نهضت منافحة مدافعة وليس لنا في قبال ذلك إلا أن نستعيذ بالله من الشيطان الرجيم ونسترجع ونسأل الله عز وجل لهذه الأمة أن يحفظها من هذا الهذر والسخف الذي لا طائل تحته.

رابعاً: من جهة أخرى رأينا دعماً كبيراً للاتجاهات الممزقة بشكل عملي لوحدة الأمة فهناك نفخ متواصل في نار الأحقاد التي عفى عليها الزمن بين العرب والفرس والترك وهناك إحياء للتاريخ قبل الإسلام كتاريخ بابل والفراعنة والفينيقيين لتمزيق حبل الوصل القائم بين المسلمين عبر تاريخهم المشترك وهناك صراع حتى الصفة الغالبة للفكر أهي صفة العروبة أم صفة الإسلام وهل أمثال الكندي وابن سينا هم من مفكري العرب أم من مفكري الإسلام وهنا تغذية للاتجاهات القومية المتطرفة وتعميق للحدود الوطنية!! الضيقة جداً.

الدور الريادي لعلماء لبنان من التهميش إلى القيادة

السيد علاء هادي الجزائري

الجذور التأريخية:

إنَّ للتشيع جذوراً عميقة وراسخة في التاريخ اللبناني، تمتد منذ دخول الإسلام إلى هذا البلد حتى يومنا هذا، حيث كان لعلماء جبل عامل أثر كبير في تطوير الفكر الإسلامي الشيعي على كافة المستويات، وفي مختلف الحواضر الإسلامية التي عاشت حالة النهضة الفكرية والعلمية، التي ابتدأت في الواقع في القرن الثاني عشر الميلادي، وبلغت ذروتها في القرن السابع عشر[1] سواءً في داخل لبنان أم عموم حواضر المنطقة الإسلامية، التي إزدهرت وشعّت أنوارها كالنجف الأشرف وكربلاء وأصفهان، وازدهرت بأعلام أفذاذ ورموز كبار في عالم الفكر والثقافة الإسلامية، أمثال شمس الدين محمد ابن جمال الدين ابن مكي (الشهيد الأوّل)، والمحقق علي بن حسين بن عبد العالي الكركي، وزين الدين ألعاملي (الشهيد الثاني)، ومحمد بن الحسن (الحرّ ألعاملي) وعدد أخر كبير من العلماء والفقهاء والمفكرين الذين كان لهم دور هامّ وبارز أثرى الحركة العلمية في هذه الحواضر بشكل كبير.

إلا إنّ الوضع السياسي والاجتماعي للشيعة في لبنان لم يكن مماثلاً لوضعهم الفكري والثقافي، حيث عانوا من الإضطهاد والتهميش والعزل السياسي والاجتماعي من قبل السلطة القائمة، منذ زوال سلطان الفاطمين عن مختلف مدن الساحل الشامي من (طرابلس)، حتى (عسقلان)، واحتلال الصليبين لها، الذي تسبب بهجرة واسعة للشيعة من طبرية التي (كانت عاصمة التشيع في جنوب الشام، وكان كل أهلها شيعة، كما كان نصف أهل نابلس

منهم)[٢]، بالإضافة إلى مختلف أرياف الجليل، ونزوحهم إلى جبل عامل، وأطراف صور، بعد المذابح التي قام بها الصليبيون في القدس، ليدوم هذا الاحتلال (لمدّة تقلّ قليلاً عن القرنين)[٣] من الزمان، ومن ثمَّ سيطرة المماليك فيما بعد على هذه البلاد، الذين تعاملوا مع الشيعة على أساس أنهم أقلية ذات هوية مغايرة لهوية الدولة، ممّا دفع الولاة والسلاطين إلى ممارسة التمييز العنصري والطائفي بشكل محموم ضدّهم، والذي بلغ ذروته أيّام الوالي (أحمد الجزّار)، الذي بادر إلى شن حملة ظالمة للقضاء على كافّة أشكال الازدهار العلمي والثقافي الشيعي، وإيجاد تغيير ديموغرافي وسكّاني لصالح القوى المناوئة، فأحرق الكتب والمكتبات حتّى (إنّ أفران عكا بقيت سبعة أيام تحرق في كتب العامليين)[٤]، وقمع العلماء وهجّر جمعاً كبيراً منهم بالإضافة إلى تهجير معظم السكان الشيعة من المدن، مما تسبب بانهيار الحركة الفكرية والعلمية في جبل عامل لعقود طويلة من الزمن.

في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين بدأت أول حركات التغير السياسي في الواقع الشيعي من خلال فعّاليات النخب العلمائية العائدة من النجف الاشرف بعد أن تتلمذوا على يد كبار علمائها، ونالوا الرتب العالية في العلم والفضل، أمثال (السيد عبد الحسين شرف الدين، و الشيخ حسين مغنية، والشيخ محسن الأمين) بالاضافه إلى المثقفين الشيعة والوطنين المناهضين للسلطة، للعثمانيين الساعين إلى إثبات الذات، والهوية الدينية، والوطنية من خلال المطالبة بإجراء إصلاحات في النظام السياسي القائم، وفق رؤى مبنيّة على الثقافة العصرية والتمدن، والحقوق السياسية، كما ساهم الضعف والضمور الذي عانته الدولة العثمانية في هذه المرحلة في تهيئة الأجواء لتلك الحركة الناشئة من إنتشار الفساد، وكثرة الحروب، والنزاعات الداخلية، وازدياد عدد الجهات والدول العاملة على تقويض هذه الإمبراطورية، طمعاً في إزالتها، وتقسيم تركتها، بالإضافة إلى أجواء التذمر العام للأهالي الناتج من السياسات العثمانية

المتمثلة (بفرض نظام التجنيد الإجباري، وقانون السخرة، وإفراغ البلاد من الأيدي العاملة، ومن المؤن والوقوف موقف اللامبالاة أزاء المجاعة التي حلّت وتفاقم خطرها)[٥]، خلال الحرب العالمية الأولى بشكل خاص (و حركة إثبات الهوية هذه توافقت مع بداية نزوح الشيعة من مناطقهم التقليدية)[٦]، التي أُجبروا على الفرار إليها من جرّاء الاضطهاد والقمع، ومن ثم السكن في بيروت وضواحيها، مع ازدياد واضح في أعدادهم، وتبدّل في أوضاعهم الاقتصادية، حيث (كانت غالبية ألشيعه من أفقر شرائح الشعب اللبناني)[٧].

لم تستطع هذه التحرّكات أن تؤمّن نهضة واقعية للشيعة، تخرجهم من عزلتهم، بعد خلاص لبنان من يد العثمانيين، رغم سعيهم الجادّ إلى الحصول على الاستقلال، والتحرر، وبناء دولة عصرية موحّدة، وفق الثوابت الوطنية التي تحفظ حقوق الجميع بشكل عادل. حيث تمظهرت هذه التحرّكات بفعاليات الإمام (عبد الحسين شرف الدين)، والتي على رأسها كما يروي قائلاً (وبدا العمل في هذه البلاد بإنشاء حكومات مؤقتة... وأنشانا في صور يومئذ حكومة على هذا الغرار تحتفظ بالزمام... لكن الانكليز أبطلت هذا التدبير، الذي رجوناه لمستقبل عربي مستقلّ... وبذلك شُطب على الخطوة الأولى، ومُهّد لفرنسا أن تسيطر وتحتل)[٨]، ليكون الشيعة أوّل المتصدين للاحتلال الجديد، حيث (قامت المظاهرات في معظم المدن الساحلية والداخلية ممّا حمل حكومة لندن وباريس لتهدئة الرأي العام العربي على إصدار البيان الشهير في تشرين الثاني ١٩١٨، والذي تضمن وعوداً وهمية لشعوب المنطقة. والحقيقة بعد إعلان الهدنة قُسّمت البلاد على أنّها «أرض العدو المحتلة» إلى ثلاث مناطق عسكرية تحت سلطة القائد البريطاني اللنبي: جنوبية «فلسطين» بإدارة بريطانية، و غربية «ساحل لبنان وسوريا»، وفرنسية وشرقية «سوريا» الداخلية بإدارة الأمير فيصل)[٩]، في خضمِّ الأحداث، وفي تلك الفترة الحرجة من تاريخ لبنان كان لابدّ من موقف وطني

غيور يعبّر عن إرادة الجماهير وطموحات الأمّة فكان المؤتمر الكبير.

مؤتمر المقاومة الأوّل:

دعا الإمام عبد الحسين شرف الدين (للتحاور مع رجالات السياسة والفكر، لاتخاذ القرارات المناسبة، والاستمرار بالمواجهة والسيطرة على الموقف، حتى الوصول إلى الهدف، فعقد المؤتمر في منطقة الحجير)[١٠] التي عرف المؤتمر باسمها.

كان لهذا المؤتمر تأثير كبير في رسم معالم المرحلة اللاحقة، ولاسيما على صعيد العمل الجهادي ضدّ المحتلين الفرنسيين، الذين ما كان منهم إلا أن بادروا فور إختتام المؤتمر إلى القيام بمحاولة إغتيال السيد عبد الحسين شرف الدين، والتي منيت بالفشل لتتطور (الأحداث بسرعة، وإحرق الفرنسيون داري السيد في صور وفي شحور، وأصدروا حكماً بإعدامه والقبض علية حياً أو ميتاً)[١١]، ليعيش السيد بعد ذلك متنقل بين المدن والبلدان متستّراً وراء عقال وكوفية.

في عام ١٩٢٦ أعلن الفرنسيون رسمياً فصل لبنان عن سوريا بشكل كامل ونهائي، (و أصبح لبنان بعد ذلك أكبر قاعدة فرنسية في الشرق الأوسط. وسعى الفرنسيون إلى فصل دقيق بين الطوائف المختلفة في الحياة السياسية للحؤول دون أية طموحات أخرى لعودة الوحدة مع سورية. وفي ١٩٣٦ عُقد إتفاق يقضي بإنهاء الإنتداب الفرنسي في ١٩٣٩، إلا أنَّ البرلمان الفرنسي رفض تصديق هذا الإتفاق، وأعلن حالة الطوارئ في كل لبنان بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية)، كل هذه الأحداث كانت كفيلة بإبقاء الشيعة في دائرة المستبعدين سياسيا، لمقاومتهم للمحتل الفرنسي، وأتباعه والمتحالفين معه من الطوائف الأخرى الذين يرون في المحتل الضمان لتحقيق أحلامهم في بناء دولة مذهبية خاصة بهم، ليزداد الوضع سوءاً على الشيعة إثر دخول الأمريكان في معسكر أعداء التشيع، بعد الحرب العالمية الثانية، خوفا من الزعامة الدينية لعلماء الشيعة، ووجود النزعة اليسارية والقومية لدى بعض التيارات الشيعية في لبنان.

الحرب الأهلية:

بعد قرابة ثلاثة عقود من الاستقلال ساد إحساس عام بأنّ المسيحيين في خطر من جرّاء التغير الديموغرافي والاقتصادي الحاصل في لبنان، الذي أسُس نظامه السياسي (على مبدأ أنَّ الموارنة [المسيحيون] يشكّلون أكثر الطوائف الدينية إتساعاً)[١٢]، مما أتاح لهم فرصة الهيمنة على رئاسة الجمهورية، وقيادة الجيش، واغلب المناصب الحساسة في الدولة.

هذا الخوف لدى المسيحيين وسعيهم للتمسك بعطايا المحتل الفرنسي وغيره من القوى الخارجية ساهم في تفكيك لبنان شيئاً فشيئاً، ومن ثمَّ إيجاد جوٍّ من عدم الثقة بين الطوائف والتيارات اللبنانية، لاسيما المسيحية التي اندفعت بشكل محموم، لتشكيل ميليشيات مسلحة عاملة على خلق معادلة سكانية واقتصادية تسمح لهم بتهميش الآخرين، وصناعة دولة مسيحية على غرار الدولة اليهودية المجاورة، والتي لم تبخل بالدعم عليهم بالإضافة إلى الدعم الغربي.

عقدة الخوف المسيحي من الآخر ضلّت نار تحت الرماد إلى حين حصول تحوّلات سياسية هامة في لبنان والمنطقة، كان على رئسها الهزيمة الخاطفة التي مُني بها العرب في حرب العام ١٩٦٧م، ووفاة عبد الناصر عام ١٩٧٠م، ليجد التيار العروبي في لبنان نفسه في أضعف مراحله التاريخية أمام المسيحيين الساعين إلى إخراج لبنان من محيطة الإسلامي والعربي.

كما ساهمت الهجرة الفلسطينية الكثيفة إلى لبنان بعد أحداث أيلول الأسود في الأردن في تسريع التغير السكاني لصالح المسلمين، ممّا حفّز عقدة الخوف المسيحي بشكل جدّي وخطير مع إحساسهم بضعف الآخرين الذي دفعهم لتحقيق الحلم الذي انتظروه أكثر من ألف عام، فبات الأمر غير قابل للتأخير مسيحياً، منعاً لهذا الذوبان التدريجي في المحيط الإسلامي والعربي.

اشتعلت الحرب الأهلية عام ١٩٧٥ بعدد من المناوشات الصغيرة التي

سرعان ما تحوّلت إلى مذابح ومجازر دموية، قتل فيها النساء والأطفال والشيوخ الذين كان معظمهم من الفلسطينيين والشيعة، لاسيما في مجزرة الكرنتينا وحي المسلخ والمخيمات جرّاء التصميم المسيحي على إبادة الآخرين جميعاً، وخلق توازن ديموغرافي جديد في لبنان

الإنبعاث الشيعي وموسى الصدر:

في أجواء الصراع والفتن الداخلية والهيمنة الإسرائيلية الخارجية، وفي ظلّ حراك الديموغرافية وتدافع الإرادات بلغ الدور الريادي لعلماء لبنان متمثلاً بالإمام موسى الصدر الذروة والنضج العالي، مع تطوّر هائل في البنية الدينية الشيعية في لبنان، متأثراً بالانبعاث السياسي الديني الصاعد في مختلف مناطق التواجد الشيعي في العالم، بالإضافة إلى وراثة الصدر لمشروع وطني ونهضوي إسلامي، تركه السيد عبد الحسين شرف الدين بعد أنْ رسم معالمه الأوّلية التي تتناسب مع طبيعة لبنان المتنوّع والهش داخلياً وخارجياً.

اعتمد مشروع الصدر لعلاج هذا الداء العضال الذي يعانيه لبنان على ركائز أساسية، أبرزها المقاومة، كقيمة وأطار نهضوي شامل لتحصين لبنان سياسياً واقتصاديا واجتماعيا، ولا ينحصر في الجانب العسكري.

بالاضافه إلى الانفتاح على كل مكوّنات الشعب اللبناني، واعتماد الحوار كوسيلة مثالية لحلّ كل أزمات البلاد الداخلية، ورفض التخندق الطائفي، والعمل على بناء مؤسسات دولة حديثة وقوية تضمن الحرية والعدالة لجميع المواطنين، وفق الاستحقاق الوطني، ودون أيّ تهميش أو إلغاء لأيّ مكوّن من مكوّنات الشعب اللبناني، معتبراً (الوثيقة الدستورية مدخلاً للسلم النهائي في لبنان، وأرضيه للوفاق الوطني)[١٣]، مع إمكان إجراء أي تعديل عليها لضمان العدالة، عبر الطرق القانونية، والحوار الهادئ بين جميع الأطراف المتنازعة، مدركاً

أنَّ هذا لا يتمّ إلا في ظلّ وفاق عربي، مما دفعه للسفر إلى دمشق والقاهرة والسعودية والكويت سعياً لتحقيق وفاق عربي حول لبنان، لتثمر جهوده في انعقاد مؤتمر قمة الرياض ١٦/ ١٠/ ١٩٧٦، وبعده بشهرين تقريباً مؤتمر قمة القاهرة (حيث تقرر إنهاء الحرب اللبنانية، وفُرض ذلك بدخول قوات الردع العربية)[١٤]،ليحلّ جو من الهدوء النسبي في بعض المناطق اللبنانية.

إلا أنَّ هذا الحال لم يدم طويلاً حيث بادرت إسرائيل في آذار ١٩٧٨ إلى إجتياح جنوب لبنان سعياً لإعادة خلط الأوراق، فما كان من الصدر إلا أن قام بجولة جديدة على الدول العربية لعرض مسألة الجنوب، والعمل على إنقاذه، فزار سورية والأردن والسعودية والجزائر وليبيا في ٢٥/ ٨/ ١٩٧٨، التي لم يقدر له أن يخرج منها ليختفي هو، ويظهر السلاح في شوارع لبنان مجدداً.

من التهميش إلى القيادة:

تأزّم الوضع في لبنان بعد غياب الصدر بشكل خطير، وعادت المعارك الدامية بين الأطراف المتصارعة، مع إستمرار العمليات العسكرية الإسرائيلية في مناطق متفرّقة من لبنان، حتّى شكّل الهجوم (على السفير الإسرائيلي في لندن الذريعة المناسبة لإسرائيل لتهاجم لبنان مجدداً في ٦/ ٦/ ١٩٨٢، بستين ألف من جنودها، تساندهم الطائرات والمدفعية وقاذفات الصواريخ)[١٥]، لتصل قواتها هذه المرّة إلى بيروت، بعد حملات على صور وصيدا والنبطية ومرج عيون، مما أتاح للمليشيات المسيحية إقامة المذابح تحت حماية الجيش الإسرائيلي.

قدر الصليب الأحمر الدولي عدد الضحايا من أللبنانين في اجتياح عام ١٩٨٢ فقط بأربعة عشر ألفا، كما قُدّر عدد الجرحى والمصابين بأكثر من ثلاثين ألف.

هذه المعطيات القاسية على لبنان عموماً وعلى الشيعة خصوصاً أفرزت

تجربة خاصّة جديدة ومتميزة عن كلّ ما يحيط بها، هذه التجربة تمثّل خلاصة معانات قرون طويلة من الاضطهاد والتهميش السياسي والاجتماعي الذي عاشه الشيعة في لبنان، ولتُكون فعلاً عفوياً ملاه الرغبة في رفض الواقع الفاسد، وتغيير مسارات التاريخ نحو تحرير الأرض، والإنسان، من كل أشكال العبودية، والاضطهاد، ونيل الحريّة الكاملة، وطرد المحتلّين الغزاة.

انطلقت أنشطة المقاومة الإسلاميّة بشكلها البسيط، حيث تكوّنت من مجاميع عفوية، ذات إطار تنظيمي أولي، مبني على أساس التعاون، وكجزء من المشاركة الشعبية العامّة ممّا كان يطلق علية(جبهة المقاومة اللبنانية) إلا أنّ هذا الوضع لم يدم طويلا، ففي العام ١٩٨٦ ذابت هذه الجبهة بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي من بعض المناطق التي إحتلّها سابقا لينفرد الشيعة ومقاومتهم الإسلامية وإطارها السياسي (حزب الله) بعد ذلك بالعمل الذي سرعان ما تطور بشكل كبير إلى حالة أكثر انضباطا وتنظيما من خلال المعارك الصغيرة التي خاضها المقاومون في بداياتهم، بالإضافة إلى عمليات صقل المهارات، وتحسين الأداء القتاليّ، والتدريبات العالية التي أولتها قيادة حزب الله أهمّيه خاصة؛ سعياً منها إلى إيصال المقاومين إلى أعلى مستويات من الإقتدار، بالإضافة إلى الدعم الإيراني المتمثّل بإرسال عناصر من الحرس الثوري الإيراني (كمستشارين، ومدربين عسكريين، وعقائديين)[١٦]، ممّا حول العمل العفوي للمقاومة وعموم الوجود الشيعي إلى عمل جماعات منظّمة ذات منظومة قياديّة، وسيطرة كفوءة، ومستوى قتالي أعلى من مستوى الكثير من الجيوش النظامية في المنطقة؛ وذلك لإدراك القيادة بإختلاف الحروب عن حالات المواجه العادية في المظاهرات، والاحتجاجات، والمسيرات التي يتوهم البعض أنّها حروب، بل الحرب صراع دمويٌّ مدمّر يسعى فيه كلا طرفي النزاع إلى تدمير الأخر، وثني إرادته بكلّ الوسائل الحربيّة، والإعلاميّة، والعقائديّة، كما قامت المقاومة ببناء جهاز أمن

واستخبارات محكم ومتين استطاع أن يحمي المقاومة وقياداتها، ويؤمّن المعلومات الميدانية الكافية عن العدو وعناصره وتحركاته بالاضافه إلى قدرته العالية التي أثبتها ميدانيا على إبطال كافّة محاولات زرع الجواسيس والعملاء داخل أفراد المقاومة حيث (إنّه كان سدا أمام الاختراقات مما اكسبه قدرة أمنية وجهادية لم تتوفر لسواه)[١٧]. بعد أن طوت المقاومة السنين الأوّلى من نشأتها استطاعت أن تقوم بعمليات نوعية من خلال مهاجمة تحصينات العدو الإسرائيلي ومقرات قيادته حيث استطاعت إسقاط بعضها وتدميرها ومهاجمه مصادر تموين العدو وقطع خطوط الإمداد التابعة له ومهاجمته بكلّ الطرق ومن كل الجهات، وبالاستمرار والتواصل بتلك العمليات أصبح الإسرائيلي يشعر بقوة المقاومة الإسلامية بالإضافة إلى الذعر وزعزعة الحالة النفسية لجنوده لشعورهم الدائم والمستمر بأنهم محاصرين ومتورطين والموت قريب منهم في كل لحظه مما لم يدع لهم أيّ مجال للراحة أو الاستقرار، وسبّبَ ارتفاع معدلات الأمراض النفسية وحالات الانتحار والفرار من الجيش.

هذا الصمود الكبير اكسب الشيعة تدريجياً وزناً معتبر ومصداقية عالية في الساحة السياسية اللبنانية، خاصة بعد اتفاق وقف إطلاق النار بين الجماعات المسلحة الذي رعته الجامعة العربية ودخل حيز التنفيذ في ٢٢/ ٩/ ١٩٨٩ ليُتمم بتوقيع (اتفاق الطائف) للمصالحة، الذي أعطى نصف المقاعد البرلمانية للمسلمين، ووسّع صلاحيات رئيس الوزراء، ورئيس البرلمان مع الحدّ من صلاحيات رئيس الجمهورية (المسيحي)، بالإضافة إلى نزع سلاح جميع المليشيات وحلّها مع الحفاظ على سلاح المقاومة الإسلامية (الشيعية) لكونها مصدر اطمئنان وثقة لدى جميع اللبنانين.

وبنفس الحكمة والانضباط الذي عُرف به التشيع وعلمائه، والمقاومة في ميدان المواجه العسكرية أدار عمله السياسي وفق منهج مميز لم تعهده التركيبة

السياسية الطائفية في لبنان من خلال عدة عوامل أساسية

العامل الأوّل: القراءة الواعية للوضع اللبناني الداخلي وطبيعة التكوين الديني، والأثني للمجتمع بكل ألوانه، وتنوعاته، ممّا حدا بعلماء الشيعة إلى عدم تعميم هويتهم، أو السعي لصبغ المجتمع بصبغتهم الدينية والمذهبية، ممّا ساعد وبشكل كبير على توسعة القاعدة الشعبية المتعاطفة معهم لتشمل كل ألوان الطيف اللبناني دون التصادم مع أيّ مكون من مكوّنات المجتمع ودون التنازل عن الهوية الدينية.

العامل الثاني: تحرر العلماء الشيعة من النزعة السلطوية، وسعوا إلى(فصل المقاومة عن السلطة، رغم أنَّ الحزب حَظي بشعبيةٍ واسعة أهّلته ليحظى بشرعيةٍ تمثيلية)[١٨] إلا أنهم اختاروا العمل على عدم توظيف المقاومة للحصول على مكاسب سلطوية ممّا جنّبهم عوامل الإرتباك الداخلي، وجعلهم مثلا أعلى، وتجربة فوق كل التجارب السياسية في لبنان التي عانت النزعة السلطوية بشكل محموم ومفرط.

العامل الثالث: تجنب كلّ المعارك الجانبية ذات الطابع الطائفي، والحزبي، واعتماد إستراتيجية حصر المواجهة مع العدو الإسرائيلي والعمل على تهدئه الجبهة الداخلية، ممّا ساعد على حفظ المقاومة، واستمرارها وتحقيق التفاف وطني حولها.

و إنْ كان هذا لم يمنع فئة خاصّة من أمراء الحرب الأهلية والذين تعاملوا مع الإحتلال الخوف من اختلال التوازن السلبي القائم دينياً، ومذهبياً، وسياسياً بعد تحقق الفتح الشيعي الكبير، إلا أنّ عدم سعي الشيعة إلى استثمار الانتصار للحصول على حصص إضافية على حساب المسيحيين، أو المسلمين الآخرين؛ لإدراكهم لطبيعة النظام السياسي القائم في لبنان أثبت أنّ هذه المخاوف ليست سوى أوهام يغذّيها الإرتباط الخارجي المشبوه لأصحابها.

فمن كل هذا التاريخ الطويل من الصمود أثبت علماء الشيعة في لبنان

تفوقهم الأخلاقي والإنساني على كل التيارات العاملة في الساحة اللبنانية بالإضافة إلى تمسكهم بقواعد العيش المشترك في كل الظروف، وفي مختلف المجالات، ممّا جعلهم قدوة صالحة لكل المستضعفين في الأرض الذين وصفهم أمير المؤمنين حيث قال: إنّهم (القوم الذين دعوا إلى الإسلام فقبلوه وقرؤوا القرآن فأحكموه، وهيجوا إلى الجهاد فولهوا وله اللقاح إلى أولادها، وسلبوا السيوف أغمادها، وأخذوا بإطراف الأرض زحفاً زحفا وصفّاً صفّا، بعضٌ هلك وبعض نجا، لا يبشرون بالأحياء ولا يعزون عن الموتى)[١٩] كما أثبتت هذه التجربة المثالية الرائدة أنّ إرادة الأمم الحية المؤمنة لا يمكن أن تهزم، وأنّ قدرة الشعوب على تحرير الأرض والإنسان قدرة جبارة تزيل الجبال الرواسي، وتغيّر مسارات التأريخ لتعيده إلى وضعة الطبيعي السائر إلى الله سبحانه وتعالى خاصة عندما تتبلور هذه الإرادة لتكون حركه شعبية إصلاحية ذات أسس نظرية وتنظيمية تهدف إلى تحقيق الغايات السامية وترسيخ صيغ العدالة ونيل العزّة، والكرامة والاستقلال.

خاتمة:

ونحن نتأمل سيرة التشيع في لبنان ومراحل التحدي التي عاشها نجد أنفسنا بحاجة ملحة إلى قراءة بعض المعطيات التي أفرزها وخاصة تجربة حزب الله، على ضوء الواقع الحالي الذي تعيشه الأمّة وبالشكل الذي يمكننا من تحويل الإنتصار الذي حققه إلى مصدر هائل يمد الجماهير بالطاقة لتحريك مسيرة الإسلام المحمدي الأصيل.

لقد استطاعت القيادة العلمائية الرائدة في لبنان من خلال مسيرتها التي امتدت أكثر من تسع قرون أنْ تثبت للعالم جميعا أنَّ الشعوب قادرة على الانتصار في حروب كبيرة على المدى الطويل بواسطة الرفض الشعبي المنظّم، كما أثبتت أنَّ

انتظار الظروف الملائمة مئة بالمائة أمر عبثي حيث يمكن للأمم أنْ تستمرَّ في سعيها لنيل الحرية عند توفّر الرؤية الصائبة والمتكاملة إستراتيجياً حتّى مع قلّة العدة والعدد، بالإضافة إلى الأهمية القصوى لعنصر الإيمان والاعتماد على المدد الإلهي في انجاز الانتصار ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَنصُرُوا اللهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ﴾[٢٠] كما أنّ لوجود العلماء العاملين دوراً هامّاً في رفع المعنويات، وتعزيز القدرة، والاستعداد الدائم للتضحية، والفداء في سبيل العقيدة والوطن وآلامه، كما اتضح من خلال مسيرة العلماء الأهمية الكبرى للدعم الشعبي والجماهيري، ومحورية هذا الدعم في إسنادهم وتثبيتهم وحمايتهم من الأخطار والمؤامرات.

هذه المعطيات المستخلصة من سيرة التشيع والمقاومة الإسلامية في لبنان قادرة على تبديد أوهام الإنهزاميين، وأشباه الثوريين، ومدّعي العقلانية، الذين يقفون لسنين طوال بانتظار (الظروف الملائمة) بحجّة أنّهم غير قادرين على مواجهة واقع الاضطهاد والاحتلال، والوقوف بوجهة.

أمّا أولئك الذين ينتظرون أنّ تتحقق جميع الشروط النظرية، والظروف الميدانية دون أن يكلّفوا أنفسهم عناء التمهيد لها، والسعي لتحقيقها، فهم واهمون، وسيكون عليهم الانتظار مئات السنين دون أن يحصلوا على ما يريدون.

إلا أنّ هذا لا يمنع من وجوب توفر بعض المقوّمات الأساسية للعمل والتي على رئسها أنْ تؤمن الأمّة بأنَّ تحرير الأرض والإنسان لا يمكن أن يتحقق من خلال الراحة، وطلب السلامة، بل أنّ الطريق الوحيد هو طريق ذات الشوكة الموصل إلى مرضاة الله سبحانه وتعالى ونيل الحرية.

ونحن نعيش هذه الأيام الذكرى الثالثة لملحمة الانتصار الأسطوري الذي حققته المقاومة الإسلامية في لبنان على العدو الصهيوني المحتل في حرب تموز عام ٢٠٠٦ نجد أنّ هذا الإنتصار نتيجة طبيعية لكلّ مراحل الصمود

والمقاومة التي سطّرها التشيع في لبنان وثمرة يانعة ممكن أن تتكرر عندما تتوفّر مثل تلك الإرادة الجبارة لدى أيّ أمّة من الأمم أو أيّ شعب من الشعوب الرازحة تحت نير الاضطهاد والاحتلال الغاشم كما شاهدنا أخيراً في غزة.

الهوامش

(١) صابرينا ميرفان، علماء جبل عامل وتجديد الدراسات الدينية في النجف، مجلة أفاق نجفية، ص٩، العدد (١٠) ٢٠٠٨.
(٢) جعفر المهاجر، جبل عامل تحت الاحتلال الصليبي، ص ١٥، دار الحق ٢٠٠١.
(٣) نفس المصدر، ص٨.
(٤) محمد تقي الفقيه، جبل عامل في التاريخ، ص١٠، دار الأضواء ١٩٨٦.
(٥) حسن محمد نور الدين، السيد عبد الحسين شرف الدين رجل استثناء في الزمن الصعب، مجموعة مقالات مؤتمر تكريم الإمام شرف الدين، ج ١، ص٣، ١٤٢٦.
(٦) فرانسوا تويال، الشيعة في العالم، ص١٥٥، دار الفارابي ٢٠٠٧.
(٧) يورغن كاين كولبل، اغتيال الحريري أدله مخفيه، ص٦٠، دار الرأي ٢٠٠٦.
(٨) عبد الحسين شرف الدين، بغية الراغبين، ص١٤٧.
(٩) يوسف طباجة، الإمام شرف الدين دوره السياسي والاجتماعي، مجموعة مقالات مؤتمر تكريم الإمام شرف الدين، ج ١، ص٤٧، ١٤٢٦.
(١٠) علي الحسني الميلاني، مقدمة المراجعات، ص٢٦، المجمع العالمي لأهل البيت، ١٤٢٦.
(١١) محمد الكوراني، مؤتمر وادي الحجير ودور الإمام شرف الدين، مجموعة مقالات مؤتمر تكريم الإمام شرف الدين، ج ١، ص١٠٤، ١٤٢٦.
(١٢) يورغن كاين كولبل، ص٦٠.
(١٣) جوناثان رندل، حرب الألف سنة، ص٦٧، ١٩٨٤.
(١٤) رفعت سيد احمد، ثائر من الجنوب، ص٦٨، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٦.
(١٥) نفس المصدر، ص٦٩.
(١٦) يورغن كاين كولبل، ص٦٧.
(١٧) مسعود اسد اللهي، الاسلاميون في مجتمع تعددي، ص١١٩، الدار العربية للعلوم، ٢٠٠٤.

(١٨) طلال عتريسي، إعادة قراءة تاريخ المقاومة اللبنانية للاحتلال الإسرائيلي، مقال في جريدة النهار، الخميس ٢٠٠٤/٢/١٩.

(١٩) طلال عتريسي، المصدر السابق.

(٢٠) الإمام علي عليه السلام، نهج البلاغة، الخطبة ١٢١.

(٢١) سورة محمد: ٧.

المرجعية الدينية

بين المقاومة والإرهاب والحرب العادلة

د. أحمد راسم النفيس

مثلت فترة الأسابع الثلاث التي استغرقتها حرب غزة مناسبة (أسأل الله ألا تتكرر) لتنغيص النفس المتواصل بمتابعة الفضائيات ومنظريها من الذين قالوا لا والذين لا يكفون عن قول نعم ويفعلون ما يؤمرون!!.

المهم أن ننتبه ومن خلال التأمل في طبيعة هذا الجدل الدائر لحقيقة النموذج الفكري والسياسي الذي يسعى البعض لتعميمه وفرضه على شعوب المنطقة التي يراد لها أن تصبح في النهاية شعوبا منزوعة السلاح وأن تتخلى بصورة نهائية عن تلك التي كان يسميها البعض أفكارا جهادية مهما كانت مشروعيتها أو استنادها إلى الدين والقانون والمواثيق الدولية.

سعى إعلام الاعتدال خلال تلك الفترة ومن خلال توظيف بعض الرموز الفكرية الليبرالية لحصر النقاش بحماس وأيديولوجيتها الإخوانية رغم الحقيقة القائلة بأن الصراع الدائر هو صراع بين خط المقاومة وخط الاستسلام.

لم تكن الطريقة التي تعامل بها سدنة ما يسمى بالاعتدال العربي مع المقاومة الغزاوية لتصبح أفضل مما كانت عليه لو كانت هذه المقاومة علمانية أو يسارية بعد أن نجحت حروب الأفكار في إخراج الكثير من فصائل النضال من الساحة وتحويلهم إلى حفنة من عجائز المقهى الذين لا يقدرون إلا على لوك بعض الأحاديث الفارغة عن الديموقراطية

والليبرالية وتاريخ نضالي مضى وولى.

قام الاستكبار العالمي خلال السنوات الماضية بتوظيف ما يعرف بالفكر الليبرالي لإقناع الجماهير بالتخلي عن الجهاد المسلح من أجل استرداد الحقوق والتسلي عن ذلك ببعض الحريات الوهمية مثل حرية الصراخ وحرية ممارسة الجنس وحق العمالة للكيان الصهيوني وحكومات الفساد والمهم في كل هذا هو التماهي مع الحالة الفكرية المستجدة والاستمتاع اللحظي ببعض الجوائز فضلا عن الظهور الإعلامي في إعلام العهر العربي (وشروه بثمن بخس دراهم معدودة وكانوا فيه من الزاهدين)!!.

تدجين الحركات الإسلامية!!

منذ بداية القرن الحالي ونحن نسمع عن مغازلات ومراجعات تدور تارة في العلن وأخرى في الخفاء بين بعض الجماعات الإسلامية من ناحية والغرب تارة والسلطة تارة أخرى والمطالب التي تنقل من هنا إلى هناك ومن هناك إلى هنا!!.

تصور بعض رموز هذه الجماعات أن مجرد إعلانهم عن نبذ العنف الداخلي والقبول باللعبة الديموقراطية سيمنحهم شرعية سياسية ويتيح لهم الإعلان عن حزبهم المأمول.

إلا أن شيئا من هذا لم يحدث وحتى بعد أن أعلن بعضهم عن مشروع لتأسيس حزب سياسي إسلامي معدل ومعتدل بل ووصل الأمر بالبعض الآخر إلى حد إعلان استعداده للاعتراف بإسرائيل ورغم ذلك فقد بقي حالهم على ما هو عليه فلا الحزب قام ولا هم يحزنون!!.

المعنى أن الذين أداروا الحوار الاستدراج أو الحوار الكمين مع تلك الجماعات لم يكن ليعنيهم إعادة تأهيل تلك الجماعات ودمجها فيما يسمى باللعبة

السياسية بل ترويضها وإخضاعها لشروط اللعبة الدولية التي تهدف للحفاظ على قوة الاستكبار العالمي كمقدمة لإقناع المجتمعات الإسلامية بأسرها بالتخلي النهائي المطلق عن الجهاد والمقاومة في مقابل نصيب ما من السلطة والثروة!!.

في المقابل فالذين دعموا حماس والجهاد في غزة دعموا تحول هذه الحركات من حركات تكفيرية تعيش حالة اشتباك داخلي إلى حركات مقاومة تدافع عن الحقوق الثابتة للشعوب المظلومة والمضطهدة وهو تحول لا يمكن الاعتراض عليه ومع ذلك فلم يقبل منهم!!.

المسلمون يعلنون توبتهم!!

الذي نخلص إليه من العرض السابق أن التحولات المطلوبة من تلك الجماعات ومن المجتمعات الإسلامية ككل لا تقتصر على نبذ العنف كأداة للصراع السياسي الداخلي بل هو تحول يراد تطويره من خلال من يديرون حروب الأفكار من وراء الكواليس في اتجاهين متوازيين.

الأول: تعميمه ليصبح نموذجا شاملا تتصرف على أساسه الدول والمجتمعات العربية لتصبح دولا وشعوبا منزوعة السلاح لا تهش ولا تنش وتقبل بكل ما يملى عليها.

الثاني: يتعلق بتعميق هذا المفهوم لدى تلك الجماعات لتتخلى نهائيا إن لم يكن بطوع إرادتها فعبر نزع مخالبها وتكسير أنيابها عن كل أنواع الكفاح المسلح مشروعة كانت أم غير مشروعة.

لو كان الأمر متعلقا بالعنف الداخلي فلماذا يصر القوم على وصف حزب الله الذي لم يمارس هذا النوع من العنف في أي يوم بالإرهاب ولماذا يصرون على إدراج دعم الجمهورية الإسلامية لجماعات المقاومة في إطار دعم الإرهاب؟!.

لا يتعلق الأمر إطلاقا برغبة الغرب في تقويم ما يراه سلوكا منحرفا بل

بإصراره على أن تقوم المجتمعات المسلمة بنزع سلاحها طوعا أو كرها والقبول بكل ما يعرض عليها على مائدة (المفاوضات) وإن أردت الدقة قلت مائدة الإملاءات!!.

لو كان الغرب وأدواته الإعلامية ينطلق في موقفه (الرافض للإرهاب) من منطلق القبول بالحق المشروع والإذعان للقانون الدولي لما أصر على وصف حركات المقاومة بالإرهاب وسعى لمحاصرتها بكل الأدوات والوسائل في نفس الوقت الذي يصدر فيه قرارا بحذف منظمة منافقي خلق الإرهابية مما يسمى بلوائح الإرهاب.

مشروعيتنا ومشروعيتهم

أصابنا القوم بالصداع بسبب هجومهم المتواصل على الشعارات وكل من يرفع الشعارات في زمن يقولون أنه لم يعد زمنا للشعارات!!.

لن نعود بالقوم إلى زمن كانوا هم فيه أبرز رافعي شعارات الوحدة العربية وحتمية الحل الإشتراكي وأن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة.

ولكننا نقول أن الهجوم على رافعي الشعارات لا يجوز بحال من الأحوال أن يمتد إلى الهجوم على تلك العناصر التي تتعلق بوجود الأمة وحقها المشروع في الدفاع عن النفس.

نأمل ألا تصل بهم الجرأة لحد الزعم بألا وجود لما يسمى بالأمة الإسلامية وإنكار وحدتها!!.

يقول تعالى: ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَاتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا وَإِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ﴿٣٩﴾ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِن دِيَارِهِم بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَن يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنصُرَنَّ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾[1].

مقاومة العدوان والاحتلال هي واجب بل وحق مشروع من حقوق الشعوب التي تعرضت وما زالت تتعرض للاحتلال والقمع والإذلال والحصار والتجويع لا يمكن بحال من الأحوال التخلي عنه أو إسقاطه في إطار أي اتفاق سياسي وهذه هي ثوابت الأمة التي يتعين الحفاظ عليها وكل ما عدا ذلك فلا قيمة له ولا اعتبار.

من هنا تبدو الأهمية الكبرى لتسليط الضوء على الدور الذي قامت به المرجعية الدينية والسائرون على نهجها منعا لانهيار المنظومة الشرعية والفكرية الداعمة لنهج المقاومة في مواجهة حروب الأفكار التي أراد من خلالها سدنة النظام العالمي اجتياح العالم الإسلامي ومنعه من مجرد التفكير في الرفض والممانعة.

الهيمنة العسكرية والإرهاب

في حواره مع مجلة (دير شبيجل) الألمانية أكد رئيس البرلمان الإيراني (علي لاريجاني): أن الهيمنة العسكرية والإرهاب هما وجهان لعملة واحدة مضيفا: ان الامريكيين اينما اقاموا قاعدة عسكرية فى بلد ما فانهم أسسوا أيضا الإرهاب فى ذلك البلد[٢].

ولا شك أن هذا التصريح يشرح العلاقة بين الهيمنة العسكرية والإرهاب الذي يستهدف الأبرياء ضحايا الغزو والذي يجد في سدنة الهيمنة الإمبريالية حاضنا وراعيا تستخدم هذا الإرهاب كأداة لتبرير وجود الغزاة جاعلا منهم ضمانة وضرورة لبقاء الشعوب المستضعفة على قيد الحياة كما حدث في العراق خلال السنوات الماضية.

لا غرابة إذا أن نشير إلى هذا التلازم والعلاقة الوجودية أو التحالف الخفي بين الاستكبار العالمي والإرهاب المحلي والذي يطل برأسه من مغرزه في لحظات فاصلة ليؤدي دوره المنوط به في خدمة سدنة

الاستكبار العالمي وإيجاد رابط ما بين الإرهاب والمقاومة تحتاجه الآلة الإعلامية المعادية لحقوق الشعوب المظلومة والمضطهدة.

أثناء الهجمة الصهيونية البربرية الأخيرة على غزة طلع علينا أسامة بن لادن زعيم ما يسمى بتنظيم القاعدة مطالبا بنصرة غزة والوقوف في وجه العدوان الصهيوني.

نسي السيد أسامة أو تناسى أن التحالف الغربي الصهيوني ما كان له أن ينجح في احتلال العراق وأفغانستان ووضع المسلمين في موقع الدفاع عن النفس ومحاولة تبرئة الذات من تهمة الإرهاب الأعمى من دون الخدمات الجليلة التي قدمها له تنظيم القاعدة ذو الجذور الوهابية التكفيرية.

الأهم من ذلك أن الإطلالة المشبوهة لأسامة ابن لادن جاءت لتوجد علاقة ما أو رابطا لا وجود له في أرض الواقع بين المقاومة الفلسطينية وهي صاحبة قضية قديمة وعريقة وبين تنظيم إرهابي مشبوه جرى اختراعه واستخدامه كأداة في لعبة الأمم والتنافس بين القوى الاستكبارية على النفوذ العسكري والموارد الاقتصادية للشعوب العربية والمسلمة التي لم تحصد من وراء هذه الجماعات إلا مزيدا من الآلام والأوجاع واستلاب الحقوق.

يمكننا القول إذا بوجود تناسب العكسي بين المقاومة والإرهاب فحيثما ساد منطق المقاومة تراجع منطق الإرهاب وعندما يتسيد منطق الإرهاب تتراجع قوى المقاومة الوطنية المدافعة عن الحقوق الثابتة للشعوب وهكذا يمكننا أن ندرك السبب الحقيقي وراء رغبة القوى الاستكبارية في استبقاء الإرهاب والإرهابيين كورقة ضغط وخنجر مغروس في خاصرة قوى التحرر الحقيقي.

من ناحية أخرى فالغرب المسيحي يطرح نظرية الحرب العادلة في محاولة لإسباغ الشرعية على حروب الغرب الاستباقية ضد العالم الإسلامي وهي حروب اضطلعت جماعات الإرهاب المشار إليها بتقديم المبرر لها من خلال ما

قامت به خاصة أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

تقوم أطروحة الحرب العادلة أو العناصر اللازمة لإعطاء الحرب غطاء من المشروعية الأخلاقية على ضرورة توفر العناصر التالية:

أولا: أن يكون الضرر القائم أو المحتمل من العدو ضررا كبيرا ومؤكدا كما يلزم ألا يكون ضررا عرضيا أو مؤقتا.

وفي مثل هذه الحالات لا يلزم أن يبدأ العدو المفترض بالهجوم بل يكفي أن تكون هذه الاحتمالية عالية.

ثانيا: استنفاذ كل الوسائل والحلول الأخرى للحيلولة دون وقوع العدوان ومن بين هذه الوسائل الضغوط الدبلوماسية والحصار الاقتصادي والعمل خلف خطوط العدو فضلا عن الأعمال والخطط التآمرية.

ثالثا: كما يتعين أن تكون هناك فرصة حقيقية لأن تحقق هذه الحرب الأهداف المتوخاة.

رابعا: أن تكون الشرور الناجمة عن الحرب وفي داخل الحرب أقل من الشرور الناجمة عن الامتناع عن اتخاذ قرار الحرب.

وأخيرا يضع أصحاب نظرية (الحرب العادلة) مسئولية اتخاذ القرار بين أيدي الحكماء والخيرين من قادة المجتمع وصناع الرأي العام[٣].

نلاحظ أن الأطروحة المشار إليها لا تتطرق من قريب ولا من بعيد لحق الشعوب الواقعة تحت الاحتلال أو تلك التي تتعرض للظلم والاضطهاد في المقاومة بل تجعل قرار شن الحرب الاستباقية شأنا سياديا يمكن للدول المستكبرة أن تقرره بمفردها إذا رجحت لديها حسابات الربح على حسابات الخسارة.

نلاحظ أيضا أن الأطروحة تضع عبء اتخاذ القرار على عاتق (الحكماء والخيرين من قادة المجتمع) متجاهلة بذلك الدور الخطير الذي تلعبه جماعات الضغط الصهيوني وجماعات التحريض العنصري على كراهية العرب والمسلمين

ووالطمع الاقتصادي الاستعماري والرغبة في التوسع وغيرها من العوامل التي لعبت دورا بالغ الخطورة في تأجيج الحروب وشجعت على الغزو والاحتلال ومارست جرائم الإبادة العنصرية أغلب فترات التاريخ.

الحديث عن (حرب عادلة) تشنها نظم غير عادلة هو كلام أقرب ما يكون إلى الهزل وقد رأينا بأم أعيننا كيف استخدم الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش هذه الذرائع ليبرر غزو العراق وكيف أنه استخدم كل وسائل التضليل الإعلامي والسياسي من أجل التهويل بالخطر الذي يشكله (امتلاك النظام العراقي السابق لأسلحة الدمار الشامل) متخذا من ذلك ذريعة لشن هذه الحرب ثم عاد ليعترف أن الأمر لم يكن سوى أكذوبة لتمرير (دفع الخطر الأكبر بالخطر الأقل) كما تزعم أطروحة (الحرب العادلة)!!.

إنه الحالة التي ستنشأ عندما يمنح شرطي العالم أو شرطي المنطقة نفسه حق إصدار الأحكام (العادلة) ثم القيام بتنفيذها بعد (استشارة رأيه العام المؤيد له على الدوام)، هكذا من دون نقض ولا استئناف.

ثم عادت مهزلة (الحرب العادلة) لتتكرر مع الهجمة الصهيونية البربرية على غزة (دفعا للخطر الأكبر بالخطر الأقل) وطبعا كان الخطر الأكبر هو الصواريخ الدفاعية الفلسطينية التي أوقعت بالصهاينة عشر إصابات أما الخطر الأقل فهو إبادة آلاف الفلسطينيين وإحراق أخضرهم ويابسهم وهكذا تكون الحروب العادلة وإلا فلا!!!.

الممارسات الغربية الداعمة للعدوانية الصهيونية تكشف عن حقيقة مفادها أن (العدالة الغربية) هي عدالة الكيل بمكيالين وأنها لم تكن يوما ما عدالة تسوي بين البشر في الحقوق بل هي عدالة يراد لها أن تضمن تفوق الإنسان الغربي وحضارته على بقية البشر.

إنها عدالة لا تؤمن بمبدأ السن بالسن والعين بالعين بل تؤمن بأن السن

الغربية تساوي مائة رأس عربي إسلامي وأن هذه الرأس لا ينبغي لها أن ترفع في مواجهة العدوان والهيمنة الغربية المدججة بالسلاح والرؤوس النووية.

الأمر نفسه ينطبق على ما بات يعرف بأزمة البرنامج النووي الإيراني إذ أن امتلاك الغرب والدائرين في فلكه للسلاح النووي واستخدامه من أجل إركاع المعارضين أو المعترضين هو عمل مشروع ومبرر لحماية الإنسان الغربي المتفوق أخلاقيا من وجهة نظرهم من الإنسان المسلم الهمجي والعدواني بطبيعته بينما يعتبر السعي لامتلاك تقنية تخصيب اليورانيوم لاستخدامها في الأغراض السلمية أو إطلاق الأقمار الاصطناعية لاستكشاف الأرض والفضاء عملا مشبوها يتعين إيقافه بكل الوسائل وفقا لنظرية (الحرب العادلة) التي لا تعدو كونها محاولة لتشريع الهيمنة الغربية على الأرض والبحار والفضاء وسائر الموارد الطبيعية ووضعها في إطار يقال أنه أخلاقي بينما يقول الواقع أن هذا الغرب لا يعرف إلا لغة القوة والهيمنة والتفرد.

نفي تهمة الإرهاب

لهذه الأسباب لا نعتقد أن الحوار حول الأفكار والمبادئ ومحاولة شرح حقائق الإسلام وبيان أن المسلمين قوم لا يعتدون على غيرهم من البشر يكفي لنفي تهمة الإرهاب التي يصر الغرب على إلصاقها بالمسلمين من خلال الدعاية والأهم من هذا من خلال إيجاد الجماعات الإرهابية وجعلها جزءا أصيلا من العالم الإسلامي وإفساح المجال أمامها للقيام بدورها التخريبي ليبقى المسلمون دوما في موقع الاتهام.

طبعا نحن ممن يؤمنون بأن الأفكار التكفيرية الخوارجية هي صناعة محلية بالأساس ولكن الشيء المؤكد أن الظهور الخوارجي التكفيري الأخير وانتشاره على هذا النحو لم يكن محض مصادفة وهو ما تنطق به الوقائع التاريخية الثابتة والأحداث السياسية المتواترة التي كشفت ما كان مستورا وما كان يمكن التعمية

عليه في فترات سابقة.

النفي الحقيقي لتهمة الإرهاب لا يتحقق إلا بإثبات حق المقاومة ومشروعيتها في أرض الواقع، في ساحة الصراع السياسي وهو الدور الذي اضطلع به مراجع الشيعة العظام.

تفنن وعاظ السلاطين في ابتكار الوسائل الشيطانية لنزع الشرعية عن حركات المقاومة وتحريم دعمها ماليا وسياسيا بل ومعنويا عبر تحريم التظاهر دعما للمقاومة واعتبار ذلك نوعا من الغوغائية والفوضى التي (تلهي عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون!؟) وصولا لتحريم الدعاء بالنصرة لحزب الله (الرافضي) إلى آخر تلك الترهات المخدرات المسكرات التي أدمن هؤلاء تعاطيها وتوزيعها على جمهور أدمن هذا النوع من التدين الفاسد والمغلوط الذي هو بحق أفيون للشعوب.

هنا تبرز أهمية الدور الذي اضطلع به علماء الدين الربانيون في إثبات الحق نظريا وتثبيته على أرض الواقع عمليا.

الموقف الذي تبناه مراجع الدين العظام من أحداث غزة الأخيرة جاء كاشفا عن هذه الحقيقة.

ففي ندائه الذي وجهه إلى حجاج بيت الله الحرام وقبل بدء العدوان الإسرائيلي على غزة قال آية الله العظمى السيد علي الحسيني الخامنئي قائد الثورة الإسلامية:

إن انتصار الثورة الإسلامية في إيران وتشييد صرح النظام الإسلامي كان دليلاً على تحقق هذا الوعد المحتوم وذلك في أول مرحلة له وأهمها، ما حوّل إيران إلى قاعدة متينة لفكرة سيادة الإسلام والحضارة الإسلامية. فقد انبعث أمل جديد في العالم الإسلامي واندفع الحماس في النفوس مع بزوغ هذه الظاهرة الشبيهة بالمعجزة، سيما في ذروة صخب المادّية وتعرض الإسلام لمهاجمة اليمين

واليسار ـ الفكري منهما والسياسي ـ ثم صمود هذه الظاهرة وصلابتها أمام الضربات السياسية والعسكرية والاقتصادية والإعلامية الموجَّهة إليها من كل حدب وصوب. وكلما مرت الأيام، ازدادت هذه الصلابة، بحول الله وقوته، وتجذَّر ذلك الأمل أكثر فأكثر. فخلال العقود الثلاثة التي مرت على هذا الحدث، ظلت منطقة الشرق الأوسط والبلدان الإسلامية في آسيا وأفريقيا مسرحاً لهذه المواجهة الظافرة. فإن في كل من:

فلسطين والانتفاضة الإسلامية وتشكيل الحكومة الفلسطينية المسلمة؛ ولبنان والانتصار التاريخي الذي سجله حزب الله والمقاومة الإسلامية ضد الكيان الصهيوني المستكبر السفاح؛ والعراق وإرساء أسس حكومة مسلمة شعبية على أنقاض حكم الطاغية صدام ونظامه الدكتاتوري الملحد؛ وأفغانستان والهزيمة المخزية للمحتلين الشيوعيين والنظام المحلي العميل لهم؛ وفشل جميع المشاريع الاستكبارية الأمريكية الرامية إلى السيطرة على الشرق الأوسط؛ وما يشهده الكيان الصهيوني الغاصب من تورط واضطراب لا علاج لهما في داخله؛ والانتشار الواسع للمد الإسلامي في معظم دول المنطقة أو جميعها، وبوجه خاص بين الشباب والمثقفين؛ والتقدم الهائل الذي أحرزته إيران الإسلامية في المجالات العلمية والتقنية على الرغم من تعرضها للمقاطعة والحصار الاقتصادي؛ وهزيمة الذين يدقون طبول الحرب في أمريكا سياسياً واقتصادياً؛ والشعور بالهوية والتمايز بين الأقليات المسلمة في غالب الدول الغربية...

في كل ذلك أدلة واضحة على انتصار الإسلام وتقدمه في ساحة مواجهة الأعداء خلال هذا القرن، أي القرن الخامس عشر الهجري.

أيها الإخوة والأخوات، إن هذه الانتصارات كلها حصيلة الجهاد والإخلاص. فعندما سُمع صوت الله من حناجر عباده، وعندما دخلت المعادلة هممُ مجاهدي سبيل الحق وقوتُهم، وعندما وَفى المسلمُ بعهده مع الله... عندئذ حقق العليّ القديرُ وعده

وتغير مسار التأريخ: ﴿ وَأَوْفُوا۟ بِعَهْدِىٓ أُوفِ بِعَهْدِكُمْ ﴾. ﴿ إِن تَنصُرُوا۟ ٱللَّهَ يَنصُرْكُمْ وَيُثَبِّتْ أَقْدَامَكُمْ ﴾، ﴿ وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ ﴾، ﴿ إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ ٱلْأَشْهَٰدُ ﴾.

ثم هو بعد ذلك وبعد أن شن العدو الصهيوني عدوانه البربري على الفلسطينيين المظلومين في قطاع غزة أصدر قائد الثورة الإسلامية بيانه الداعي لدعم المقاومة الفلسطينية حيث جاء فيه:

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ ﴾

ان الجرائم المروعة التي ارتكبها الصهاينة في غزة وابادتهم لمئات الرجال والنساء والأطفال الأبرياء أماط اللثام مرة اخري عن الوجه الدموي للصهاينة الوحشيين وكشف الستار عن واقعهم الذي كانوا يتسترون خلفه خلال السنوات الأخيرة ودق أجراس الخطر للغافلين والمتسامحين حيال وجود هذا الكافر الحربي في قلب أراضي الأمة الإسلامية.

ان هذه الكارثة المروعة تعد رزءً عظيما علي قلب أي مسلم بل أي إنسان شريف يتلحي بالضمير في اي نقطة من العالم. لكن المصيبة العظمي هي الصمت المحفز الذي تلتزمه بعض الدول العربية التي تتشدق بالإسلام. وأي رزية أعظم من ان تعتمد الدول الإسلامية التي يجب ان تدعم أهالي غزة المظلومين في مواجهة الكيان الصهيوني الغاصب والكافر المحارب، موقفا يسمح للصهاينة المجرمين تقديمها بكل صلفه علي انها مؤيدة ومتناغمة مع هذه الفاجعه العظيمة ؟؟. وماذا سيكون جواب قادة هذه البلدان لرسول الله صلى الله عليه وآله؟؟. بل ماذا سيكون جوابهم لشعوبهم التي هي لا شك تقيم العزاء بسبب هذه الفاجعة ؟؟.

لا شك ان قلوب شعبي مصر والأردن وسائر البلدان الاسلامية الاخري دامية بسبب هذه المجزرة التي تلت الحصار الغذائي والعلاجي

المتواصل لأهالي غزة.

ان ادارة بوش الاجرامية وفي آخر ايام ولايتها المخزية وعبر مشاركتها في هذه الجريمة العظمي جعلت وجه امريكا اسود اكثر من ذي قبل وزادت من حجم ملفها الاجرامي باعتبارها مجرمة حرب. كما ان الدول الاوروبية ايضا، ومن خلال عدم اكتراثها وفي بعض الاحيان من خلال مواكبتها لهذه الجريمة المروعة، كشفت مرة اخري عن زيف مزاعمها المتمثلة بالدفاع عن حقوق الانسان، واكدت وقوفها الي جانب الجبهة المعادية للاسلام والمسلمين.

وهنا أخاطب علماء الدين في العالم العربي وقادة الأمصار متسائلا: ألم يئن الأوان كي تشعروا بالخطر حيال الاسلام والمسلمين؟؟.. ألم يئن الأوان لكي تعملوا بفريضة النهي عن المنكر وتقولوا كلمة الحق عند امام جائر؟؟.. أليس من الضروري ان يكون هناك مسرح آخر اوضح مما يجري في غزة وفلسطين يكشف تعاضد الكفار الحربيين مع منافقي الأمة لقمع المسلمين لكي تشعروا بالتكليف والواجب والمسؤولية؟؟.

كما أوجه سؤالي الي وسائل الإعلام ومفكري العالم الاسلامي لا سيما في العالم العربي قائلا: الي متي تتنصلون من مسؤولياتكم لتنوير أذهان الامة والرأي العام؟؟..

هل من الممكن ان تفتضح منظمات حقوق الانسان الغربية المفضوحة اساسا وما يسمي بـ«مجلس الامن الدولي» اكثر مما هو عليه الآن؟؟.

ان من واجب كافة المجاهدين الفلسطينيين والمؤمنين في العالم الاسلامي، الدفاع عن اهالي غزة العزل بأي نحو كان وإن من يقتل في هذا السبيل المشروع والمقدس يتقلد وسام الشهادة وسيحشر ان شاء الله مع شهداء بدر وأحد مع رسول الله صلى الله عليه وآله.

كما ان علي منظمة المؤتمر الإسلامي القيام بمسؤوليتها التاريخية في هذه الظروف الحساسة وتعمل بكل حزم علي تشكيل جبهة موحدة في مواجهة الكيان الصهيوني بعيدا عن اي رد فعل ومعاقبته. كما ينبغي محاكمة ومعاقبة قادة الكيان الصهيوني الغاصب لارتكابه هذه الجريمة المروعة وحصاره المتواصل لأهالي غزة. وينبغي للشعوب الإسلامية ومن خلال عزمها الراسخ ترجمة هذه المطالب علي الأرض وهكذا فإن مسؤولية الساسة والعلماء والمفكرين في هذه الظروف الحساسة جسيمة جدا.

انني وبمناسبة هذه الفاجعة المروعة، اعلن الحداد العام يوم غد الاثنين في كافه انحاء البلاد وأطالب المسؤولين ان يضطلعوا بمسؤولياتهم حيال هذه الكارثة الاليمة.

وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون.

السيد علي الخامنئي

٢٨ كانون الاول ٢٠٠٨

٢٩ ذو الحجة الحرام ١٤٢٩

لم يقتصر الأمر على مرجعية آية الله العظمى السيد علي الخامنئي حيث أصدر آية الله العظمى السيد علي السيستاني في نفس الفترة بيانا دعا فيه لدعم الشعب الفلسطيني المظلوم يوم الأحد ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٨ العرب والمسلمين الي النهوض واتخاذ مواقف عملية لصد العدوان الصهيوني الغاشم الذي يستهدف ابناء الشعب الفلسطيني المظلومين.

وأكد سماحته أن الاكتفاء بالإدانات الفارغة عبر إطلاق التصريحات والدعم النظري عبر وسائل الاعلام لن يجدي نفعا للشعب الفلسطيني الذي يواجه حرب ابادة.

وخاطب المرجع السيستاني الدول العربية والاسلامية قائلا: عليكم اتخاذ مواقف عملية دون اي وقت آخر والعمل بكل الوسائل لوقف هذا العدوان الغاشم وكسر الحصار الظالم المفروض علي الشعب الفلسطيني.

المعنى الذي نخلص إليه من هذا العرض أن شرعية المقاومة لا تستجدى من الاستكبار العالمي عبر الشرح والتبرير والتنظير ولكنها تنتزع انتزاعا وأن دور مراجع الدين الكبار في منح المقاومة ما تحتاجه من شرعية هو دور حيوي وأن المرجعية لم تتردد لحظة واحدة في القيام بدورها عكس وعاظ السلاطين الذين هم في كل واد يهيمون ولا يجرؤون على الجهر بكلمة حق بل يقومون بكل ما يطلب منهم من أدوار حتى ولو كانت دعما لمعسكر الكفر والنفاق والعدوان!!.

إنهم لا يعصون الشيطان ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون!!.

إنها إذا معركة وحرب حقيقية تدور من أجل تثبيت شرعية المقاومة وحقها في خوض حروب التحرر العادلة حفاظا على حقوق الشعوب المسلمة المنهوبة والمغتصبة منذ أن جاء الغرب الاستكباري إلى المنطقة بقضه وقضيضه ليبرم صفقة التحالف مع الإرهاب مستفيدا منه في قمع الشعوب وإيجاد المبرر اللازم لشن حروب الاحتلال والإخضاع وهو ما شهدته المنطقة منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١.

الهوامش

(١) الحج ٣٩ ـ ٤٠.

(٢) *http://www.mehrnews.com/ar/NewsDetail.aspx?NewsID=*٨٣١٤٥١

(٣) *http://www.catholic.com/library/Just_war_Doctrine_*١*.asp*

ظروف وأحوال المرجعية الدينية

في زمن السيد الخوئي

رضا حدرج

الحديث عن السيد الخوئي حديث عن فقيه شامخ ومرجع عملاق، تربّع على عرش الزعامة العلمية للحوزة على مدى أربعين عاماً أو أكثر.

والباحث يقف مذهولاً امام بحر متلاطم من العلم يحاول أن يغوص لالتقاط بعض درره؛ حيث أنّ التعرض لأبعاد ومعالم الشخصية العلمية للسيد الخوئي يحتاج الى أهل الاختصاص والذوق العلمي ومن يمتلكون القابلية والقدرة على الاحاطة بأفكار هذه الشخصية الفذة في التاريخ الاسلامي، ولكن هذا لا يعطينا العذر في تجنب الكتابة ولو بشكل اجمالي عن بعض معالم هذه الشخصية معتمدين على ما كتبه طلابه وما ذكره العلماء المعاصرون له.

وسنحاول ان نختصر بعض الجوانب في حياته ﷺ من خلال التعرض الى الجانب العلمي الذي هو الجانب الأبرز من حياته، اضافة الى الجانبين الاجتماعي والسياسي.

الجانب العلمي

كما هو حال هؤلاء العلماء المتميزين فإن الرعاية الالهية تشملهم منذ الطفولة بل وقبلها. وكان هذا السيد الجليل منذ صغره تظهر عليه علامات الذكاء والنبوغ وكان المستقبل الزاهر يقرأ في جبينه.

فبعد ولادته في (خوي) احدى قرى اذربيجان في ١٥ رجب

١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م حيث نشأ وترعرع واتقن القراءة والكتابة والمبادئ الاولى في ظل والده السيد علي أكبر الموسوي الخوئي، هاجر مع العائلة في سنة (١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م) الى النجف الاشرف ملتحقا بوالده الذي سبقه اليها بسنتين، ولم يكن السيد الخوئي في ذلك الحين قد تجاوز الثالثة عشر من عمره.

وهناك توجه الى الدراسة الحوزوية وتتلمذ على يد والده وغيره من العلماء. وأنهى مرحلتي المقدمات والسطوح خلال ست سنوات.

بعدها حضر أبحاث الخارج عام (١٣٣٨هـ/ ١٩١٩م) وهو لم يتجاوز العشرين سنة. فحضر في الفقه والأصول على العلماء الكبار أمثال الشيخ محمد حسين الكمباني الأصفهاني، والشيخ مهدي المزندراني، والشيخ فتح الله المعروف بشيخ الشريعة الاصفهاني، والشيخ ضياء الدين العراقي، والشيخ محمد حسين النائيني الذي كان له مكانة سياسية وعلمية وقيادية وهو آخر أستاذ لازمه السيد الخوئي وكان من أبرز تلامذته، وحضر أيضاً في علم الكلام على الشيخ محمد جواد البلاغي، والسيد حسين البادكوبي، وكتب تقريراتهم.

ولم تمض فترة طويلة من حضور السيد الخوئي البحث الخارج حتى صار يشار اليه بالبنان وشهد له العلماء باجتهاده ومقامه العلمي الرفيع وكان ذلك عام (١٣٥٢هـ/ ١٩٣٣م) وكان له صولات وجولات في حلقات البحث العلمي يناقش النظريات والآراء ويقارع الدليل بالدليل وكان له آراء انقلابية جديدة فنّد فيها الكثير من الحقائق الاصولية والتي كانت نظريات مسلّمة لا تقبل الجدل.

بعد ذلك توجه السيد الخوئي الى تدريس البحث الخارج وكان درسه الأكثر تميزاً من سائر بحوث الخارج في النجف نظراً لعمق الآراء المطروحة وجرأتها، ولعدد الطلاب الذين يحضرون البحث والذين يعدون بالمئات.. وكان ﵀ ـ قبل تفرده بالمرجعية ـ يحاضر لأربع مرات يومياً منوعاً موضوع بحثه في الفقه والاصول والتفسير وعلم الرجال... ولم يتوقف درسه طيلة السنين

الطوال الا لمرض أو سفر.. وكان أثر درسه مهيمناً على سائر الدروس، وكان كقطب الرحى بحيث اذا تعطل درسه اصاب الحوزة الخمود.

ومن هنا تفرد العلاّمة الخوئي بلقب (زعيم الحوزة العلمية) من بين علماء الشيعة الامامية قاطبة، وذلك منذ أن عرف في الاوساط العلمية وقبل ان يكون مرجعاً عاماً للشيعة، حيث انه تربع على كرسي الدرس في حوزة النجف الاشرف لمدة تزيد على النصف قرن.

وكان له منذ ذلك الوقت طائفة كبيرة من المقلدين؛ فبعد وفاة المرجع السيد عبد الهادي الشيرازي رجع عدد كبير من مقلديه في ايران والعراق الى السيد الخوئي رغم المرجعية البارزة للسيد محسن الحكيم.. وبعد وفاة السيد الحكيم (١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م) اختير السيد الخوئي مرجعا للشيعة مباشرة ومن دون طول جدال، وبذلك تفردت هذه الشخصية العلمية ـ التي تتوفر فيها بكل وضوح شروط الأعلمية والأفضلية ـ بالمرجعية الدينية العليا. وتخطت مرجعيته العراق الى سائر البلاد العربية والاسلامية ومن الهند وباكستان الى دول افريقيا واوروبا واميركا وسائر بلدان العالم التي يتواجد فيها المسلمون الشيعة..

وكان السيد الخوئي من أكثر المراجع تصدياً للإفتاء وأكثرهم تضلعاً في **الفقه**، وقد وُفق أكثر من غيره من المجتهدين لبحث أدلة الأحكام واستنباط الحكم الشرعي لكل أبواب الفقه الاسلامي تقريباً. وقد أكمل تدريس أربع دورات من بحث الخارج في مدة عشرين عاماً مخرجاً عشرات الفقهاء والمجتهدين الفطاحل. فقد درّس في بحث الخارج دورتين كاملتين لمكاسب الشيخ الأنصاري، ودورتين كاملتين لكتاب الصلاة، ودرّس فروع العروة الوثقى للسيد محمد كاظم اليزدي، كما درّس بحوث فقهية متنوعة في العبادات والمعاملات في جملة من الكتب الأخرى.

وكان في بحثه الفقهي لا يخرج عن دائرة المسألة المطروحة حتى لا

يستغرق في تفاصيل تخرجه عن هدفه الأساسي؛ وعرف عنه أنه صاحب فهم راق لظهورات الكلام العربي.

وله في الفقه مؤلفات عديدة تصل الى خمسة عشر مؤلفاً ما بين تأليف وتعليق وتهذيب وتكملة.. وقد علّق على كتاب (منهاج الصالحين) لسلفه السيد الحكيم وأضاف إليه إضافات فقهية مستجدّة واسعة، بحيث أصبح عند كثير من الفقهاء مدار بحث وتدريس بدل كتاب العروة الوثقى. وطبعت رسالته العملية أكثر من ثلاثين طبعة وبعدة لغات، ولا يكاد يخلو بيت من بيوت الشيعة من نسخة من كتابي (منهاج الصالحين) أو (المسائل المنتخبة).

وكان قد اتخذ من بيته مقراً للعلم والمعرفة، يتفرغ فيه لكتبه وللتأليف ولبعض طلابه المقربين لمراجعة ما دوّنوه من محاضراته.

وفي الليل يعقد مجلساً يعرف بمجلس الفتوى يحضره عدد قليل من نخبة الطلبة المجتهدين ويدور فيه نقاشاً وحواراً حول بعض الفتاوى وتعالج أدلة المسألة نقداً وتحليلاً ثم يبدي الأستاذ ملاحظاته وينتهي الى القول الفصل في المسألة. وهذه من الظواهر التربوية المميزة في الحوزة العلمية حيث يعمّق ويوسّع المجتهد قدرته على الاستنباط ويقوم بالممارسة الفعلية والتطبيق العملي للإجتهاد تحت اشراف استاذه.

وأما في **أصول الفقه** فإن للسيد الخوئي في هذا المجال باعاً طويلاً وآراءً انقلابيةً جديدة أعادت النظر في كثير من الحقائق الاصولية. وقد درّس في الأصول ست دورات كاملات ودخل في السابعة ولكن أشغال المرجعية حالت دون اتمامها.

ويعتبر السيد الخوئي مشيّداً لما أسّسه وبناه استاذه النائيني في جملة من المسائل الاصولية ويبقى له نظرته المتميزة ومنهجه الخاص ورؤيته المستقلة عن مدرسة أستاذه، فالخوئي صاحب منهج ومدرسة في علم الأصول. ولا غرابة في

ذلك اذا ما عرفنا أن السيد الخوئي تتلمذ في أصول الفقه على أقطاب المدارس الأصولية الثلاث المتعاصرة: الشيخ العراقي، والشيخ الأصفهاني، والميرزا النائيني، وقد تميزت كل مدرسة من هذه الثلاث بمنهجها الخاص بها. فمدرسة الشيخ العراقي تميزت بطابعها العلمي البحت. بينما هيمن الطابع الفلسفي على مدرسة الشيخ الأصفهاني وهو الحكيم المتأله. وكانت مدرسة الميرزا النائيني تجمع بين العلم والفلسفة.

وكان من الطبيعي أن يغني تعدد المدارس والمناهج ساحة الفكر الاصولي القديم والجديد ويعطيه زخماً وتطوراً ونضجاً... وقد صبّت هذه المناهج كلها عند السيد الخوئي الذي استوعبها وهضمها بفكره الوقّاد مادة ومنهجاً ومن ثم جمع بينها مكوّناً مدرسة أصولية خاصة به ربّع بها مدارس أساتذته.

ويمتاز منهجه الأصولي بالتقيد بحدود المسألة المبحوثة وعدم الاستطراد عنها، كما أن بيانه الأصولي واضح وجليّ رغم تعقيدات اللغة المعهودة لهذا العلم.

وقد ألف في هذا المجال: أجود التقريرات ـ وهو من أروع كتب الأصول الحديثة ـ، وانارة العقول، وغيرهما.

أما في **تفسير القرآن** فإن السيد الخوئي ومنذ أيام الصبا ـ كما يحدث هو عن نفسه ـ كان مولعاً بتلاوة القرآن واستكشاف غوامضه واستجلاء معانيه، وكان هذا الولع الشديد باعثاً قوياً يضطره الى مراجعة كتب التفسير وسبر أغوارها، إلاّ أنّه فوجئ بقصور في التفاسير المعروضة، فدفعه ذلك لوضع منهج جديد في التفسير واستعان على فهم القرآن بالقرآن وبروايات أهل البيت عليهم السلام وأراد أن يكون التفسير دائرة معارف قرآنية تحوي الفقه والعلم والأخلاق والحكمة واللغة والأدب والاجتماع.

وعلى هذا الأساس شرع في تدريس التفسير برهة من الزمن في ليالي

الخميس والجمعة الا أن ظروفاً قاسية ـ كما يذكر ـ حالت دون اتمامه. ومن ثم جمع هذه الأبحاث القرآنية وطبعها في كتاب تحت عنوان «البيان في تفسير القرآن» وجعل في المقدمة مدخلاً تحدّث فيه عن علوم القرآن والتفسير والقراءات وجمع القرآن وصيانته من التحريف وغيرها من المواضيع ثم عرض لتفسير الفاتحة.

الا أن السيد الخوئي وقف عند هذا الحدّ ولم يكمل تفسيره بعد صدور «الميزان في تفسير القرآن» للعلامة الطباطبائي، حيث اعتبر أن ما كان يطمح اليه قد تمّ على يد غيره. وكان الأولى حينئذ بنظره التفرغ لمعجم رجال الحديث حيث يندر أن يقوم أحد بمثل هذا العمل الضخم.

وكان منهج السيد الخوئي في التفسير أقرب الى وظيفة القرآن التربوية الهادفة، قال ﷺ في كتابه البيان ص٣٩٧:

«التفسير هو ايضاح مراد الله تعالى من كتابه العزيز فلا يجوز الاعتماد فيه على الظنون والاستحسان ولا على شيء لم يثبت أنه حجة من طرق العقل أو من طرق الشرع للنهي عن اتباع الظن وحرمة اسناد شيء الى الله بغير إذنه... ومن هذا يتضح أنه لا يجوز اتباع أحد المفسرين في تفسيره سواء أكان ممن حسن مذهبه أم لم يكن لأنه من أتباع الظن وهو لا يغني من الحق شيئاً».

ثم يحدّد مدارك التفسير بما يلي: الظواهر التي يفهمها العربي الصحيح، أحكام العقل الفطري الصحيح، اتباع نصوص المعصومين عليهم السلام. وبذلك يعدّ السيد الخوئي صاحب مدرسة ومنهج في تفسير القرآن.

ويمكن القول أن قيامه ﷺ بتدريس القرآن وتفسيره أحدث خرقاً غير مألوف في أجواء الحوزة وبالتحديد في مقام المرجعية، فقد كان يسود ـ وللأسف ـ بين أوساط الحوزويين جواً عاماً غير سليم وهو أنه لا يليق بالفقيه المتصدي لتدريس الفقه والأصول أن يقوم بتدريس تفسير القرآن الكريم، ولكن السيد الخوئي لم يكن يبالي بهذه الأوهام والاعتبارات البعيدة عن الواقع. وكم كان يودّ

وبكل شغف وشوق أن يستمر هذه الدرس ويطوره ولكن الظروف القاهرة والقاسية حالت بينه وبين ذلك.

وفي **علم الرجال والحديث** فقد اغنى كتابه «معجم رجال الحديث» المحققين والباحثين في هذا المجال وشقّ لهم الطريق ويسّر لهم السبيل وأغناهم عن المراجعة والبحث. ولا نعرف أحداً من الفقهاء أنتج مثل هذا الكتاب الذي يعدّ جوهرة كتب الرجال بحيث لا يمكن لفقيه الاستغناء عنه. وقد اعتمد فيه التدقيق في أحوال الرواة والبحث عن وثاقتهم. وكان صاحب منهج متميز في هذا المجال وقد انفرد في كتابه بتحديد مركز الراوي في السلسلة السندية عمن يروي هو عنهم وعمن هم يروون عنه؛ كما أن تفصيل طبقات الرواة يعين على معرفة السند من ناحية كماله ونقصانه، ويساعد على التمييز بين الأسماء المشتركة للرواة؛ وبهذا المنهج حُلّت مشكلة معقدة كانت تعيق الفقهاء والباحثين.

ومع كل هذا العمق الفكري والإحاطة المعرفية، فقد كان السيد الخوئي ـ كما يصفه بعض من تتلمذ على يديه ـ يمتاز بقدرة بيانية متفوقة حيث كان يمتلك وسائل التعبير العربي بوضوح ودون تكلف وعناء وذا قدرة وافية في العرض، وكان يلمّ بموضوع البحث بجميع عناصره وأبعاده ويطرحه بشكل متسلسل ومرتب. وبعد أن يوضح المسألة ويحرر المطلب يذكر الأدلة، يحلل ويعلل، ويوازن ويقارن، ويناقش ويحاكم، منتهياً الى ما يراه أو يختاره من دليل. وكان في كل هذا يتحرك داخل إطار المسألة فلا يستطرد الا اذا دعته طبيعة البحث الى ذلك. وكان دقيق النظر وصيّاداً ماهراً للنكات العلمية الى درجة أنه كان يغيّر أو يرجّح بعض الآراء الأصولية والفقهية نتيجة لمحة فنية ونكتة علمية، حتى أن بعض الفقهاء كانوا يتأثرون بما تنّبه له فيعدلون عن رأيهم الى رأيه.

نعم، هكذا كان السيد الخوئي ثروة في كافة العلوم الاسلامية، فهو الفقيه المتبحر، والأصولي المحقق، والمفسر اللوذعي، والمؤرخ الثبت، والناقد الواعي،

والمرجع المتميز، الذي أعطى حياته كلها للعلم والذي امتد في عطائه الى كلّ الواقع الاسلامي وبقي أثره ممتداً في الأمة ـ حتى بعد وفاته ـ علماً وفقهاً وعلماء أجلاء تربوا في مدرسته وتحت يديه. ولقد كان عطاؤه العلمي غنياً وغزيراً كالشلال المنهمر. وكان يتخرج على يديه عند انتهاء كل دورة من دورات بحث الخارج عشرات العلماء والفقهاء ينتشرون في بقاع الأرض يعلّمون ويكتبون ويرشدون الناس ويبلغونهم أحكام الدين الحنيف.. بل ان الغالبية العظمى من الفقهاء الكبار ـ وممن تصدى للمرجعية ـ وأصحاب القرار في السياسة والقضاء وخطباء المساجد والعلماء الذين يديرون شؤون المسلمين انما هم من طلاب السيد الخوئي.. وعدد طلابه أكثر من أن يحصوا حتى قال تلميذه الشيخ محمد جواد مغنية: «أما الذين تخرجوا على يديه فلا يعلم عددهم الا الله وحده...».

وهؤلاء الأعلام بارزون ومعروفون على الساحة الإسلامية وأوضح وأشرق من الشمس في رابعة النهار، لذا لا داعي للتعرض لذكر أسمائهم التي لا يمكننا احصاؤها.

اما في عالم التأليف، فعلى الرغم من انشغال السيد الخوئي بشؤون التدريس والمرجعية فإن له أكثر من ثلاثين مؤلَّفاً في التفسير والفقه والأصول والرجال والكلام، بعض تلك المؤلفات تجاوز عدد مجلداتها العشرين كما في معجم رجال الحديث.. وامتازت كتاباته بالدقّة والعمق وطرح آراء مبتكرة وقيّمة لاسيما في الفقه وأصوله وكل ذلك مع سلاسة في الأسلوب وبلاغة في التعبير ووضوح في طرح الموضوعات..

ولا ننسى أيضاً رعاية السيد الخوئي للحوزات العلمية والتي تجاوزت كل الحدود السابقة التي كانت مألوفة قبل مرجعيته العامة، وقد شملت رعايته كل الحوزات العلمية تقريباً والموجودة في شتى أنحاء العالم، فلم تشهد الحوزات الازدهار المعيشي كما شهدته في زمن السيد الخوئي، هذا من جانب الرعاية المالية.

أما من جانب التوسع والتأسيس الكمي والكيفي فقد أمر بانشاء عشرات المدارس العلمية لتخريج العلماء والمبلغين في كثير من بلدان العالم مثل بريطانيا وأميركا وتركيا والهند وباكستان وتايلند وبنغلادش وأفريقيا وغيرها.. وبعث النهضة الاسلامية من جديد في ربوع تلك البلاد الواسعة والبعيدة.. وكانت النجف ـ وهي المركز الذي يشع بالنور على كل أرجاء المعمورة ـ تعيش تألقاً تاريخياً لم تشهده من قبل.

وبذلك عاشت الحوزات العلمية في عصره نهضة علمية كبير شكلت محطة هامة وغنية من محطات تطور المؤسسة الدينية وتقدم الفكر الحوزوي في التاريخ الشيعي.

الجانب الإجتماعي

لم يكتف السيد الخوئي بإلقاء الدروس والتصدي للإفتاء كما هو المألوف عند أغلب مراجع التقليد، بل انه اضافة الى العطاء العلمي والفكري كان يتطلع الى تأسيس مشاريع كبيرة ترفع من شأن المؤمنين وتحفظ دينهم وكرامتهم. وعندما توفرت له الظروف والامكانات شرع في تأسيس ما خطط له، وتوجه لإنشاء مراكز علمية وثقافية وخيرية في شتى بقاع الأرض.

وكانت فكرة انشاء مثل هذه المؤسسات والمشاريع فكرة جديدة في عالم المؤسسة الدينية، ولعله أول مرجع اهتم بالعمل المؤسساتي وبهذه الطريقة الحضارية والواسعة الانتشار بحيث تجاوز العالم الاسلامي، خاصة وأن السيد الخوئي اختار لندن عاصمة بريطانيا مقراً عاماً لمؤسسته الخيرية ووضع لها نظاما مقرراً من قبله، وقام بتأمين وضعها الشرعي والقانوني لإرساء قواعد قوية وقادرة على حماية هذه المشاريع وتكفل لها الاستمرار والتطور لتنتفع منها الاجيال القادمة.

وقد تم تأسيس فروع لهذه المؤسسة في كل من نيويورك بأمريكا وفي الهند

وباكستان وأفريقيا وايران ولبنان وتايلند وبنغلادش وغيرها من المناطق النائية في الشرق الأوسط والتي أولاها السيد الخوئي رعاية خاصة..

وقد أنشأ تحت رعايته مئات المساجد والحسينيات وعشرات المدارس والحوزات ودور الأيتام والمستوصفات... اضافة الى المراكز الاسلامية الضخمة والتي بنيت بأحدث التقنيات المعمارية والفنية أشرف عليها فريق من الخبراء والمهندسين العالميين، ووضعت على النمط المعماري الاسلامي لتعكس عراقة الفن الاسلامي الأصيل.. وتحتوي هذه المراكز على مكتبات كبيرة وقاعات للإجتماعات والمؤتمرات ومكاتب ادارية وقسم للتعليم واعداد المبلغين وسكن للطلاب ومستوصفات ومبرات وغير ذلك..

ومن خلال عمل هذه المؤسسات الدينية المنتشرة في العالم استطاع السيد الخوئي أن ينقل الحوزة من أجوائها التقليدية الى الحياة العصرية التي يعيش فيها المسلمون غربة في عقيدتهم وقيمهم الأصيلة، فكان لهذه المؤسسات أثراً فعّالاً في تحصين المسلمين وحمايتهم من الانحراف من خلال نشر العلم والثقافة وترجمة بعض الكتب الى لغات مختلفة واصدار بعض المجلات الاسلامية باللغة العربية والانكليزية وإحياء المناسبات الدينية ومتابعة أحوال المسلمين وحلّ مشاكلهم..

ومن تلك المشاريع أيضاً انشاء مدينة متكاملة لطلاب العلم في قم المقدسة تعرف باسم (مدينة العلم) وهي مدينة ذائعة الصيت وغنية عن التعريف.

ولا تزال مشاريعه في دول العالم تشهد على همته العالية واهتمامه الكبير في خدمة المسلمين.

وكان ﷺ كثيراً ما يؤكد على نظم الأمور ويشجع المخلصين على تنظيم صفوف الأمة وتنظيم إدارة المشاريع والخدمات.

وكان يتابع أخبار المسلمين في العالم ويرسل المعونات والمساعدات الى الفقراء والمحتاجين، وأيضاً العوائل المنكوبة من جراء الكوارث الطبيعية.

وعرف عنه متابعته للأمور الحسبية بدقة واستمرار ولم يكن يستخدم الحقوق الشرعية لصرفهاعلى نفسه وعياله مع كثرة الأموال التي كانت تأتيه.

ولولا بعد نظره ورعايته وسخائه في دفع الحقوق الشرعية لهذه المشاريع، لما رأينا كلّ هذه المراكز، ولما كان بالإمكان أن تستمر هذه المؤسسة في تحمل هذا العبئ الثقيل والمسؤوليات الجسام في سبيل نهضة هذه الأمة وعزها.

الجانب السياسي

عاش السيد الخوئي ـ منذ بداية مجيئه الى النجف الأشرف وهو في الثالثة عشر من عمره ـ الاضطرابات والأحداث السياسية التي كانت تتحرك في أزقة النجف في ذلك الوقت، وأبرزها الصراع حول موضوع الدستور الايراني بين جماعة المشروطة الذين يطالبون باقرار دستور لايران وبين جماعة المستبدة الذين يخالفون ذلك. ومع أن هذا الأمر يتعلق بايران الا أنه قد انعكس في العراق وبالتحديد في النجف الاشرف حيث مركز المرجعية الدينية العليا.

وبعد مدة من وفاة الشيخ محمد كاظم الخراساني قائد الحركة الدستورية هدأ الصراع بين المشروطة والمستبدة. ولم تمض سنوات ثلاث حتى دخل العراق صراعاً جديداً من نوع آخر وبُعد مختلف وذلك مع غزو البريطانيين للعراق عام ١٣٣٣هـ/ ١٩١٤م. وما كان من النجف إلا ان تحولت الى مركز سياسي وتعبوي ومقراً لإدارة العمليات السياسية والعسكرية ضد الاحتلال البريطاني، وأعلن العلماء الجهاد والاستعداد للمواجهة..

وكان من ثمرة هذه الحركة السياسية الجهادية تأسيس (جمعية النهضة الإسلامية) بقيادة الشيخ محمد جواد الجزائري وانتفاضة النجف عام ١٣٣٧هـ/ ١٩١٨م وبعدها بسنتين كانت ثورة العشرين ١٣٣٩هـ/ ١٩٢٠م.

وهكذا عاش السيد الخوئي الاحداث الصعبة والمريرة التي مرّ بها العراق

من أحداث حركة المشروطة الى غزو الانكليز وهو لم يبلغ العشرين من العمر. ومن الطبيعي ان تترك هذه الأحداث بصمتها على شخصيته، ولا سيما أنه تربى على أيدي بعض العلماء الذين ساهموا في إدارة دفّة الصراع وكانوا في صميم تلك الأحداث وعلى رأسهم الشيخ محمد حسين النائيني وشيخ الشريعة الأصفهاني..

ومن الواضح أن السيد الخوئي كان بارزاً في المجال الفقهي والعلمي وصاحب مدرسة عقلية خرجت الكثير من المجتهدين، ولم يؤثر عنه أنه خاض العمل السياسي بالمعنى المتعارف، إلا أن الاطلاع على مواقفه وسلوكه وآرائه مع ملاحظة الواقع الصعب الذي عاشه العراق في زمن مرجعيته، كلّ ذلك يعكس نظراً ثاقباً وبعداً سياسياً لا يمكن التغافل عنه بهذه البساطة.

ولست هنا بصدد تقديم دراسة تحليلية في المواقف السياسية والمنهج السياسي للسيد الخوئي قبل مرجعيته وبعدها؛ فإن هذا بحاجة الى دراسة خاصة وتتبع للكثير من التفاصيل والمواقف. وحبّذا لو يقوم بذلك أحد تلاميذه المقربين والمطلعين على مواقفه وأفكاره في هذا المجال. ولكن يمكننا الاشارة على سبيل الاختصار الى بعض مواقفه السياسية تجاه بعض القضايا:

ففي قضية اغتصاب فلسطين وهي قضية المسلمين المركزية الأولى أفتى السيد الخوئي بوجوب الدفاع عنها وضرورة جمع صفوف المسلمين لمواجهة هذا العدو وتحرير القدس الشريف ودعم هذه القضية بكل الامكانات، وأفتى بحرمة التعامل مع الكيان الغاصب وشراء بضائعه؛ واعتبر أن أي قوة يمكن أن يعطيها مسلم لذلك الكيان تكون قوة ضد الاسلام والمسلمين.

أما فيما يخصّ التغلغل اليهودي في ايران إبّان حكم الشاه محمد رضا بهلوي فقد اصدرت الحوزة العلمية في النجف تصريحات كثيرة لفضح مخططات اليهود؛ وكان السيد الخوئي أحد الأعلام النجف الأشرف الذي أصدر تصريحات في غاية الوضوح وقد أعلن في إحدى التصريحات عام

١٣٨٢هـ/ ١٩٦٢م بوقوفه الى جانب الشعوب الاسلامية في صراعها مع الحكومات الجائرة وصدّ تيار الظلم والخيانة وأكّد أن العلماء الأعلام لا يمكنهم ان يتخلوعن كفاح الأمة الايرانية وأعلن صراحةً أن الحكومة الظالمة لا بد أن تواجه حتى لو كانت تعترف بالإسلام وقال: «إن الإسلام ليس مجرد صوم أو صلاة أو فروض أخرى يراءى بها الناس، ويتصيدون من ورائها. بل هو عقيدة وعمل يجب أن يتوافقا. ومن يتظاهر بالإسلام وهو يعمل على هدمه وتقويضه ويحارب الدين ويطوح بكيانه ويحوك له الدسائس على أيدي اليهود ينبغي أن لا يعدّ مسلماً حقيقياً، وكيف يمكن أن يأتمنه الناس على دينهم ووطنهم ومقومات حياتهم»؟!.

كما نبّه الى السيطرة الاقتصادية لليهود والتغلغل البهائي الذي ينخر في كيان الأمة الإيرانية. وقد وجّه نداءً صارخاً الى العلماء في ايران دعم فيه نضالهم وأعلن وقوفه مع المجاهدين وقال: «من أعظم اعتزازي أن أقدم دمي قرباناً للإسلام في سبيل القضاء على المجرمين والحفاظ على الدين والقرآن الكريم فالحياة مع ما نرى من تحكّم الظالمين وأعداء الاسلام لهي الموت بل أقسى من الموت».

وحول التيار الشيوعي الذي عاث في العراق فساداً واستهزأ بالدين والقيم، كان السيد الخوئي من أوائل المؤيدين للسيد محسن الحكيم في فتواه التاريخية والذي اعتبر فيها أن الشيوعية كفر والحاد ولا يجوز الانتماء إليها.

وفي بداية مرجعيته في السبعينات الميلادية عاصر السيد الخوئي مرحلة حرجة من تاريخ العراق الحديث، بل ان الفترة التي تسلم فيها السيد الخوئي الزعامة الدينية والتي تمتد الى ما يقارب الربع قرن كانت من أحرج وأخطر الفترات، فلم يسبق أن تعرضت المرجعية الدينية في تاريخها وحوزتها العلمية منذ تحولها من بغداد الى النجف الأشرف عام ٤٤٨هـ/ ١٠٥٦م، على يد شيخ الطائفة

الطوسي، الى ظرف قاهر مشابه، كالذي مرت به خلال مرجعية السيد الخوئي، فقد تزامنت مرجعيته مع حكم جائر في العراق جعل من الشيعة والتشيع هدفا لطغيانه وإرهابه.

وكانت المرجعية منذ أيام السيد محسن الحكيم في خصام وصراع مع السلطة في بغداد.

وحينما استلم السيد الخوئي الزعامة الدينية (١٣٩٠هـ/ ١٩٧١م) وضعت أمامه الحواجز والمعوقات، وكانت الاجراءات الحكومية في حينها تطال الحوزة، وكانت هذه الاجراءات قد بدأت بحملة تسفيرات شملت الطلاب غير العرب من الايرانيين والباكستانيين وغيرهم، ثم طالت العرب من غير العراقيين كالخليجيين واللبنانيين وكل ذلك بحجج واهية، وقد فضّل الكثير ممن لا تطالهم هذه الحملة بمغادرة العراق الى أماكن يمكنهم فيها مواصلة الدراسة بهدوء بال.. ومن الطبيعي ان هذا الأمر يعني تفريغ الحوزة وشلّ حركتها، وقام السيد الخوئي حينها بإصدار حكمه بعدم السفر خارج العراق لطلاّب الحوزة العلمية وأساتذتها ممّا أدّى الى فسخ المئات عزمهم على السفر؛ الاّ أن هذا الحكم لم يدم مفعوله طويلاً بعد أن أصبحت الأوضاع أكثر خطورة، ومع تجرؤ النظام على سفك دماء العلماء.

حيث قامت السلطة بعد ذلك بشنّ حملات إعتقال واسعة بحجة منع النشاط السياسي لعلماء الدين، وتم تنفيذ مخطط إفراغ المدن العراقية من علمائها إما بالسجن أو القتل أو النفي.. بغية تفكيك الحوزة وتفريغها وضرب التيار الديني وإذابة المؤسسة الدينية.

وبعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران دبّت الحيوية في حوزة النجف من جديد واشتعلت نيران الثورة في قلوب من تبقى من العلماء والطلبة في العراق وتصاعدت أجواء الاحتجاج على السلطة، ولما رأى النظام البعثي الخطر المحدق

به قام باستبدال «البكر» بصدام التكريتي في تموز ١٩٧٩م وكانت أول مهمة له هي تصفية ما تبقى من المرجعية الدينية في النجف ولجأ الى اعتقال السيد محمد باقر الصدر عدة مرات وتم إعدامه في المرة الأخيرة. ولم يجرؤ النظام على قتل السيد الخوئي كما قتل الشهيد الصدر ولكن قام بالتضييق عليه فقطع خط هاتفه واعتقل بعض أفراد حاشيته وتلاميذه وأعدم البعض منهم..

وفي تلك الظروف الصعبة الموجهة ضد الحوزة العلمية، كانت مهمة المرجع الأعلى تكاد تنحصر في المحافظة على دور الحوزة واستقلالها، لمتابعة مهامها العلمية والفقهية، واستمرار الدور التاريخي لمدينة النجف الأشرف. وقد استطاع السيد الخوئي اجتياز الامتحان الصعب والقاسي بنجاح رغم كل العقبات التي وضعت في طريقه ورغم الظروف المعقدة والأحداث الأليمة التي مرت بها الأمة في غضون مرجعيته، وتمكن بشخصيته الفذة وحضوره القيادي الهادئ أن يحفظ الحوزة العلمية ويقوم بمهام المرجعية وتفعيل دورها وأداء رسالتها.

وخلال سنوات الحرب الثمانية المفروضة على الجمهورية الاسلامية من قبل النظام العراقي ضاعف السيد الخوئي من نشاطه العلمي ـ رغم تقدم سنّه ـ حيث ألغى أيام العطل الاعتيادية وبذل جهداً ضعف ما كان يبذله في سنوات ما قبل الحرب، كل ذلك حفاظاً على الحوزة وطلابها من التفكك والاضمحلال مقابل الهجمة الشرسة للنظام ضد العلماء والطلاب لإفراغ الحوزة والقضاء عليها. وكان يقول ﷺ: «إن هذه الحوزة قامت على جماجم العلماء ودماء الشهداء، فيجب أن نصونها ونحافظ عليها ولا نسلمها مجاناً لكل من يريد أن ينال منها».

وفي أثناء الحرب على إيران ارادت السلطة العراقية انحياز المرجعية الى جانبها في مواقفها الظالمة، وسعت إلى استحصال تأييد رسمي من حوزة النجف،

فطالبت السيد الخوئي بإصدار فتوى ضد الجمهورية الاسلامية الايرانية، الا أنه رفض ذلك ﵀، ولم يستطع الطاغية صدام أن ينتزع منه ولو كلمة واحدة لصالح نظامه الجائر. وتحمّل من جرّاء ذلك ضغوطاً كبيرة من جانب الحكومة العراقية التي كشّرت عن أنيابها، وكانت أول بادرة اجرامية منها هى الاعتداء على منزل نجله الاكبر السيد جمال الدين في محاولة لقتله عام ١٩٧٩م، والذي اضطر من جرائها مغادرة العراق الى سوريا حتى توفي بعدها في ايران عام ١٩٨٤م.

كما قامت السلطات باعتقال مجموعات كبيرة من تلامذته واعدمت الكثيرين منهم، وفي مقدمتهم تلميذه البار الشهيد السيد محمد باقر الصدر.

وفي عام ١٩٨٠م قامت السلطات بتفجير سيارته الخاصة وهو في طريقه الى مسجد الخضراء لأداء صلاة الظهر، وقد نجا من تلك الحادثة بأعجوبة بالغة.

كذلك تم اعدام معاونه الخاص السيد محمد تقي الجلالي عام ١٩٨٢م. وفي عام ١٩٨٥م اغتيل صهره السيد نصر الله المستنبط، بواسطة زرقه بابرة سامة، كما اعتقل نجله السيد ابراهيم، وصهره السيد محمود الميلاني، وأكثر من مائة من افراد اسرته ومعاونيه من العلماء..

ورغم كل هذه الضغوط والمحاولات فقد اجتاز السيد الخوئي هذه العقبة بنجاح وكان موقفه يتسم بالشجاعة والصمود وبقي موقفه ثابتاً في عدم إدانة الجمهورية الاسلامية وقائدها، أو حتى اصدار فتوى تتعلق بالقتال الدائر بين الطرفين.. وبهذه الحنكة السياسية استطاع أن يحفظ الحوزة والثورة معاً؛ وتجنب بذلك الدخول في صراع المرجعيات الكبرى.

وبالرغم من هذا الموقف المستقل ظاهراً فإن مرجعيته لم تسلم من انتقادات بعض الأجهزة السياسية في إيران للتقليل من شأنه ولكن هذا لم يؤثر في قناعاته تجاه الثورة الايرانية ولم يقلل من امتداد رقعة مرجعيته حتى داخل ايران نفسها.

علماً أن زعيم الحوزة السيد الخوئي كان قد بعث في أوائل الثورة برقية هنّأ بها السيد الخميني بتأسيس الجمهورية الاسلامية وقد ردّ عليه زعيم الثورة ببرقية جوابية.

كما انه بعد استشهاد الشيخ مرتضى مطهري أقام السيد الخوئي حفلا تأبينياً باعتبار المقام العلمي للشهيد مطهري الا أن هذا الحفل اعتبر مجلساً سياسياً في تلك المرحلة.

هذا إضافة الى أن السيد الخوئي كان يدعم سراً جميع المجاهدين في الداخل والخارج مالياً ومعنوياً، وكان قد أجاز بصرف الحقوق الشرعية على المجاهدين والثوار في ايران والعراق والكويت ولبنان، وحتى في محنة المسلمين في افغانستان كان يرسل مبالغاً كبيرة لدعم المجاهدين الأفغان ضد المعتدين وأجاز للمؤمنين دفع حقوقهم الشرعية لتمويل عمليات الجهاد ضد الغزاة السوفييت.
كما أنه في أيام الحرب العراقية ـ الايرانية قدّم للمنكوبين والمشردين كلّ أنواع الرعاية الممكنة.

وفي غزو الكويت احتضن المشردين من أبناء الشعب الكويتي وأمر وكلاؤه بدفع مبالغ طائلة لرعاية شؤونهم في وقت لم تتحرك أي جهة اسلامية أخرى.

وبعد توقف حرب الخليج الثانية وانكسار جيش صدام في الكويت حصلت انتفاضة شعبية عراقية ضد النظام عرفت بالانتفاضة الشعبانية وأصبح بيت السيد الخوئي بمثابة غرفة عمليات لإدارة وترشيد الثورة بعد ان اتخذت طابع الانتقام من عناصر السلطة في بداية الأمر. وقد أصدر السيد الخوئي خلال الانتفاضة بيانين: الأول في ١٨ شعبان ١٤١١هـ الموافق ٥ آذار ١٩٩١م حثّ فيه الثوار على مراعاة الأحكام الشرعية والاخلاق الاسلامية

تجاه عناصر السلطة وأموال الناس. والثاني في ٢٢ شعبان ١٤١١هـ الموافق ٧ اذار١٩٩١م حيث عيّن بموجبه لجنة عليا من ثمانية علماء تتولى ادارة شؤون المجتمع وضبط الأمن في النجف.

وكادت الانتفاضة أن تطيح بالطاغية صدام الذي حزم حقائبه للرحيل لولا تدخل بعض الدول النفطية المعروفة بإقناع أميركا وتحذيرها من قيام الشيعة في العراق بتأسيس جمهورية اسلامية أخرى كما في إيران، فأعطي الضوء الأخضر لصدام الذي قام بقمع الانتفاضة بشتى الوسائل والأساليب الوحشية.. وقام بضرب المدن المقدسة بالمدافع والصواريخ ولم يرع لأضرحة أئمة المسلمين حرمة حيث طالها القصف والتدمير وقتل مئات الآلاف من العراقيين وأعدم المئات من العلماء وهدم الجوامع والمكتبات ودمر معالم مهمة في المدن العراقية..

ومع كل هذه الصعاب والأحداث الأليمة والجسيمة التي مرّت بها الأمة في غضون مرجعيته، فإن السيد الخوئي بقي محافظاً على استقلالية الحوزة العلمية في النجف قدر الامكان، محاولاً تجنيبها الدخول في أيّ صراع. وانتهج بذلك نهج المواجهة السياسية غير المباشرة مع الانظمة الحاكمة والمعادية للأمة. وقد مكنته هذه السياسة الحكيمة في تلك الظروف ـ والمستوحاة من سياسة جده الامام الصادق عليه السلام ـ الى إثراء الجانب العلمي وتربية أجيال من العلماء المجتهدين والحفاظ على المئات من طلبة العلوم الدينية.. اضافة الى التوجه نحو بناء المؤسسات التربوية والخيرية التي تخدم الأمة الاسلامية.

وهذا لم يكن خنوعاً أو خضوعاً ـ كما يحاول أن يصوره البعض ـ انما حفاظاً على المؤسسة الدينية الشيعية والجامعة النجفية وعلى بقية دماء لو كانت هدرت لم تنفع في تغيير الواقع.. فمرجع الأمة عندما يتحرك بسياسة هادئة ومنهج سلمي تجاه الأنظمة السياسية القائمة فلا يعني هذا تخاذله عن الجهاد بل ان الصبر هو أصعب ألف مرة من الجهاد؛ ولقد كان صبر الامام الحسن عليه السلام في

كل لحظة يساوي ألف عاشوراء، كما يعبر أحد كبار العلماء. لذا يمكننا القول ان السيد الخوئي في العراق انتصر بصبره الحسني، والسيد الخميني في ايران انتصر بجهاده الحسيني. وإن إصدار الفتوى أو الحكم له ظرفه وزمانه، فلكل مقام مقال ولكل دولة رجال..

وإن أكثر ما يرعب حكام الجور ويقضّ مضاجعهم انما هو طاعة الأمة لمرجعيتها الدينية؛ لذا كانوا يحاولون استمالة المرجعيات الرشيدة وعندما يفشلون يلجأون الى تشويه صورة المرجعية والتشكيك في مؤهلاتها القيادية الشرعية في محاولة لفضّ الناس من حولها، وعندما يعجزون يتآمرون عليها لقتلها وإعدامها ـ كما فعلوا مع السيد الشهيد محمد باقر الصدر ـ وبفعلتهم هذه تكون بداية زوال حكمهم.

وليس صحيحاً أبداً أن يقوم بعض أنصاف المتعلمين فضلاً عن العوام بالتجريح والتشهير بموقف وتصرفات المرجع الأعلى للأمة.. وهذا الأمر تجن واضح على مقام المرجعية وتجاوز غير مقبول ويؤدي الى الاستخفاف والتهاون بهذا المقام الذي له قدسية خاصة وحجية على الناس في زمن الغيبة.. وإن السعي لتقويض هيبة القيادة الشرعية يعتبر من أشد المنكرات وأعظم الكبائر. وقد أثبتت التجارب أن التمسك بهذه القيادات الدينية في زمن الغربة يقود الأمة الى النجاة. ولم يشهد تاريخ الغيبة الكبرى على الاطلاق موقفاً انهزامياً أو خائناً في قيادة علمائنا العظام.

ونحن نعلم أن مرجعيتنا الدينية غير خاضعة لسلطة أو فريق أو أهواء أو فئة من الناس بل هي متحررة من ذلك كله... ومن هنا فإن الفتوى التي يصدرها مرجع التقليد انما تنطلق من إحراز الرضا الالهي لا غير، ومن شعوره بالمسؤولية العظيمة الملقاة على عاتقه في تحمل مسؤوليات الامة وحفظ دماء المسلمين.

فالمرجع الديني بحكمته وقيادته ووعيه هو الذي يحدد الموقف والمنهج في

تحركه، والأسلوب الأمثل في مواجهة أعداء الاسلام كما تمليه عليه مسؤوليته الشرعية وبعد دراسة مستوفية للموضوع من كل جوانبه. وليس كل ما يتوصل إليه الفقيه نظرياً يمكن تطبيقه عملياً فلا بد من دراسة الظروف المحيطة. فكثيراً ما تصطدم القناعات الفكرية والنظرية بالواقع الميداني والظرف الزماني.

وهذا ما دفع السيد الخوئي الى اتباع سياسة غير ثورية لتجنيب الأمة والحوزة خسارة أسوأ وأعظم؛ وهو الفقيه الذي يرى وجوب الجهاد في عصر الغيبة عند توفر شروطه، مقابل دعوة يتبنّاها بعض الفقهاء تقول أن الجهاد الابتدائي مختص بزمن الحضور وزمن الائمة وأما في زمن الغيبة فلا جهاد. ويعتبر بعضهم أن خروج الامام الحسين عليه السلام كان آخر عهد لنا بجهاد الظلم والجور الداخليين، وبالتالي اسدلت الستارة على هذا النوع من الجهاد الداخلي مع ثورة كربلاء. بينما نجد أن السيد الخوئي يرى عكس ذلك تماماً، فهو يعتبر الجهاد ركناً رئيسياً من أركان الدين ولا يمكن أن يكون مقيداً بزمان دون زمان أو مخصصاً بوقت دون آخر. فالجهاد عنده واجب في عصر الغيبة وفي كافة الأعصار لدى توفر شروطه، وهو في زمن الغيبة منوط بتشخيص المسلمين من ذوي الخبرة. فإذا تحققت شرائط الجهاد وتوفرت أسبابه فإنه يتعين على الفقيه الجامع للشرائط التصدي له سواء تحت عنوان الولاية العامة عند من يقول بها، أو تحت عنوان الحسبة عند من يقول بالولاية الخاصة كالسيد الخوئي، مما يعني أنه في مطلق الأحوال لا بدّ أن يقوم الفقيه الجامع للشرائط بالتصدي لعملية الجهاد في زمن الغيبة عند توفر الشروط اللازمة، لتحقيق العزة والكرامة للإسلام والمسلمين.

إنّ ما قدّمناه في بحثنا هذا ما هو الا نبذة يسيرة من المواقف والممارسات السياسية من حياة السيد الخوئي الغنيّة في هذا الجانب، لا سيما وأنه على امتداد عمره الذي قارب قرن من الزمن شهد فيه أهم الاحداث في القرن العشرين الميلادي فقد عاصر الدولة العثمانية والقاجارية كما شهد الحرب العالمية الأولى

والثانية وسقوط الدولة العثمانية أمام الغزو الاوروبي وعاصر ثورة النجف وثورة العشرين في العراق والثورة الدستورية في ايران وعايش انتصار الثورة الاسلامية والحرب العراقية ـ الايرانية على مدى ثمان سنوات.. وكانت فترة مرجعيته حافلة بأهم الأحداث في التاريخ الإسلامي.. وهذا ما يحتاج الى دراسة مستقلة كما ذكرنا.

على أية حال فإن هذه المواقف تعكس أسلوباً هادئاً وعميقاً يمتاز بالذكاء والحنكة في متابعة الازمات والمحن التي يتعرض لها المسلمون في العالم.

ولقد عانى هذا المرجع الكبير ألوان العذاب وتحمّل شتى أنواع المصائب والويلات من النظام المقبور وتعرض للكثير من البهتان والأذى من قبل بعض من لهم مصلحة في تشويه سمعة المرجعية.. وعاش مع أبناء شعبه فترة عسيرة لم يتعرض لها العراق من قبل، وهو يرى الضحايا والمسجونين والمعذبين ويشاهد الدمار الذي حلّ بالمدن المقدسة وتدمير التراث الذي أسسه العلماء والفقهاء على مدى قرون من الزمن.. وقد أثّر كل ذلك على قلبه وتراكمت عليه الأحزان والآلام حتى اعتل جسمه وانحرفت صحته فمات كمداً وغماً وحزناً في الثامن من صفر عام ١٤١٣هـ الموافق ٨ آب ١٩٩٢م وارتحل عن الدنيا مظلوماً صابراً محتسباً بعد أن قضى آخر أيام حياته سجين داره لا يعرف عن أفراد أسرته وتلاميذه شيئاً.

وبفقده فقدت الأمة مرجعاً كبيراً وأباً حنوناً وخسرت الحوزة العلمية في النجف رونقها وتألقها وأفل نجمها الساطع وانتهت بذلك مرحلة تاريخية طويلة عاشتها النجف لأكثر من ألف عام. وقد خلّد التاريخ هذا الفقيه العملاق المتربع على عرش الحوزات العلمية الى يومنا هذا، ولا تزال مدرسته الفكرية ومنهجه العلمي نبراساً يضيئ درب الفقهاء وطلاب العلم. وكان بحق رائد النهضة العلمية والدينية في العالم الاسلامي الشيعي المعاصر.

المصادر:

١ـ البيان في تفسير القرآن السيد الخوئي
٢ـ معجم رجال الحديث ج٢٣ السيد الخوئي
٣ـ منهاج الصالحين ـ كتاب الجهاد السيد الخوئي
٤ ـ سيرة وحياة الإمام الخوئي أحمد الواسطي
٥ ـ ومضات من حياة الإمام الخوئي علي البهادلي
٦ـ مع علماء النجف الاشرف السيد محمد الغروي
٧ـ المرجعية الدينية العليا عند الشيعة الامامية الدكتور جودت القزويني
٨ ـ موقع السيد الخوئي على الانترنت.
٩ ـ مذكرات بعض تلامذته منهم: الشيخ مفيد الفقيه، السيد محمد الغروي، الشيخ عبد الهادي الفضلي، وغيرهم.

دور سماحة السيد علي السيستاني في وأد الفتنة الطائفية في العراق ومقاومة الاحتلال

د. علي أبو الخير

مقدمة

إن دور آية الله العظمى السيد علي السيستاني في كبح جماح الفتنة الطائفية في العراق بعد الاحتلال الأمريكي لأرض الرافدين هو دور رسالي في المقام الأول، وهو دور إسلامي محمدي يحاول الكثيرون من المنتسبين للإسلام من التكفيريين التغطية عليه أو تشويهه لخدمة أغراضهم المذهبية الضيقة، خاصة إذا علمنا أن هؤلاء التكفيريين هم الذين يؤججون نيران وفتن الصراع الطائفي الذي كانوا يريدون أن ينشروه في العراق ثم تفزيع المسلمين في العالم من التشيع لأهل بيت رسول الله الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم منه تطهيرا، ولكن السيد وضع الأمور في نصابها ولم ينجر معهم للفتنة التي كانوا يريدون أن يصبغوها بدماء المسلمين من الشيعة والسنة على السواء، فقد قتلوا السيد محمد باقر الحكيم وهدموا قبة الإمامين العسكريين، وقتوا الشيعة في الكاظمية وفي الحلة وبغداد وغيرها من أرض العراق، كما قتلوا أهل التصوف في مسجد الشيخ عبد القادر الجيلاني وقتلوا المسيحيين واليزيديين، هؤلاء هم التكفيريون الذين أردوا الكيد للإسلام باسم الإسلام، والإسلام منهم براء، وأرادوا النيل من المخالفين لهم في المذهب من كل المسلمين من الشيعة والسنة، وغير المسلمين من المسيحيين واليزيديين والصابئة، وحاولوا تفزيع المسلمين من الشيعة والتشيع، واستغلوا أقوال بعض الساسة العرب عن خطر الهلال الشيعي، أو أن ولاء

الشيعة لإيران دون أوطانهم، أوفتاوى شيوخهم التي تحرض على قتل الشيعة، أو أقوال شيخ كبير مثل الدكتور يوسف القرضاوي الذي يدعي أن الشيعة يروجون لمذهبهم في البلاد السنية الخالصة كما يزعمون، وكلها أقوال باطلة، ولكن اتخذ منها التكفيريون دليلا عن صحة ما يزعمون، ثم يقتلون ويزيفون الحقائق، وفي ظل تلك الفتن المظلمة كقطع الليل المظلم كان موقف السيد السيستاني موقفا رساليا ثابتا، وهو الموقف الذي اتخذه أئمة أهل البيت عليهم السلام طوال تاريخ المسلمين، ثورة ومقاومة للظلم والاستبداد والاحتلال، وحرص على وحدة الأمة حتى لو وقع الظلم على الشيعة خاصة، وذلك ما قام به سماحة السيد علي السيستاني دام ظله، وهو الموقف الذي أشاد به المنصفون من علماء أهل السنة، لأنهم رأوا أن الأكثرية الشيعية في العراق لم تثأر لما يحدث لها من قتل وتزييف للحقائق، ومن ثم حقّ لصحفي سعودي هو جمال الخاشقجي أن يشيد بالسيد وبدوره الذي وأد الفتنة في مهدها فقال[1]: إن المرجع الديني آية الله العظمى السيد علي السيستاني دام ظله، ورغم كل الجرائم التي اقترفت تحت يافطة الإسلام والسنة في العراق وقف بوجه عمليات الأخذ بالثأر من قبل الشيعة ليحول دون غوص العراق في بركة من الدماء، ولو كان آية الله السيستاني يحذو حذو المتشددين من السلفية ويفتي بقتل السنة فما كان يحدث؟! أليس بإمكان شخص من الشيعة تفجير سيارة مفخخة أمام مسجد للسنة في يوم الجمعة ويقتل بعض الأشخاص؟ هل بإمكاننا أن نتصور نجاحا لهذه المجازر التي تطال العراقيين على أيدي هؤلاء المتشددين؟

إن الشخص الوحيد الذي بعث الهدوء في صفوف الشيعة هو سماحة آية الله السيد السيستاني ولذلك ألا يجدر بان يتوجه شيخ الأزهر ومفتي الديار العربية السعودية والشيخ القرضاوي والآخرون إلى النجف الاشرف لتقبيل أيدي سماحته؟ إن الكاتب الأمريكي الشهير (توماس فريدمن) أعلن من قبل أن آية الله السيد السيستاني جدير بإحراز جائزة نوبل للسلام، مستدلا في هذا

المجال بأن سماحته اضطلع بدور هام وأساسي في إجراء أول انتخابات حرة في العراق، كما كان متيقظا أمام المؤامرات الرامية لتأجيل الانتخابات في هذا البلد، وإنني ـ والكلام لجمال خاشقجي ـ لا أرحب باقتراح (فريدمن) فحسب بل سأرشح المرجع السيستاني لإحراز جائزة (الدعوة للتضامن الإسلامي) التي خصصها الملك فيصل لمن يخدم الإسلام، خاصة وأن الأدلة التي طرحتها أنا ـ الحديث لخاشقجي ـ لجدارة آية الله السيستاني تختلف عن الأسباب التي قدمها (فريدمن) والآخرون واعتقد أن أدلتي هي الأهم.

إن سماحته بذل جهودا واسعة للحيلولة دون إشعال فتيل الحرب بين الشيعة والسنة في العراق، كما انه دعا الشيعة إلى التعاطي مع السلفيين والسنة انطلاقا من المنطق والعقل والصبر.

هذا رأي منصف لسماحة السيد، وهو موقف الكثيرين الذين يخشون على أنفسهم من بطش التكفيريين فلا يعلنون توافقهم على أن سماحة السيد له الدور الرائد في كبح الفتنة، وأيضا مقاومة الاحتلال في آن واحد، ولكن الأبواق الأخرى السياسية والتكفيرية تضيّع مثل هذه الأصوات، وتحاول التعمية على موقف سماحته، وتدّعي ليس على موقفه فقط، ولكن على موقف حوزة النجف الأشرف برمتها، رغم أن الحوزة النجفية هي أول من يخاصم الظلم ويحاربه، ومن النجف الأشرف خرجت ثورة العشرين الكبرى ضد الاحتلال الإنجليزي، ومن حوزة النجف خرجت الفتاوى التي ناصرت المسلمين جميعا ضد الاحتلال في الجزائر وفلسطين وإيران وإريتريا ومصر أثناء العدوان الثلاثي وغيرها من دول الإسلام، وموقف سماحة السيد هو نفس الموقف الذي لا يعود للعصر الحديث فقط، بل هو الموقف الذي قامت عليه فكرة التشيع لأهل البيت عليهم السلام، ومن ثم فهو موقف الرسول الأعظم صلى الله عليه وآله، وموقف الأئمة من أهل بيته الكريم.

ولذا فإن هذه الدراسة تكشف موقف سماحة السيد الرسالي من منطلق الحرص على وحدة الأمة ليس داخل العراق فقط، بل في كل العالم، ومقاومة الاحتلال أيضا، ولذا تنقسم الدراسة إلى ثلاثة مباحث هي: وحدة الأمة في ميراث أهل البيت ودور النجف الأشرف في وحدة المسلمين، ثم سيرة سماحة السيد السيستاني وموقفه من الطغاة والاحتلال، ثم موقفه من الوضع الطائفي في العراق ودوره في وأد الفتنة المذهبية.

المبحث الأول

وحدة الأمة في ميراث أهل البيت عليهم السلام

إن الخلفية الدينية الرسالية لسماحة السيد علي السيستاني تعود لتراث أهل البيت عليهم السلام، وهو التراث الذي يحرص على وحدة الأمة، والثورة ضد الظلم في آن واحد، وإن حدث أن وحدة الأمة تعارضت مع أحقية أهل البيت، فإنهم يقدمون الوحدة على حقهم خاصة، وعندما نقرأ سيرة الإمام علي سنجد أن حياته كلها كانت عطاء متواصلاً من أجل خدمة قضايا أمته، ونشر رسالة الإسلام إلى العالم، والتضحية بمصالحه الشخصية من أجل مصالح الأمة، والصبر على الجراح والمعاناة من أجل إسعاد الآخرين؛ بل والتنازل عما يراه حقه في الحكم والخلافة من أجل حفظ وحدة المسلمين، وتقوية الإسلام؛ وهذا هو من أعظم العطاء. كان الإمام علي يقول للناس: «**اتَّقُوا اللهَّ فِي عِبَادِهِ وبِلادِهِ فَإِنَّكُمْ مَسْئُولُونَ حَتَّى عَنِ الْبِقَاعِ والْبَهَائِمِ**»[2]، إن الخلافة ـ عند الإمام علي ـ لم تكن قضيه أساسية، بحيث يجمّد حياته إن لم يحصل عليها، لأن التطلع للمناصب يمكن أن يخالج نفوسنا نحن، فإذا لم نحصل على ذلك المنصب أو الموقع نشعر وكأننا فقدنا دورنا في هذه الحياة، لذلك نجد بعضنا ينكفئ على نفسه ويشعر بالأسى لفقدانه منصبًا كان يتطلع إليه، أو موقعًا كان يحتلّه، لكن علي بن أبي طالب لم يكن هكذا، لأن الخلافة لم تكن في يومٍ من الأيام غاية مطمحه.

يقول عبد الله بن عباسٍ دخلت على أميرِ الْمؤمنين بذي قار وهو يخصف نعله، فقال لِي: «**مَا قِيمَةُ هَذَا النَّعْلِ؟ فقلت: لا قيمة لها، فقال: واللهِ لَهِيَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ إِمْرَتِكُمْ إِلاَّ أَنْ أُقِيمَ حَقّاً أَوْ أَدْفَعَ بَاطِلاً**»[3].

إننا عندما نعرف نظرة الإمام علي لقيمة هذه المناصب، لا يمكننا أن نحصر

حياته بين وفاة الرسول وتسلّمه الخلافة بأنها عبارة عن حياة عزلة وألم.

إن الدور الذي قام به الإمام علي بعد وفاة رسول الله هو من أهمَّ تجليات إخلاصه لمصلحة الدين والأمة، وسمو نفسه عن تأثير العواطف والمصالح الشخصية الذاتية.

لقد حفظ الإمام وحدة الأمة في ذلك الظرف الخطير، ورعى مصلحة الكيان الإسلامي الذي كان بحاجة إلى آرائه الصائبة، ومعرفته العميقة بمفاهيم الدين وتطبيقات أحكامه.

حينما نقرأ سيرة الإمام علي بعد رحيل الرسول نرى أن الخلاف قد حصل حول تسلم موقع الخلافة وقيادة الأمة، وكان الإمام يرى نفسه صاحب هذا الحق، وأنه الأولى بهذا الموقع، لكنه لم يجعل ذلك سبباً للصراع والصدام، بل احتفظ برأيه، دون قطيعة مع مخالفيه، ولم يبخل عليهم بنصيحته، ولم يتوان عن بذل جهده في خدمة الدولة والأمة[٤].

أمير المؤمنين كان رجل الوحدة ورائدها، ففي الوقت الذي يرى نفسه صاحب الحق في الخلافة والإمامة، فكان مع الخلفاء ومع الأمة، يحضر المسجد ويشارك في صلاة الجماعة يُسْتَشَار ويشير فيعطي رأيه، وينقذ الأمة، ويساعد الخلفاء في مواقف كثيرة. فهناك أكثر من تسعين موردًا في قضايا عسكرية واقتصادية وسياسية ودينية استشار فيها الخليفة عمر الإمام علياً وأخذ برأيه، ولذلك نتساءل: كيف كان يستشير عليَّ بن أبي طالب إن لم يكن يثق بعلي ويطمئن إلى رأيه؟ فعلي ما كان ينظر إلى الخلفاء كأعداء يكيد لهم ويسعى للانتقام منهم، وهم في المقابل كانوا ينظرون لعليٍّ كمعين ومساعد فيما هو لمصلحة الأمة والدين، وإلا لو كان عمر وأبو بكر ينظران لعليٍّ كعدو لما رجعا إليه ووثقا برأيه، والإمام علي ـ في المقابل ـ ما كان يتعامل من موقع العداوة الشخصية، وإنما كان يخصهم بالنصيحة ويشير عليهم بما ينفع الأمة وكيان المسلمين آنذاك، حتى أُثِرَ عن

الخليفة عمر أنه كان يتعوذ بالله من معضلة ليس لها أبو الحسن علي، وكان عمر يقول لعلي إذا سأله ففرج عنه، لا أبقاني الله بعدك يا علي، وقال لعليٍّ وقد سأله عن شئ فأجابه: أعوذ بالله أن أعيش في يوم لست فيه يا أبا الحسن، وروى ـ أيضاً ـ عن عمر قوله: «**لولا علي لهلك عمر**»، ودعاؤه أيضاً «**اللهم لا تنزل بي شدة إلاَّ وأبو الحسن إلى جنبي**»، ونصوص كثيرة في كتب التاريخ وكتب الفريقين من السنة والشيعة[٥].

ومع أن الإمام أبدى عدم رضاه عن بعض السياسات في عهد الخليفة عثمان، وبخاصة دور البطانة التي كانت حول الخليفة، إلاَّ أنه ما انفك يقدم النصيحة والرأي لعثمان، وحاول كثيرًا أن يعالج موضوع التمرد على الخليفة، فكان واسطة وسفيرًا بين المعارضين والخليفة أكثر من مرة، ولكن الأمر خرج من يده، وحينما حوصر عثمان ومُنِع عنه الماء استنجد بعليٍّ، فبعث الإمام ولديه الحسنين بِقِرَب الماء حتى يدخلوها إلى بيت عثمان.

وفي نصوص تاريخية مذكورة في مختلف كتب السنة والشيعة أمر ولديه الحسنين أن يبقيا على باب عثمان حراسةً له ولكن المعارضين تسلقوا من بيوت الجيران على دار الخليفة. هكذا كان علي بن أبي طالب، فإلى آخر لحظة من لحظات حياته كان يهتم بوحدة الأمة، فقد كان يعلم أن قاتله الشقي ابن ملجم ينتمي إلى الخوارج، ويعرف أنهم هم من دفعوه إلى ارتكاب هذه الجريمة، لكنه ما أراد لمقتله أن يكون سببًا جديدًا لمشكلة في واقع الأمة، ولذلك قال في وصيته: «**يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، لا أُلْفِيَنَّكُمْ تَخُوضُونَ دِمَاءَ الْمُسْلِمِينَ خَوْضاً تَقُولُونَ: قُتِلَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ، أَلا لا تَقْتُلُنَّ بِي إِلا قَاتِلِي، انْظُرُوا إِذَا أَنَا مِتُّ مِنْ ضَرْبَتِهِ هَذِهِ، فَاضْرِبُوهُ ضَرْبَةً بِضَرْبَةٍ ولا تُمَثِّلُوا بِالرَّجُلِ**»[٦].

إن سيرة علي تؤكد إخلاصه العميق للدين، وحرصه الشديد على وحدة الأمة، فهو يتعبد إلى الله تعالى بالحفاظ على الوحدة، ويتمسك بها كطريق إلى

ثواب الله ورضوانه، فالوحدة مبدأ ديني، وفريضة شرعية، قبل أن تكون قضية سياسية أو مصلحة وقتية، وصدق أمير المؤمنين حينما قال: «**ولَيْسَ رَجُلٌ فَاعْلَمْ أَحْرَصَ عَلَى جَمَاعَةِ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ وأُلْفَتِهَا مِنِّي، أَبْتَغِي بِذَلِكَ حُسْنَ الثَّوَابِ، وكَرَمَ المَآبِ، وسَأَفِي بِالَّذِي وَأَيْتُ عَلَى نَفْسِي**».

حكومة الإمام علي

استطاع الأمام من أن يجعل فترة حكمه التي شابها الكثير من المعارضة والفتن الداخلية من قبل من كانوا متنفذين ومساهمين في عرقلة المسيرة العادلة لفترة حكم الإمام وهو الذي لم يجبر احد على مبايعته لا من العامة ولا من السادة[٧].

وقد وضح أحد الكتاب ذلك بقوله (ولعلنا لا نغالي إذا قلنا أن ديمقراطية هذا الرجل وصلت إلى درجة يعجز عن الوصول إليها كثير من حكام القرن العشرين)

لذلك استشاط هؤلاء الناس الذين لم يعجبهم عدله غضبا وأكالو كل التهم لهذا الأمام وشرعوا في جعل المؤامرات تأخذ كل حيز تفكير الأمام في إدارته للدولة، ولولا هذه المؤامرات لوصل الأمر إلى أن يصنع دولة تتمتع من حقوق الإنسان جانبا مهما وكبيرا، فقد كان لا يفرق بين من هو من صلبه وعامة الشعب كما جاء في إحدى رسالاته إلى أحد ولاته ويقول فيها «**فَوَالله لو أن الحسن والحسين فعلا مثل الذي فعلتَ ما كانت لهما عندي هوادة، ولما تركتهما حتى آخذ الحق منهما**» وهذا الدليل الأكبر على أن الأمام كان ينظر إلى الناس سواسية كأسنان المشط.

إن الحكم عند الأمام هو الفرق بين الحق والباطل وبين ما تعتمر به قلوب العامة هو نفسه الذي يجب أن يعتمر في قلب كل حاكم ووالي، لذلك كان لا

يتواني في إرشاد وتوجيه ومعاقبة من يخطئ من ولاة ولاياته، ولا يجامل أحدا منهم على حساب العامة من الشعب واستعمل منهم في كل البقاع الإسلامية من خيار المسلمين الثقاة حفاظا على حقوق العامة «أمثال مالك الأشتر، ومحمد بن أبي بكر، وسهل بن حنيف، وحبر الأمة عبد الله بن عباس، ونظرائهم من الذين توفّرت فيهم الخبرة التامة في شؤون الحكم والإدارة» وقد كان الأمام يزودهم قبل توليهم برسالة يحدد لهم مسار الحكم ورؤيته حول العدل بين الرعية وهو العدل في وقته وزمانه وكان دائم التفكير في حقوق الناس وكان غزير الدمعة إزاء أحوال المسلمين وكثير الخوف من الله سبحانه وتعالى وكان يحمل من الأخلاق الحميدة ما تزود منه من المدرسة المحمدية التي قال فيها الله سبحانه وتعالى في محكم كتابة ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾.

وكان في المجتمع الإسلامي في الكوفة من الذين استفادوا في العهود السابقة ممن كانوا يحاولون أن يدسوا الدسائس والمكائد فلذلك كان الأمام علية السلام يحاول أن يصلح الناس بالطرق السلمية فكان يحاول أن يصلحهم بالحوار والجدال متخذا من مبدأ حرية الرأي وكان بإمكانه أن يطيح برؤوسهم وان يزجهم في السجن وهو الحاكم المطلق لأربع قارات بدون منازع ولكن كانت أخلاقه تمنع من أن يتخذ هذا القرار الصعب على الصالحين فيقول: «لولا أن المكر والخداع في النار لكنتُ أمكر الناس» فقد كان الأمام يتمتع بالأخلاق المحمدية الشريفة فقد كان مصداقا بارزا للآية الكريمة التي تقول ﴿كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ ﴾وقد كان أقسط الناس بعد الرسول الكريم وكان إذا يساوي نفسه مع عامة الناس وكان يخيط ملابسة بنفسه ويخصف نعله وكان اصبر الناس على الضيم والظلم وقد كان يسد جوعته بكسرة خبز يابسة، ويأتدم الملح ليكون مستوى معيشته كأضعف الناس، ويقول: «إن الله فرض على أئمة العدل أن يقدروا أنفسهم بضعفه الناس كيلا يتبع بالفقير فقره» فقد كان الأمام يصور لنا

نظرته إلى العمق التاريخي للبشرية ويحتكم إلى الإنسان في كل الأمور ولم يكن يطرح في كلامه وحياته البعد الإسلامي فقط بل كان إنسانيا بكل معنى الكلمة فقد كان يقول «**الناس صنفان: إما أخ لك في الدين أو نظير لك في الخلق**» مما يدلل بصورة جلية على أن هذا الأمام كانت كلماته وعظاته وحياته التي كان فيها خارج الخلافة وفي الخلافة تمثل البعد التاريخي للإنسانية اليوم وغدا وحتى قيام الساعة وقد كانت نظرته البعيدة من قوله «**نَظَرْتُ فِي أَعْمَالِهِمْ، وَفَكَّرْتُ فِي أَخْبَارِهِمْ وَسِرْتُ فِي آثَارِهِمْ**» وقد استقى هذا من أشرف خلق الله محمد ومن كلام الله سبحانه وتعالى أي من المدرسة المحمدية الشريفة المستقاة علومها من الله سبحانه وتعالى كما قال الإمام: «**عَلَّمَني رَسُولُ اللهِ ﷺ أَلْفَ بَابٍ مِنَ العِلمِ، كُلُّ بابٍ يَفتَحُ أَلفَ بابٍ**»[٨].

كان الأمام ثائرا من الطراز الأول ضد الترف والانحراف الذي يضر الإنسان بغض النظر عن دينه وجنسه لذلك كان مريديه قلة لأن الأفكار التي كان ينادي بها تسابق العصر الذي كان يعيش به وقد كان سلام الله علية مثال للتجديد الديمقراطي في حكم الدولة الإسلامية الناشئة ولم يكن إلا رجل استطاع أن ياسر قلوب المؤمنين ويعيش في دولة أرادها الله سبحانه وتعالى ضوء ونبراس لكل الأحرار وليثبت للعالم اجمع أن الإسلام هو الأب الشرعي للديمقراطية وحرية الرأي وهو في الواقع آخر حاكم في تاريخ الإسلام أخذ بيعته طوعا واختياراً.

وقد أشار هو إلى ذلك حيث قال: «**أن العامة لم تبايعني لسلطان غالب ولا لعرض حاضر**». أما الخاصة فقد بايعه معظمهم، وحين رفض بعضهم بيعته تركهم أحرارا، فلم يجبر أحد منهم عليها، وإنما خلى بينهم وبين ما أرادوا من الاعتزال، وقبل منهم ما قدموا من عذر، وقام دونهم يمنع الثائرين من أن يصلوا أليهم، وهذا إذا دل فإنما يدل على عمق الحرية والديمقراطية التي كان يتمتع بها

الإمام والتي غابت على الإسلام والمسلمين منذ استشهاده وحتى الآن التي غابت ونسيها المسلمين وما كانت فلسفته في الحرية والديمقراطية لا يمكن أن تصاغ في الوقت الحاضر وممارستها حتى إلى اقرب الناس إلية ألا وهم أبناءه ومنهم الإمامين الحسن والحسين[٩].

كما قام الإمامان الحسن والحسين بدور بارز في صيانة وحدة الأمة، أي أنهما امتداد للإمام علي والرسول الأكرم المصطفى.

الإمام الحسن ووحدة الأمة

الدور الذي قام به الإمام الحسن بن علي بن أبي طالب دور كبير حافظ من خلاله على وحدة الأمة الإسلامية في عصره، حيث تنازل عن الخلافة وهي حقه حفظا لدماء المسلمين من الإراقة، ومن نقاط الاشتراك بين السنة والشيعة وبقية المذاهب أن الحسن اختير خليفة من قبل خيار الصحابة والتابعين، وبهذا الاختيار وجب طاعته من قبل جميع المسلمين وفي جميع الأمصار، وكل من رفض طاعته يعتبر عاصيا شاقا لوحدة المسلمين، ويجب على المسلمين إعادته للطاعة، وقد تمرد معاوية على خلافة الإمام علي فجهز الإمام جيشا لا عادته للطاعة، وللحفاظ على وحدة الدولة؛ لكي لا تتمزق إلى دولتين: الأولى في العراق والثانية في الشام، ولكن الظروف لم تساعده على إخماد التمرد، وقد تبدلت لتكون في صالح معاوية، أو على الأقل استمرار القتال دون حسم لصالح القضية الإسلاميّة الكبرى، وقد وجد الإمام الحسن في إيقاف القتال والقبول بالصلح مصلحة عليا للإسلام وللمسلمين ووحدة الدولة والأمة الإسلاميّة فأثر الصلح لأنه المنسجم مع المصلحة العليا والوحدة الإسلاميّة.

وحدة الدولة والأمة

قال الإمام الحسن: «**إلاّ وان ما تكرهون في الجماعة خير لكم مما تحبون في**

الفرقة»، فالقتال، وحسب الظروف، لم يكن في صالح الدولة التي يقودها الإمام؛ لأن استمراره سيؤدي إلى إراقة الدماء دون حسم، أو توافق، ولكن المستفيد هو القوة المتمردة التي ستستولي على الدولة دون قيود وشروط، أو يؤدي القتال إلى ضعف القوتين، وبالتالي تحرك الدول الكافرة لحسم الموقف لصالحها، أو قيام دولتين ضعيفتين، وفي جميع الأحوال فإن الأمر يؤدي إلى ضعف الدولة والوجود الإسلامي، وكلاهما خسارة فادحة[١٠].

حقن الدماء

قال الإمام الحسن: «**وقد رأيت أن حقن الدماء خير من سفكها، ولم أرد بذلك إلاّ إصلاحكم وبقاءكم**».

وقال أيضاً: «**إن معاوية نازعني حقا هو لي، فتركته لصلاح الأمة، وحقن دمائها.. ورأيت أن حقن الدماء خير من سفكها، وأردت صلاحكم وان يكون ما وصفت حجة على من كان يتمنى هذا الأمر**»

وقد كانت شروط الصلح للمصلحة الإسلاميّة العليا؛ حيث جاء فيها: «**إن الناس آمنون حيث كانوا من أرض الله، في شامهم وعراقهم وتهامهم وحجازهم، وعلى أن أصحاب علي وشيعته آمنون على أنفسهم وأموالهم ونسائهم وأولادهم**».

تكمن أهمية صلح الإمام الحسن تاريخياً في أنه شكل منعطفاً كبيراً في مسيرة الدولة الإسلامية، وفي أنه أعلن عن بداية مرحلة جديدة في حركة الأمة، وفي أنه أظهر الخط الثاني القائم على أساس تتبع مسيرة الأمة من زاوية المعارضة.

وتكمن الأهمية كذلك من الناحية العلمية في أنه قدم للمسلمين تجربة غنية قامت على أساس التصدي لانحراف اجتماعي خاص.

بناءاً على ما تقدم يتسنى لنا أن نعلم بأن الإقدام على الصلح كان يمثل

شجاعة نابعة من حكمة في التعامل مع القضية المصيرية التي هي أهم من الحكم نفسه وهي الحفاظ على مسيرة الإسلام وسلامة الأمة من الانحراف، ومن هنا فإن الوظيفة الشرعية هي التي حكمت على الإمام الحسن بأن يصالح؛ وذلك حفاظاً على تلك القضية المحورية التي لابد أن تكون الحرب كما يكون السلم في خدمتها.

من هنا ندرك أن قضية السلطة عند الإمام الحسن لم تكن إلا لإقامة العدل كما جاء به الإسلام وعبر عنه الرسول الأكرم في سيرته الشريفة، وعندما رأي أن خصومه لن يكفوا عن الحرب حتى لو أريقت فيها الدماء أنهارا، صبر واحتسب وصالح معاوية، ووضع شروطا في الصلح منها، أن يترك معاوية أمر الخلافة من بعده شورى بين المسلمين، وهو الشرط الذي لم يف به، وجعل البيعة من بعده لابنه يزيد، وهو ما جعل الإمام الحسين يخرج عليه عندما رأى الإسلام نفسه قد تغير وتبدل، فكانت الثورة الحسينية، مع العلم أن الحسين لم يخرج طالبا الحكم، ولكنه كان طالب إصلاح، وطالب وحدة الأمة كما نرى.

الإمام الحسين ووحدة الأمة

كان الإمام الحسين يعيش الرسالة كإمام للرسالة وكمسلم أيضاً، ويعتبر أن الرسالة تمثل رضا الله سبحانه وتعالى، وأن رضا الله فوق كل شيء، لذلك كان يعيش أزمة نفسية ليست شخصية، بل رسالية، ولذا عبّر عنها بقوله: «**ليرغب المؤمن في لقاء ربّه حقاً، فإني لا أرى الموت إلا سعادة والحياة مع الظالمين إلا برماً**»، فهو لا يريد أن يعبّر عن حالة يأس، ولكنه يريد أن يعبّر عن حالة رفض، وأن الموت في خط الجهاد يعتبر سعادة، لأن الإنسان يؤكد رسالته ويؤكد انتماءه وموقفه وعبوديته لربّه، أما الحياة مع الظالمين دون أن يواجههم ودون أن يقوم بأي عمل، فإنها تمثل الحياة التي برم بها الإنسان، بمعنى أنه لا يشعر فيها بالحيوية ولا يشعر فيها بالحياة، لذلك كان الإمام الحسين يركّز على هذا الجو من خلال

تصوير المسألة في جانبها النفسي بالإضافة إلى الجانب الموضوعي «**ألا ترون أن الحق لا يعمل به وأن الباطل لا يُتناهى عنه**»، ثم يقول: «**ليرغب المؤمن في لقاء ربه حقاً، فإني لا أرى الموت إلا سعادة والحياة مع الظالمين إلا برماً**»[11].

وهكذا نجد أن الحسين وهو يتحرك كان يريد أن يعمّق الرسالة في نفوس كل الذين ينطلق معهم، فعندما كان يقف مع معسكر ابن سعد في كربلاء كان يعظهم بين وقت وآخر، وكان يحاول أن يضعهم في أجواء روحانية وعظية تنقلهم إلى الآخرة وتجعلهم في مواجهة حقارة الدنيا، ففي غداة يوم عاشوراء خاطبهم بقوله: «**عباد الله اتقوا الله وكونوا من الدنيا على حذر، فإن الدنيا لو بقيت لأحد أو بقي عليها أحد كانت الأنبياء أحق بالبقاء وأولى بالرضا وأرضى بالبقاء، غير أن الله خلق الدنيا للبلاء وخلق أهلها للفناء، فجديدها بالٍ ونعيمها مضمحلّ وسرورها مكفهرّ والمنزل بلغة والدار قلعة، فتزوّدوا فإن خير الزاد التقوى، فاتقوا الله لعلكم تفلحون**». فلو كانت المسألة عند الحسين مجرد مسألة سياسية لكان تحدّث معهم بلغة سياسية، في حين نراه يتحدث معهم بلغة قرآنية وبلغة وعظية، لأن الحسين كان يعرف أن مشكلة المجتمع الإسلامي آنذاك، كما هي مشكلة المجتمع الإسلامي في كثير من المراحل، هي أن الناس قد أغلقوا قلوبهم عن الله سبحانه وتعالى، وأنهم لا يفكرون بالآخرة وإنما يستغرقون في الدنيا، ولذلك عندما ندرس الكثير من كلمات الإمام الحسين في مسيرته من المدينة إلى مكة ومن مكة إلى كربلاء، نرى أن كل أحاديثه وعظية تفتح القلب وتفتح الروح، لأنه كان يريد أن ينتج مجتمعاً إسلامياً، صحيح أن الحسين كان يريد أن يكون هو الذي يحكم، لكنه لم يكن ليطلب الحكم لذاته، بل لرسالته ليغيّر الواقع من خلال تجربة الحكم. ولذلك لا بد لنا أن نقرأ الحسين رسالة شاملة، فلا نقرؤه في السياسة وحدها، ولا نقرؤه في المأساة وحدها، ولا نقرؤه في الكثير مما يتعارفه الناس، بل نقرأ الحسين كما نقرأ رسول الله، مع الفارق طبعاً، لأن رسول الله قال: «**حسين مني وأنا من حسين**»، فهذا الاندماج بين الرسول

وبين الحسين لم يكن اندماجاً نسبياً، بل كان اندماجاً رسالياً، لأن الحسين قد تحول إلى تجسيد لرسالة رسول الله ورسول الله هو التجسيد الحي للرسالة، لذلك فإن هناك رسالة اندمجت في رسالة، فالحسين منه باعتباره انطلق من رسالة رسول الله في وجوده الرسالي، «**وأنا من حسين**»، لأن رسول الله من الرسالة التي تجسدت بالحسين في مرحلته، وهكذا يجب أن نفهم المسألة.

الحسين رمز الوحدة الإسلامية

أعتقد أننا نستطيع أن نقدم الحسين رمزاً للوحدة الإسلامية، لأن المسلمين أجمعهم يلتقون عليه، ولذلك نحب أن ننبّه على تعبير ينطلق في كتب التاريخ وهو تعبير (يا لثارات الحسين) بأن علينا أن لا نجعل هذا التعبير يتحرك في المستوى الشعبي الساذج ليتصور البعض أن هناك عدداً من المسلمين يتحركون للأخذ بثأر الحسين من ظالم قتله، ولكن نحن نعمل لثارات الحسين من كل مستكبر ومن كل طاغية ومن كل منحرف ومن كل سلطان جائر يستحلّ حرم الله وينكث بعهده ويخالف سنة رسول الله ويعمل في عباد الله بالإثم والعدوان، فهؤلاء هم الذين نثأر للحسين منهم، لأن الحسين انطلق من خلال قضية تنطبق على الشخص الذي عاصره وعلى أمثاله، سواء كانوا من المسلمين أو من الكافرين، وحتى قولنا (السلام عليك يا ثار الله وابن ثأره)، فثأر الله إنما هو من خلال أن الله سبحانه وتعالى يثأر لدينه ويثأر لرسالاته ويثأر لكل أنبيائه وأوليائه، ولذلك فإن الثأر هنا لا يتصل بحالة خاصة وإنما يتصل بالخط العام في كل مواقع الحياة.

وعلينا أن نبقي الحسين في عقولنا في الدائرة الإسلامية الواسعة، وإذا كانت الدائرة الإسلامية الواسعة تنفتح على الدائرة الإنسانية الواسعة، فلأن الإسلام منفتح على الإنسانية كلها، وعند ذلك فإن الحسين لا يعيش في الجوّ الشيعي فقط، ولكنه ينفتح على الجو الإسلامي كله وعلى الجو الإنساني كله.

ومن هنا نفهم الوحدة التي دعا إليها الإمام الحسين، والوحدة التي دعا إليها الأمويون، فالوحدة الحسينية تتحدث عن اجتماع الناس حول المبادئ والقيم التي علمهم إياها رسول الله وأوصاهم بها: «**إنما خرجت لطلب الإصلاح في أمة جدي، أريد أن آمر بالمعروف، وأنهى عن المنكر، وأسير بسيرة جدي وأبي**»[١٢]، بينما كانت على النقيض تلك الوحدة الأموية التي دعا إليها يزيد بن معاوية، فهي الوحدة القائمة على السيف، وقوة القهر، واستبداد الرأي، وبالفهم الحقيقي لمعنى الوحدة التي دعا إليها الدين، نستوعب عناية الإمام الحسين بها، فلقد التزم طيلة عشر سنين بالقبول بخلافة معاوية التزاما منه بالصلح الذي عقده الإمام الحسن معه، التزم بذلك بالرغم من مخالفة معاوية لجل شروط الصلح إن لم نقل جميعها، وخصوصا بعد رحيل الإمام الحسن، كما وأن حركة الإمام الحسين كانت ملتزمة بطلب الحوار والقبول به إلى آخر لحظة من حياته، فبالرغم من كل مظاهر الاستعداد التي ظهر بها الجيش الأموي في كربلاء للنيل منه فإنه كان يعظهم ويدعوهم إلى تحكيم الدين والعقل، فيطلب منهم أن يذكروا نسبه تارة، ويجادلهم في خيارات أن يتجه ركبه إلى يزيد حتى يحاوره باعتبارهما كلاهما من قريش، أو أن يرجع إلى مدينة جده ما دام أهل الكوفة الذين أكثروا إليه كتبهم قد نكثوا بوعودهم، ثم يبدي أعلى درجات المرونة والمسؤولية اتجاه الواقع الإسلامي ووحدته وسلامته عندما يطلب منهم أن يتجه إلى ثغر من ثغور المسلمين مجاهدا ومدافعا عن مصالحهم. ولكنهم كانوا يصدون أمام كل تلك الخيارات مشددين على رضوخ الإمام الحسين ونزوله على أمر أميرهم أو الشهادة، فما كان جوابه إلا أن قال: «**ألا وإن الدعي بن الدعي قد ركز بين اثنتين، السلة والذلة، وهيهات منا الذلة، يأبى الله لنا ذلك ورسوله والمؤمنون**». فإن كانت المسؤولية التاريخية اتجاه حفظ الإسلام في قيمه الأساسية، وفي مفاهيمه المرتبطة بالحكم والمشروعية والكرامة تتطلب من الإمام الحسين الدماء، فهو على كامل أهبته لتقديم الدماء، ليكتفي بالنداء:

«**اللهم إن كان هذا يرضيك، فخذ حتى ترضى**»[١٣].

وقد استمر هذا الدور الوحدوي للأئمة من أهل البيت، فقد كانوا أحرص الناس على وحدة المسلمين، وهو الدور الذي مثلته الحوزات العلمية الشيعية، وخاصة حوزة النجف الأشرف، فمن خلال هذه الحوزات قامت الثورات ضد الاحتلال وضد الطغيان، وهو ما نكتب عنه في السطور التالية.

البعد الديني للنجف

مثلت الحوزة العلمية في النجف الأشرف الامتداد الجغرافي والثقافي لفكر أهل البيت، لأن حوزة النجف أصّلت الحفاظ على ذلك الفكر وتلك الثقافة من حيث نشر العلم والمعرفة، وإن الحديث عن الحوزة النجفية يستلزم الحديث عن مدينة النجف الأشرف ذاتها، تلك المدينة التي برزت وأصبحت مدينة متميزة بين البلدان الإسلامية لما لها من موقع مؤثر في نفوس المسلمين في جميع البقاع لوجود المشهد المقدس لأمير المؤمنين علي عليه السلام، فقد أوصى علي عليه السلام، بعد أن ضربه اللعين ابن ملجم بالسيف المسموم بأن يحمل على ظهر الناقة وتترك الناقة تسير حتى تبرك ويدفن جثمانه الشريف في تلك البقعة من الصحراء. وأدرك بنظرته الثاقبة أن القبائل العربية سوف تقطع الطريق على الغزاة عندما يتوجهون إلى النجف الواقعة على حافة الصحراء لزيارة مرقده.

من هنا تجسدت الرؤية المستقبلية للإمام عليه السلام في اختياره لهذه البقعة قبرا شريفا له ومزارا لمن يحمل الولاء له في كل البلدان، واثبت أن من يقصد زيارته هو المحب لهم وستكون النجف حول قبره الشريف مركزا لنشر أفكاره ومبادئه ومركز التشيع، والقوافل الموالية ستشد الرحال براكبيها إلى مزاره الشريف لتعلن انه باب مدينة العلم.

أدرك الأمام ميزات موقع النجف الجغرافي، فهي قريبة من القبائل

العربية، وخط الاتصال مفتوح معها، وليس هناك عوائق تحول دون الوصول أليها، فهي بمثابة القلب والمركز بالنسبة إلى المناطق المحيطة بها كالعراق وسوريا والأردن والجزيرة العربية، وبحكم موقعها الصحراوي بعيدة عن أنظار الحكام الذين يختارون مواقع المدن على الأنهار. ودحض الأمام علي عليه السلام قانون الاختيار الطبيعي الذي يفرض انقراض الأجناس التي لا تناسبها البيئة الجديدة، حيث ازدهرت النجف بفعل الإيمان والعقيدة رغم عدم توفر المياه والأرض غير الصالحة للزراعة.

دور النجف في النهضة الفكرية

إن حوزة النجف الأشرف كان لها دور بارز في النهضة الفكرية الإسلامية لكل المسلمين على اختلاف مذاهبهم، ولكن تذبذبت مدارس النجف بسبب الظروف السياسية والاجتماعية بين مبدأين، مبدأ استعمال القوة والأخر انتهاج سبل الإقناع عقائدياً وفكرياً، وقد برعت النجف في استعمال هذين المبدأين حسب الظرف المناسب والزمان المناسب، وعلى هذا الأساس لعبت النجف دورا بارزا في النهضة الفكرية للعراق وقيام الحركات السياسية.

لقد أسست أول مدرسة في النجف سنة ١٠٥٦ م على يد العلامة الشيخ الكبير أبو جعفر محمد الطوسي قدس سره، عندما احتل السلاجقة بغداد وهاجموا بيته ونهبت وأحرقت مكتبته ولم يعد العلامة قادرا على التدريس، وقيل إن ٣٠٠ طالب كان يدرس فيها، وهاجر عدد كبير من العلماء الإيرانيين والأفغان إلى كربلاء والنجف بعد الاحتلال الأفغاني لأصفهان سنة ١٧٢٢م وسقوط الدولة الصفوية مما عزز من موقف النجف كمركز علمي، وكانت هناك عوامل كثيرة أثرت على وضع النجف لإحرازها مركز الصدارة، حيث انتقلت المرجعية الشيعية إلى الحلة في أوائل القرن الثالث عشر وحتى القرن الخامس عشر ثم انتقلت إلى كربلاء في حوالي (١٧٣٧م)[١٤].

ثم استعادت النجف مركزها الديني من جديد في زمن المجتهد الأكبر السيد مهدي بحر العلوم ﷺ والمجتهد الأكبر الشيخ الكبير جعفر آل كاشف الغطاء ﷺ حيث صد الشيخ الكبير آل كاشف الغطاء ﷺ الغزو الوهابي، وأكد أن رجل الدين يجب أن يكون قوة مسلحة، وأن المدارس العلمية تعتبر الدين الإسلامي هو الأساس في بناء الحضارة الإسلامية بتنوعها، وإنه مهما تعددت الاحباطات وتغيرت الأحداث فإن هناك حقيقة ثابتة كامنة وراء ذلك، وهي إن مذهب التشيع هو مذهب الجميع وان الانحرافات التي حدثت كانت بسبب اضطهاد وقسوة وظلم الخلفاء الأمويين والعباسيين وأطماع البعض ممن تغرهم الدنيا.

النجف... واللامساواة العلمية والاجتماعية

لم يكن مجتمع النجف مجتمع تحكمه القوة والسلطة، فقد كان وعلى مر السنين مجتمع يخلو من السيد والعبد والتابع والمتبوع، ولم يكن مجتمع الإقطاعيات الكبيرة التي تحتاج إلى أجراء يقومون بإدارتها وخدمتها ويكون السادة هم الإداريون والأجراء يقومون بكل الأعمال.

إن مجتمع النجف يتميز بنوع من اللامساواة المبنية على فوارق الكفاءة العلمية والعطاء الاجتماعي، فطبقة رجال الدين تتمتع بالكفاءة الروحية والعلمية ويتطابق لديها السلوك العلمي مع الفكر النظري، وبمعنى آخر إن رجل الدين مسؤول عن تطابق النظرية والفعل، فهما متلازمان، والاختلال في التوازن بينهما يؤدي إلى فقدان رجل الدين مكانته العلمية والاجتماعية، وتأخذ الطبقات الأخرى موقعها في السلم الاجتماعي بناء على إمكانياتها المادية وما تقدمه من خدمات والتزامات للمجتمع[١٥].

النجف.. ومواجهة الغزو

كان هناك تبادل في وجهات النظر بين زعماء العشائر في الفرات

الأوسط ورجال الدين نتيجة التشيع والولاء للمذهب الجعفري، فضلا عن العلاقات المعرفية، وقد التحق البعض منهم بالمدارس الدينية، ونتيجة لتلاحم العشائر العراقية مع المرجعيات الدينية تصدت العشائر للغزو الوهابي على النجف بعد تصاعد قوتهم في السعودية، وكانت الهجمات الوهابية تستهدف النشاط الاقتصادي للنجف والذي يعتمد على الهبات الخيرية والزيارات. وكانت العشائر العراقية في الفرات الأوسط والجنوب تشكل موردا بشريا لأنهم مؤمنون ومتبرعون وزوار يؤدون الشعائر الدينية، وتحالف العشائر العراقية مع رجال الدين في العقد الأول من القرن التاسع عشر ظهر واضحا عندما استطاع المجتهد الشيخ الكبير جعفر آل كاشف الغطاء تجنيد المحاربين لحماية النجف من الغزو الوهابي.

ولكن القيم العشائرية ظلت راسخة وتأخذ دورها في تنظيم بنية المجتمع العشائري رغم الممارسات الفعالة للعبادات الدينية والطقوس والشعائر التي تؤكدها الهيئات الدينية.

وقعت النجف تحت تأثير أسر (الزغرت) و(الشمرت) وهما من أصول عربية، فقد ارتبط الزغرت بآل كاشف الغطاء والشمرت بالملالي وأبرزهم ملا محمد طاهر حاكم النجف واستطاعت الكتلتان طرد العثمانيين في سنة ١٩١٥ والسيطرة على الأحياء الأربعة في النجف، فقد سيطر الزغرت على إحياء العمارة والحويش والبراق، والشمرت على حي المشراق وكان الشيخ عطية البوكلل وكاظم صبى مسؤولين على العمارة والحويش والبراق، أما الحاج سعد حجي راضي فكان مسؤولا على حي البراق وصنعوا دستور (حي البراق) المشهورة جاء فيه: (نحن سكان حي البراق نكتب هذه الوثيقة لضمان الوحدة والتلاحم فيما بيننا، لقد تنادينا وأصبحنا يدا واحدة ودما واحد، ونسير وراء بعضنا البعض إذا وقع مكروه على حيّ من الأحياء الأخرى،

وسنهب معا ضد كل غريب ليس منا سواء كانت النتيجة لنا أو علينا وشروط اتحادنا هي الآتي[١٦]:

١ـ إذا قتل غريب فعلى القاتل أن يدفع خمس ليرات وتدفع العشيرة كلها المتبقي من دية القتيل.

٢ـ إذا قتل احد من اتحادنا فان نصف الفصل (الدية) يؤول لعائلة القتيل والنصف الأخر للاتحاد.

٣ـ إذا قتل احد أخر من عشيرته وليس للعشيرة شيخ مسؤول، فان القاتل يجب أن يرحل عن المكان سبع سنوات، وكل من يساعده يطرد لنفس الفترة، ويكون الفصل ثلاثين ليرة ذهبا، والفرشة خمس ليرات وعشر قطع قماش من الحرير.

٤ـ من يجرح أحدا من عشيرته ويسفر الجرح عن نزيف، يدفع ليرة واحدة.

٥ـ من يصوب بندقية على صديقه دون أن يطلق النار يسلم البندقية.

٦ـ من يجرح آخر ويتسبب الجرح في مرضه، عليه أن يدفع خمس ليرات ويسلم سلاحه ويغادر المدينة لفترة قصيرة، وأي مبلغ أضافي يدفع سيعطى ثلثه إلى شيخنا كاظم صبي، وثلثان للاتحاد.

٧ـ إذا وقع أذى بواحد منا وهو يسرق أو يسطو أو ينهب أو يفسق فإننا لا نكون غير مسؤولين فحسب، بل ولا نكون له أصدقاء.

٨ـ إذا أوقفت الحكومة واحد منا عن أفعالنا أو سجنته، فإننا ندفع كل نفقاته الوارد أعلاه لنا جميعا، إننا موحدون مع كاظم سواء كان في المدينة أو لم يكن، وعلى هذا نحن جميعا نضع توقيعنا وكلنا نوافق عليه والله على ما نقول شهيد..).

وألغيت سلطة هذا الميثاق عام ١٩١٨ عقب احتلال البريطانيين واعدم كاظم صبي ونفي الآخرين.

النجف... ومناصرة الإسلام

برز دور النجف الأشرف في نصرة الإسلام والمسلمين منذ بداية تأسيسها وحتى العصر الحديث، فمثلا عندما قامت الحركة الدستورية في إيران سنة ١٩٠٥ ـ ١٩١١ التي تزعمها المجتهد آية الله محمد كاظم الخرساني ﷺ والمجتهد أية الله عبد الله المازندراني بهدف تحديد مسؤولية الحكام على ضوء الشريعة الإسلامية، وأن تكون الأحكام غير معطلة لثوابت الإسلام، وقد امتدت هذه الحركة إلى النجف، وحدثت مناقشات حامية بين المجتهدين الذين أيد البعض منهم الحركة الدستورية، والبعض الأخر أبدى معارضته لها وكان لدور الحركة الدستورية اثر كبير على الوعي الفكري والسياسي في النجف.

وفي سنة ١٩٠٩ تم فتح مدرستين هما المدرسة العلوية والمدرسة المرتضوية بدعم من أنصار الحركة الدستورية، والفتوى التي أصدرها المجتهد الأعلى أية الله كاظم الخرساني ﷺ بدراسة مادة الرياضيات والإنكليزي في المدرستين، واعتبرها البعض بداية التعليم العلماني الشيعي، وقبل ذلك فتحت مدرسة شيعية في بغداد اسمها (مكتب الترقي الجعفري العثماني) سنة ١٩٠٩ ثم سميت المدرسة الجعفرية وتم تدريس الرياضيات والفرنسي فيها بدعم من السيد علي بازركان السني المهتم بشؤون الشيعة وجعفر أبو التمن وأيدت بالفتوى الصادرة من المجتهد آية الله محمد سعيد الحبوبي حيث دخلها حوالي ٣٠٠ طالب[١٧].

وعند ما تعاظم التغلغل الروسي في الأراضي الإيرانية والعثمانية في صيف ١٩٠٨ ودخول القوات الروسية في شمال إيران لتأمين مصالح روسيا، خشي المجتهدون في النجف على العتبات المقدسة، وخاصة أن بريطانيا وروسيا كانت تنويان كل منهما منح قروض للشاه وبذلك يكون حكم الشاه تحت سيطرتها ويزداد نفوذ هاتين الدولتين في إيران..

لم يقف رجال الدين في العراق مكتوفي الأيدي فأرسل ثلاثة من

مجتهدي النجف رسائل إلى القنصل البريطاني والروسي والفرنسي وأوضح المجتهدون الثلاثة محمد كاظم الخرساني وعبد الله المازندراني وحسين مرزا جميل في رسائلهم أن القروض التي قدمت إلى إيران ملغية وان القروض التي تقدم مستقبلا لن تسدد.

ثم واصلت النجف دورها السياسي، وفي تموز عام ١٩٠٩ عقد المجتهدون اجتماعا مع القنصل البريطاني في بغداد يطالبون روسيا فيه بالانسحاب من الأراضي الإيرانية، وفي كانون الأول سنة ١٩١٠ أصدر المجتهدون آية الله محمد كاظم الخرساني وعبد الله المازندراني وشيخ الشريعة الاصفهاني واسماعيل بن صدر الدين العاملي ومحمد حسين المازندراني فتوى تؤكد على وحدة المسلمين ودفاعهم عن بيضة الإسلام، وفيما يلي نص الفتوى: (قد رأينا اختلاف كلمة العلماء في غير ما يتعلق بأصول الديانة والشقاق بين سائر طبقات المسلمين هو السبب الموجب لانحطاط دول الإسلام واستيلاء الأجانب على معظم الممالك الإسلامية، فلأجل المحافظة على الكلمة الجامعة الدينية والمدافعة عن الشرعة الشريفة المحمدية، قد اتفقت الفتاوى من المجتهدين العظام الذين هم رؤساء الشيعة الجعفرية ومن علماء أهل السنة الكرام المقيمين بدار السلام على وجوب الاعتصام بحبل الإسلام كما أمرهم الله به، وعلى وجوب اتحاد كافة المسلمين في حفظ بيضة الإسلام وصون جميع الممالك الإسلامية من العثمانية والإيرانية عن مداخلات الأجانب وتشبثاتهم... وقد اتحد الرأي منا جميعا تحفظا على الحوزة الإسلامية أن نبذل تمام قوانا ونفوذنا في ذلك ولا نكف عن كل إقدام يقتضيه المقام واثقين بكمال اتحاد الدولتين العليتين الإسلاميتين وعناية كل منهما بحفظ استقلال الأخرى وحقوقها، وقد أعلنا لجميع المسلمين اتفاق فتاوينا واتحاد كلمتنا في ذلك كما أعلنا لعموم الملة الإيرانية وجوب السكون والتعاون في حفظ استقلال دولتها العلية وحماية حمى مملكتها وصيانة ثغورها عن مداخلة الأجانب... ونذكر عامة المسلمين الأخوة التي

عقدها الله تعالى بين المؤمنين ونعلن لهم وجوب التحرز والتجنب عما يوجب الشقاق والنفاق، وأن يبذلوا جهدهم في حفظ نواميس الأمة والتعاون والتعاضد وحسن المواظبة على اتفاق الكلمة حتى تصان الراية الشريفة المحمدية ويحفظ مقام الدولتين العليتين العثمانية والإيرانية... وسيؤدي في نهاية المطاف إلى ثورة المسلمين في الهند وبخاري والقفقاس...).

وقد استبشرت الدولة العثمانية بهذه الفتوى باعتبارها حركة شيعية تصد الخطر الأوربي، كما أيدها من مصر محمد رشيد رضا صاحب جريدة (المنار)، وقال إنها مؤشر على الوحدة السنية والشيعية لإعلاء وحدة المسلمين.

وفي تشرين الثاني عام ١٩١١ احتلت ايطاليا ليبيا فأصدر المجتهدون الشيعة في النجف فتوى تدين الاحتلال وتدعو إلى الجهاد، وشارك مع المجتهدين وأيدهم في مسعاهم أية الله محمد كاظم اليزدي في إدانته للاحتلال، رغم انه من المعارضين للحركة الدستورية وسار موكب كبير من الكاظمية إلى بغداد يقوده علماء سنة وشيعة، وكان العلماء السنة يهتفون (لا الله إلا الله)، وكان العلماء الشيعة يجيبون (محمد رسول الله)، واعتبرت اللغة العربية من الخصائص الأساسية لصيانة الإسلام، وهذا ما أكده المجاهد الأكبر الشيخ محمد الحسين آل كاشف الغطاء في كتابه الدين والإسلام، وان العرب عليهم واجب صيانة الإسلام ورد العالم الإسلامي في كلمته المشهورة (كلمة التوحيد ووحدة الكلمة)، واخذ الشعراء الشيعة مثل الشيخ محمد رضا الشبيبي والشيخ علي الشرقي وعبد المطلب الحلي ينشدون القصائد التي تؤكد على تميز العرب عن الفرس والترك، ولكن على أن لا يسمح بان نتخلى عن مناصرة الإسلام والدفاع عنه حين يسعى البعض في الوقت الحاضر إلى التغذي على التفرقة وتشتيت الجهود[١٨].

واستطاعت النجف أن تطوع ١١٨ ألف شيعي من سكان الفرات ووضعوا أنفسهم بإمرة القيادة التركية السنية، وذلك بعد أن كانت المساجد في العتبات المقدسة تحث على الجهاد ضد الاحتلال البريطاني، وكان على راس المجاهدين العلماء الأعلام وحجج الإسلام والمسلمين شيخ الشريعة الاصفهاني ﷺ ومهدي الخالصي ﷺ، والمجتهد محمد سعيد الحبوبي ومصطفى الكاشاني ومهدي الحيدري ومحسن الحكيم ﷺ، وبذلك استطاعت النجف بمالها من قوة فكرية أن تكون ذات اثر فعال في ثورة العشرين، كما ساهمت النجف الأشرف بالدفاع عن مصر أثناء العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ بأن أصدرت الفتاوى الداعية للجهاد، وبناء على تلك الفتاوى قام العراقيون بقط خطوط النفط الذي يمر إلى شمال العراق إلى تركيا والذي تستفيد منه بريطانيا وفرنسا، كما كان لعلماء النجف دور بارز في الدفاع عن الثورة الجزائرية، أما القضية الفلسطينية فكانت ومازالت في الوجدان النجفي، وقد أفتى الكثيرون من مراجع النجف بإعطاء أجزاء من الخمس للفلسطينيين، وهي أدوار كثيرة وعديدة ومتنوعة لا يمكن ذكرها جميعا في هذه الدراسة غير المطولة، ولكننا ذكرنا أمثلة لنؤكد أن سماحة السيد السيستاني حمل على عاتقه تراثا هائلا ومميزا ورساليا مستمدا من فكر النبي والأئمة عليهم السلام، وكذلك ما قامت به حوزة النجف الأشرف والنجفيون من دفاع عن الإسلام في كل العصور، ولذلك جاءت مواقف السيد متناغمة ومتوافقة لكل ذلك الإرث من الماضي المجيد والحاضر الفريد، ولكن وقبل الحديث عن الدور الذي اضطلع به سماحة السيد في وأد الفتنة المذهبية في العراق، وخاصة بعد الاحتلال الأمريكي لأرض الرافدين، لابد من

إلقاء الضوء على سيرته الكريمة المتفقة مع تراث الولاء الثقافي والفكري لأهل البيت عليهم السلام.

المبحث الثاني

سيرة ومسيرة السيد

مما سبق من شرح حول حرص الأئمة على وحدة الأمة، والدور العلمي والنهضوي لحوزة النجف الأشرف تتضح الخلفية الدينية والمكانية لسماحة السيد السيستاني، ومن أجل فهم موقف السيد المعاصر لابد من العودة لسيرته ومسيرته، ولا نكتب سيرته من أجل التعرف عليها فقط، ولكن من أجل الوصول إلى حقيقة أن السيد في تعلمه كان يعود بأصوله الفكرية والتربوية والروحية لفكر النبي الأعظم والأئمة من أهل البيت عليهم السلام، ولذا عندما نكتب في هذا المبحث عن سيرة السيد وعلمه ومنهجه، فإننا نتعرف فيما بعد عن أصوله التي يقف عليها عندما يؤيد حرية الفكر والمذهب، وحرمة دم الإنسان، خاصة وهو يؤيد عمليا ما قال به الإمام علي عليه السلام: «الناس صنفان: إما أخ لك في الدين، أو نظير لك في الخلق»، أي أن العامل المشترك بين البشر هو الإنسانية التي يجب أن تُحترم، وهو ما عليه السيد الآن في مواقفه العملية التي ترسخ ذلك السلوك النبوي الرسالي، وعليه نكتب عن سيرته كيف أثرت في مرجعيته.

فقد ولد السيد في مدينة مشهد المقدسة شرق إيران في ٤ آب ١٩٣٠ (١٩ ربيع الأول ١٣٤٩هـ)[١٩].

وقد نشأ في أسرة علمية دينية ملتزمة لعائلة من رجال الدين، عرف السيد بالسيستاني نسبة إلى مدينة سيستان الواقعة في الجنوب الشرقي من إيران، بعد أن كانوا يسكنون مدينة أصفهان في عهد الصفويين، فقد عُين جده الأعلى (السيد محمد) في منصب (شيخ الإسلام) في سيستان بزمن السلطان حسين الصفوي، فانتقل إليها وسكنها هو وذريته من بعده، إلا أن جده الأدنى (السيد علي) هاجر

منها فيما بعد إلى مدينة مشهد.

مسيرة تحصيله العلمي

بدأ سماحة السيد علي السيستاني وهو في الخامسة من العمر بتعلم القرآن الكريم ثم دخل مدرسة دار التعليم الديني لتعلم القراءة والكتابة ونحوها، وفي عام ١٩٤١ بدأ بتوجيه من والده بقراءة مقدمات العلوم الحوزوية، فأتم قراءة جملة من الكتب الأدبية، وحضر في المعارف الإلهية دروس العلامة المرحوم الميرزا مهدي الاصفهاني المتوفي سنة ١٩٤٦ كما حضر بحوث الخارج للمرحوم الميرزا مهدي الآشتياني والمرحوم الميرزا هاشم القزويني وفي عام ١٩٤٩ هاجر إلي مدينة قم لإكمال دراسته فحضر عند العلامتين المعروفين السيد حسين الطباطبائي البروجردي والسيد محمد الحجة الكوهكمري، وكان حضوره عند الأول في الفقه والأصول وعند الثاني في الفقه فقط[٢٠].

وفي عام ١٩٥١ هاجر من مدينة قم إلي النجف الأشرف، فسكن مدرسة البخارائي العلمية وحضر بحوث آية الله العظمى السيد أبو القاسم الخوئي والعلامة الشيخ حسين الحلي في الفقه والأصول، ولازمها مدة طويلة، وحضر خلال ذلك أيضاً بحوث بعض الأعلام الآخرين منهم الإمام الحكيم والسيد الشاهرودي

في عام ١٩٦١ عزم على السفر إلي موطنه مشهد وكان يحتمل استقراره فيه فكتب له أستاذه آية الله العظمى السيد الخوئي وأستاذه العلامة الشيخ الحلي شهادتين ببلوغه درجة الاجتهاد، كما كتب شيخ محدثي عصره الشيخ أغا بزرك الطهراني شهادة أخرى يطري فيها على مهارته في علمي الحديث والرجال

وعندما رجع إلي مدينة النجف الأشرف في أواخر عام ١٩٦١ ابتدأ بإلقاء محاضراته الدرس الخارج في الفقه وأعقبه بشرح العروة الوثقى، وقد كانت له محاضرات فقهية أخرى خلال هذه السنوات تناولت كتاب القضاء

وأبحاث الربا وقاعدة الإلزام وقاعدة التقية وغيرهما من القواعد الفقهية. كما كانت له محاضرات رجالية شملت حجية مراسيل ابن أبي عمير وشرح مشيخة التهذيبين وغيرهما

مرجعيته

بعد وفاة آية الله السيد نصر الله المستنبط اقترح مجموعة من العلماء على الإمام الخوئي إعداد الأرضية لشخص يُشار إليه بالبنان، مؤهل للمحافظة على المرجعية والحوزة العلمية في النجف الأشرف، فكان اختيار سماحة آية الله العظمى السيد السيستاني.

وبعد وفاة السيد الخوئي عام ١٩٩٢ تصدى آية الله السيستاني لشؤون المرجعية وزعامة الحوزة العلمية، بإرسال الإجازات، وتوزيع الحقوق، والتدريس على منبر الإمام الخوئي في مسجد الخضراء، وبدأ ينتشر تقليده وبشكل سريع في العراق والخليج ومناطق أُخرى، كالهند وأفريقيا وغيرها[٢١].

منهجه في البحث والتدريس

وهو منهج متميز على مناهج كثير من أساتذة الحوزة وأرباب البحث الخارج، فعلى صعيد الأُصول يتجلى منهجه بعدة خصائص[٢٢]:

أ) **التحدث عن تاريخ البحث ومعرفة جذوره التي ربما تكون فلسفية،** كمسألة بساطة المشتق وتركيبه، أو عقائدية وسياسية كبحث التعادل والتراجيح الذي أوضح فيه أن قضية اختلاف الأحاديث فرضتها الصراعات الفكرية العقائدية آنذاك والظروف السياسية، التي أحاطت بالأئمة عليهم السلام ومن الواضح أن الإطلاع على تاريخ البحث يكشف عن زوايا المسألة ويوصلنا إلى واقع الآراء المطروحة فيها.

ب) **الربط بين الفكر الحوزوي والثقافات المعاصرة،** ففي بحثه حول

المعنى الحرفي في بيان الفارق بينه وبين المعنى الاسمي، وهل هو فارق ذاتي أم لحاظي؟ اختار اتجاه صاحب الكفاية في أن الفرق باللحاظ، لكن بناه على النظرية الفلسفية الحديثة، وهي نظرية التكثر الإدراكي في فعالية الذهن البشري وخلاقيته، فيمكن للذهن تصور مطلب واحد بصورتين، تارة بصورة الاستقلال والوضوح فيعبر عنه بـ(الاسم)، وتارة بالانقباض والانكماش ويعبر عنه بـ(الحرف).

وعندما دخل في بحث المشتق في النزاع الدائر بين العلماء حول اسم الزمان، تحدث عن الزمان بنظرة فلسفية جديدة في الغرب، وهي انتزاع الزمان من المكان بلحاظ تعاقب النور والظلام، وفي بحثه حول مدلول صيغة الأمر ومادته وبحثه في التجري فقد طرح نظرية بعض علماء الاجتماع من أن تقسيم الطلب لأمر والتماس وسؤال نتيجة تدخل صفة الطالب في حقيقة طلبه من كونه عالياً أو مساوياً أو سافلاً.

وكذلك جعل ضابط استحقاق العقوبة عنوان تمرد العبد وطغيانه على المولى، وأن ذلك مبني على التقسيم الطبقي للمجتمعات البشرية القديمة من وجود موالٍ وعبيد، وعالٍ وسافل، وما أشبه ذلك، فهذه النظرية من رواسب الثقافات السالفة التي تتحدث باللغة الطبقية، لا باللغة القانونية المبنية على المصالح الإنسانية العامة.

ج) **الاهتمام بالأصول المرتبطة بالفقه**، وأن الطالب الحوزوي يلاحظ في كثير من العلماء إغراقهم وإسهابهم في بحوث أُصولية، لا يُعد الإسهاب فيها إلا ترفاً فكرياً، لا ينتج ثمرة عملية للفقيه في مسيرته الفقهية، كبحثهم في الوضع وكونه أمراً اعتبارياً أو تكوينياً، وأنه تعهد أو تخصيص، وبحثهم في بيان موضوع العلم وبعض العوارض الذاتية في تعريف الفلاسفة لموضوع العلم، وما شاكل ذلك.

ولكن الملاحظ في دروس سماحة السيد هو الإغراق وبذل الجهد الشاق في الخروج بمبنى علمي رصين في البحوث الأُصولية المرتبطة بعملية الاستنباط، كمباحث الأُصول العملية، والتعادل والتراجيح، والعام والخاص، وأما البحوث الأخرى التي أشرنا لبعض مسمياتها، فبحثه فيها بمقدار الثمرة العلمية في بحوث أُخرى أو الثمرة العملية في الفقه.

د) **الإبداع والتجديد**: هناك كثير من الأساتذة الماهرين في الحوزة من لا يملك روح التجديد، بل يصب اهتمامه على التعليق فقط والتركيز على جماليات البحث لا على جوهره، فيطرح الآراء الموجودة، ويعلق على بعضها، ويختار الأقوى في نظره، ويشغل نفسه بتحليل عبارات من قبيل: فتأمل أو فافهم، ويجري في البحث على أن في الإشكال إشكالين، وفي الإشكالين تأملاً، وفي التأمل توقف.

هـ) **إلمامه بمقتضيات عصره**: كجواز نكاح أهل الشرك وقاعدة التزاحم التي يطرحها الفقهاء والأُصوليون، كقاعدة عقلية أو عقلائية صرفة، فيدخلها السيد تحت قاعدة الاضطرار التي هي قاعدة شرعية أشارت لها النصوص، نحو (ما من شيء حرمه الله إلا وقد أحله لمن اضطر إليه)، فإن مؤدى قاعدة الاضطرار هو مؤدى قاعدة التزاحم بضميمة فهم الجعل التطبيقي.

وأحياناً قد يقوم بتوسعة القاعدة كما في قاعدة (لا تُعاد) حيث خصها الفقهاء بالصلاة، لورود النص في ذلك، بينما سماحة آية الله العظمى السيد جعل صدر الرواية المتضمن لقوله لا تُعاد الصلاة إلا من خمسة مصداقاً لكبرى أُخرى تعم الصلاة وغيرها من الواجبات، وهذه الكبرى موجودة في ذيل النص ولا تنقض السنة الفريضة، فالمناط هو تقديم الفريضة على السنة في الصلاة وغيرها، ومن مصاديق هذا التقديم هو تقديم الوقت والقبلة... الخ على غيرها من أجزاء الصلاة وشرائطها؛ لأن الوقت والقبلة من الفرائض لا من السنن.

و) **النظرة الاجتماعية للنص**: إن من الفقهاء من هو حر في الفهم بمعنى أنه

جامد على حدود حروف النص من دون محاولة التصرف في سعة دلالات النص، وهناك من الفقهاء من يقرأ أجواء النص والظروف المحيطة به ليتعرف مع سائر الملابسات التي تؤثر على دلالته.

فمثلاً ما ورد من أن رسول الله ﷺ حرم أكل لحم الحُمُر الأهلية يوم خيبر، فلو أخذنا بالفهم الحرفي لقلنا بالحرمة أو الكراهة لأكل لحم الحمر الأهلية، ولو اتبعنا الفهم الاجتماعي لرأينا أن النص ناظر لظرف حرج، وهو ظرف الحرب مع اليهود في خيبر، والحرب تحتاج لنقل السلاح والمؤنة، ولم تكن هناك وسائل نقل إلا الدواب ومنها الحمير، فالنهي في الواقع نهي إداري لمصلحة موضوعية اقتضتها الظروف آنذاك، ولا يُستفاد منه تشريع الحرمة ولا الكراهة. والسيد هو من النمط الثاني من العلماء في التعامل مع النص.

ز) **توفير الخبرة بمواد الاستنباط:** إن سماحة آية الله العظمى السيد السيستاني دام ظله يركز دائماً على أن الفقيه لا يكون فقيهاً بالمعنى الأتم حتى تتوفر لديه خبرة وافية بكلام العرب وخطبهم وأشعارهم ومجازاتهم، كي يكون قادراً على تشخيص ظهور النص تشخيصاً موضوعياً لا ذاتياً، وأن يكون على إطلاع تام بكتب اللغة وأحوال مؤلفيها ومناهج الكتابة فيها، فإن ذلك دخيل في الاعتماد على قول اللغوي أو عدم الاعتماد عليه، وأن يكون على إحاطة بأحاديث أهل البيت عليهم السلام ورواتها بالتفصيل، فإن علم الرجال فن ضروري للمجتهد لتحصيل الوثوق الموضوعي التام بصلاحية المدرك.

وله آراء خاصة يخالف بها المشهور مثلاً ما اشتهر من عدم الاعتماد بقدح ابن الغضائري، أما لكثرة قدحه أو لعدم ثبوت نسبة الكتاب إليه، فإن لا يرتضي ذلك، بل يرى ثبوت الكتاب، وإن ابن الغضائري هو المعتمد في مقام الجرح والتعديل أكثر من النجاشي والشيخ وأمثالهما، ويرى الاعتماد على منهج الطبقات في تعيين الراوي وتوثيقه، ومعرفة كون الحديث مُسنداً أو مُرسلاً على ما قرره السيد البروجردي قدس سره.

ويرى أيضاً ضرورة الإلمام بكتب الحديث، واختلاف النسخ، ومعرفة حال المؤلف، من حيث الضبط والتثبت ومنهج التأليف، وما يشاع في هذا المجال من كون الصدوق أضبط من الشيخ فلا يرتضيه، بل يرى الشيخ ناقلاً أميناً لما وجده من الكتب الحاضرة عنده بقرائن يستند إليها.

فهذه الجهات الخبرية قد لا يعتمد عليها كثير من الفقهاء في مقام الاستنباط، بل يكتفي بعضهم بالظهور الشخصي من دون أن يجمع القرائن المختلفة لتحقيق الظهور الموضوعي، بل قد يعتمد على كلام بعض اللغويين بدون التحقيق في المؤلف، ومنهج التأليف وقد لا يكون لبعض آخر أي رصيد في علم الرجال والخبرة بكتب الحديث.

إلا أن سماحة السيد والسيد الشهيد الصدر ﷺ يختلفان في هذا المنهج، فيحاول كل منهما محاولة الإبداع والتجديد، أما في صياغة المطلب بصياغة جديدة تتناسب مع الحاجة للبحث، كما صنع سماحة آية الله العظمى السيد السيستاني دامظله عندما دخل في بحث استعمال اللفظ في عدة معان، حيث بحثه الأُصوليون من زاوية الإمكان والاستحالة، كبحث عقلي فلسفي لا ثمرة عملية تترتب عليه، وبحثه من حيث الوقوع وعدمه، لأنه أقوى دليل على الإمكان، وبحثه كذلك من حيث الاستظهار وعدمه.

وعندما دخل في بحث التعادل والتراجيح رأى أن سر البحث يكمن في علة اختلاف الأحاديث، فإذا بحثنا وحددنا أسباب اختلاف النصوص الشرعية انحلت المشكلة العويصة التي تعترض الفقيه والباحث والمستفيد من نصوص أهل البيت عليهم السلام، وذلك يغنينا عن روايات الترجيح والتغيير، كما حملها صاحب الكفاية على الاستحباب، وهذا البحث تناوله غيره كالسيد الصدر ﷺ ولكنه تناوله بشكل عقلي صرف، أما السيد فإنه حشد فيه الشواهد التاريخية والحديثية، وخرج منه بقواعد مهمة لحل الاختلاف، وقام بتطبيقها في دروسه الفقهية أيضاً.

هـ) **المقارنة بين المدارس المختلفة**: إن المعروف عن كثير من الأساتذة حصر البحث في مدرسة معينة أو اتجاه خاص، ولكن سماحة آية الله العظمى السيد السيستاني دامظله يقارن بحثه بين فكر مدرسة مشهد وفكر مدرسة قم وفكر مدرسة النجف، فهو يطرح آراء الميرزا مهدي الإصفهاني قدس سره من علماء مشهد، وآراء السيد البروجردي قدس سره كتعبير عن فكر مدرسة قم، وآراء المحققين الثلاثة والسيد الخوئي قدس سره والشيخ حسين الحلي قدس سره كمثال لمدرسة النجف، وتعدد الاتجاهات هذه يوسع أمامنا زوايا البحث والرؤية الواضحة لواقع المطلب العلمي.

وأما منهجه الفقهي فله فيه منهج خاص يتميز في تدريس الفقه وطرحه، ولهذا المنهج عدة ملامح وهي[٢٣]:

أ) المقارنة بين فقه الشيعة وفقه غيرهم من المذاهب الإسلامية الأخرى، فإن الإطلاع على الفكر الفقهي السني المعاصر لزمان النص كالإطلاع على موطأ مالك وخراج أبي يوسف وأمثالهم، يوضح أمامنا مقاصد الأئمة عليهم السلام ونظرهم حين طرح النصوص.

ب) الاستفادة من علم القانون الحديث في بعض المواضع الفقهية، كمراجعته للقانون العراقي والمصري والفرنسي عند بحثه في كتاب البيع والخيارات، والإحاطة بالفكر القانوني المعاصر تزود الإنسان بخبرة قانونية يستعين بها على تحليل القواعد الفقهية وتوسعة مداركها وموارد تطبيقها.

ج) التجديد في الأُطروحة: إن معظم علمائنا الأعلام يتلقون بعض القواعد الفقهية بنفس الصياغة التي طرحها السابقون، ولا يزيدون في البحث فيها إلا عن صلاحية المدرك لها أو عدمه، ووجود مدرك آخر وعدمه، أما سماحة آية الله العظمى السيد السيستاني دامظله فإنه يحاول الاهتمام في بعض القواعد الفقهية بتغير الصياغة، مثلاً بالنسبة لقاعدة الإلزام التي يفهمها بعض الفقهاء من الزاوية المصلحية بمعنى أن للمسلم المؤمن الاستفادة في تحقيق بعض رغباته

الشخصية من بعض القوانين للمذاهب الأخرى، وإن كان مذهبه لا يقرها، بينما يطرحه سماحة آية الله العظمى السيد السيستاني دام ظله على أساس الاحترام، ويسميها بقاعدة الاحترام، أي احترام آراء الآخرين وقوانينهم، وانطلاقه من حرية الرأي وهي على سياق ـ لكل قوم نكاح ـ هل هناك أروع من تلك المفاهيم التي تعلمها السيد صغيرا، وعلمها للناس مرجعا؟!

معالم شخصيته

يروي المقربون من السيد بأن من يعاشر سماحة آية ويتصل به يرى فيه شخصية فذة تتمتع بالخصائص الروحية والمثالية التي حث عليها أهل البيت عليهم السلام، والتي تجعل منه ومن أمثاله من العلماء المخلصين مظهراً جلياً لكلمة عالم رباني، ومن أجل وضع النقاط على الحروف؛ نطرح بعض المعالم الفاضلة التي رآها أحد تلامذته عند اتصاله به درساً ومعاشرة[٢٤]:

أ) **الإنصاف واحترام الرأي**: إن سماحة آية الله العظمى السيد السيستاني دام ظله انطلاقاً من عشقه العلم والمعرفة ورغبة في الوصول للحقيقة، وتقديساً لحرية الرأي والكلمة البناءة، تجده كثير القراءة والتتبع للكتب والبحوث، ومعرفة الآراء حتى آراء زملائه وأقرانه أو آراء بعض المغمورين في خضم الحوزة العلمية، فتراه بعض الأحيان يشير في بحثه لرأي لطيف لأحد الأفاضل مع أنه ليس من أساتذته، فطرح هذه ومناقشتها مع أنها لم تصدر من أساطين أساتذته يمثل لنا صورة حية من صور الإنصاف واحترام آراء الآخرين.

ب) **الأدب في الحوار**: إن بحوث النجف معروفة بالحوار الساخن بين الزملاء أو الأُستاذ وتلميذه، وذلك مما يصقل ثقافة الطالب وقوته العلمية، وأحياناً قد يكون الحوار جدلاً فارغاً لا يوصل لهدف علمي، بل مضمونه إبراز العضلات في الجدل وقوة المعارضة، وذلك مما يستهلك وقت الطالب الطموح، ويبعده عن الجو الروحي للعلم والمذاكرة، ويتركه يحوم في حلقة عقيمة دون

الوصول للهدف.

أما بحث سماحة آية الله العظمى السيد السيستاني دام ظله فإنه بعيد كل البعد عن الجدل وأساليب الإسكات والتوهين، فهو في نقاشه آراء الآخرين أو مع أساتذته يستخدم الكلمات المؤدبة التي تحفظ مقام العلماء وعظمتهم حتى ولو كان الرأي المطروح واضح الضعف والاندفاع، وفي إجابته لاستفهامات الطالب يتحدث بانفتاح وبروح الإرشاد والتوجيه، ولو صرف التلميذ الحوار الهادف إلى الجدل الفارغ عن المحتوى، فإن سماحة السيد السيستاني دام ظله يحاول تكرار الجواب بصورة علمية، ومع إصرار الطالب فإن السيد الأُستاذ حينئذ يفضل السكوت على الكلام.

ج) **خلق التربية**: التدريس ليس وظيفة رسمية أو روتينية يمارسها الأُستاذ في مقابل مقدار من المال، فإن هذه النظرة تبعد المدرس عن تقويم التلميذ والعناية بتربيته والصعود بمستواه العلمي للتفوق والظهور، كما أن التدريس لا يقتصر على التربية العلمية من محاولة الترشيد التربوي لمسيرة الطالب، بل التدريس رسالة خطيرة تحتاج مزاولتها لروح الحب والإشفاق على الطالب، وحثه نحو العلم وآدابه، وإذا كان يحصل في الحوزة أو غيرها أحياناً رجال لا يخلصون لمسؤولية التدريس والتعليم، فإن في الحوزات أساتذة مخلصين يرون التدريس رسالة سماوية، لابد من مزاولتها، بروح المحبة والعناية التامة بمسيرة التلميذ العلمية والعملية.

وقد كان الإمام الحكيم قدس سره مضرب المثل في خلقه التربوي لتلامذته وطلابه، وكذلك كانت علاقة الإمام الخوئي قدس سره بتلامذته، فلقد رأيتُ هذا الخلق متجسداً في شخصية سماحة آية الله العظمى السيد السيستاني دام ظله فهو يحث دائماً بعد الدرس على سؤاله ونقاشه فيقول: اسألوا ولو على رقم الصفحة، لبحث معين أو اسم كتاب معين حتى تعتادوا على حوار الأُستاذ والصلة العلمية به،

وكان يدفعنا لمقارنة بحثه مع البحوث المطبوعة، والوقوف عند نقاط الضعف والقوة، وكان يؤكد دائماً على احترام العلماء والالتزام بالأدب في نقاش أقوالهم، ويتحدث عن أساتذته وروحياتهم العالية، وأمثال ذلك من شواهد الخلق الرفيع.

د) **الورع**: إن بحوث النجف ظاهرة جلية في كثير من العلماء والأعاظم، وهي ظاهرة البعد عن مواقع الضوضاء والفتن، وربما يعتبر هذا البعد عند بعضهم موقفاً سلبياً لأنه هروب من مواجهة الواقع وتسجيل الموقف الصريح المرضي للشرع المقدس، ولكنه عند التأمل يظهر بأنه موقف إيجابي وضروري أحياناً للمصلحة العامة ومواجهة الواقع، وتسجيل الموقف الشرعي يحتاج لظروف موضوعية وأرضية صالحة تتفاعل مع هذا الموقف.

فلو وقعت في الساحة الإسلامية أو المجتمع الحوزوي إثارات وملابسات، بحيث تؤدي لطمس بعض المفاهيم الأساسية في الشريعة الإسلامية وجب على العلماء بالدرجة الأُولى التصدي لإزالة الشبهات وإبراز الحقائق الناصعة، فإذا ظهرت البدع وجب على العالم أن يظهر علمه فإن لم يفعل سلب منه نور الإيمان، كما جاء في الحديث، ولكن لو كان مسار الفتنة مساراً شخصياً وجواً مفعماً بالمزايدات والتعصبات العرقية والشخصية لمرجع معين أو خط معين، أو كانت الأجواء تعيش حرباً دعائية مؤججة بنار الحقد والحسد المتبادل، فإن علماء الحوزة منهم سماحة آية الله العظمى السيد السيستاني دام ظله يلتزمون دوماً الصمت والوقار والبعد عن هذه الضوضاء الصاخبة، كما حدث بعد وفاة السيد البروجردي قدس سره ووفاة السيد الحكيم قدس سره، وما يحدث غالباً من التنافس على الألقاب والمناصب والاختلافات الجزئية، كما هو الحال في يومنا الحاضر، مضافاً لزهده المتمثل في لباسه المتواضع ومسكنه الصغير الذي لا يملكه وأثاثه البسيط.

هـ) **الإنتاج الفكري**: سماحة آية الله العظمى السيد السيستاني دام ظله ليس فقيهاً فقط، بل هو رجل مثقف مطلع على الثقافات المعاصرة، ومتفتح على

الأفكار الحضارية المختلفة، ويمتلك الرؤية الثاقبة في المسيرة العالمية في المجال الاقتصادي والسياسي، وعنده نظرات إدارية جيدة وأفكار اجتماعية مواكبة للتطور الملحوظ، واستيعاب للأوضاع المعاصرة، بحيث تكون الفتوى، في نظره طريقاً صالحاً للخير في المجتمع المسلم.

سماحة السيد يتصدى للطغيان

من الخصال العظيمة التي تحلّى بها علماء الشيعة المراجع ـ على مرّ التأريخ ـ أنهم يعيشون آلام الناس ويتحسسون مشاكلهم ويندمجون مع القواعد الشعبية، ويقدمون لهم الخدمات الجليلة في شتى المجالات، ولهم النصيب الأوفر في المساهمة لحل المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعانيها المجتمعات الإسلامية فضلاً عن تبيان وتبليغ أحكام الشريعة المحمدية الغراء والإجابة على مسائل الحلال والحرام محل الابتلاء، وأبرز ما يميز المرجعية الشيعية منذ وجودها الأول، انفصالها عن الأنظمة السياسية الحاكمة بكل شيء واعتمادها على إمكاناتها الخاصة وأبناء الطائفة الشيعية في كل ما يلزم لبقائها واستمرارها كقيادة شرعية وزعامة روحية يلجأ إليها الناس عند الأزمات لترشدهم إلى الحلول الصحيحة.

ومع تفاقم الظروف السيئة التي فرضها النظام السابق البعثي في العراق على المناطق الشيعية والمدن المقدسة كالنجف وكربلاء، تصدى المرجع الديني آية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني دام ظله لحل واحدة من أكبر المشاكل التي يصطنعها النظام للنيل من أبناء الطائفة الشيعية التي عرفت بجهادها لحكمه الجائر المتجبر، تلك هي مشكلة انقطاع التيار الكهربائي عن المدن (المقدسة)، وفق برنامج ظالم لا يراعي ابسط قواعد الأخلاق ولا يعترف بأية حقوق للإنسان، فقام المرجع السيستاني بنصب مولدات للطاقة الكهربائية على حسابه الخاص لتغذي أغلب المناطق السكنية في مدينة النجف الأشرف، كما أنه خصص

من أموال الخمس رواتب شهرية للعديد من العوائل المحتاجة والمتضررة من سياسة النظام الرعناء، إلا أن ذلك لم يرق لزمرة العفالقة الحاكمين فقاموا باستدعاء سماحته للمرة الثانية خلال الأشهر الخمسة الأخيرة وتحذيره من الاستمرار في مشروعاته الإنسانية قائلة له بالحرف الواحد (لا تتدخل بالسياسة)، ولكنه صمد ضد الطغيان، ثم قام حزب البعث الحاكم في العراق سابقا بعمليات تسفير واسعة للعلماء وسائر الطلاب الأجانب في حوزة النجف، ولاقى السيد السيستاني عناء بالغاً من جراء ذلك، وكاد أن يسفّر عدة مرات، وتم تسفير مجاميع من تلامذته وطلاب مجلس درسه في فترات متقاربة، ثم كانت الظروف القاسية أيام الحرب العراقية الإيرانية، ولكن على الرغم من ذلك فقد أصر السيد على البقاء في النجف الأشرف، وحدد النظام البعثي إقامته، وظل ممنوعا من الحديث حتى سقوط النظام البعثي الذي جرّ العراق للاحتلال الأمريكي بسبب فساده وطغيانه، ولقد واجه السيد المحنة بعد الانتفاضة الشعبانية عام ١٩٩١ عندما قتل صدام حسين مئات الآلاف من الشيعة في الجنوب، وذلك بدون أن يقدم لهم أحد أية معونة، بل كانت الدول العربية والأوربية عونا لصدام بعد انسحابه الذليل من الكويت ضد الشيعة، ولكنهم وفي ذات الوقت منعوا صدام من الخروج وراء الأكراد، بل منعوه من عبور الحدود الشمالية في كردستان، وتركوه يفعل بالشيعة كل قتل دون أن يعترض أحد من العرب، ورغم هذا الموقف المشين لم يقم السيد أبو القاسم الخوئي أو السيد علي السيستاني من بعده بإصدار أي فتوى ضد أهل السنة على الإطلاق، ولمن يريد التأكد أن يرجع لفتاوى السيد وغيره من الإعلام من شيعة أهل البيت، أي أن موقف التسامح في زمن الإرهاب الفكري الشرقي والغربي على السواء، وقد تعامل السيد مع الطغيان الصدامي بموقف الحكيم الذي يمنع الأذى عن الناس، وهو ما قام به السيد بعد أن احتلت الولايات المتحدة الأمريكية العراق عام ٢٠٠٣.

سماحة السيد وموقفه من احتلال العراق

أدرك السيد علي السيستاني أن احتلال العراق ليس إلا مقدمة طويلة لهذا الاحتلال فسعى منذ البداية نحو أمرين هامين، وأعتقد أنهما ساهما في استقرار العراق رغم أنف الاحتلال، ويعتربا من ضمن المقاومة لذلك الاحتلال الأمريكي.

الأول: هو منع الشيعة والسنة من الثأر من عناصر كانت تحكم وتعذب أيام صدام حسين لأنه يعلم أن الثأر لا يجاب إلا الثأر والمتضرر الوحيد هو الشعب العراقي، ولذلك فإنه أصدر، منذ أن وضعت الحرب أوزارها، سلسلة من الفتاوى تحث العراقيين على عدم اللجوء بأنفسهم إلى أعمال ثأرية ضد عناصر في نظام الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين وأجهزته الأمنية وأعضاء حزب البعث، حتى الذين لعبوا دورا في مباشرا في قتل الأبرياء، ويعزو البعض لهذه الفتاوى الفضل في الإسهام بحفظ الأمن والنظام إلى حد كبير في المناطق الشيعية من البلاد.

كما يعزى إليها الفضل في الحد من عمليات السلب والنهب والفوضى التي عاثت في البلاد فسادا عقب سقوط النظام المخلوع، وأكد السيستاني في هذه الفتاوى المنشورة على موقعه على الإنترنت على ضرورة أن لا يتم القصاص من مرتكبي الجرائم من عناصر النظام المخلوع إلا (بعد ثبوت الجريمة في المحكمة الشرعية).

كما أفتى السيستاني بعدم جواز الاحتفاظ بمقتنيات المتحف العراقي التي نهبت بعد الحرب أو شرائها من قبل الناس، وأوجب على من يقع في يده شيء من تلك المقتنيات (إعادته إلى المتحف العراقي).

وأفتى السيد السيستاني أيضا بحرمة استخدام الممتلكات المسروقة من الدوائر الحكومية والتصرف بها، حاثا الناس على تسليم تلك المواد (إلى الجهات

ذات الصلاحية).

وسماحته بهذه الفتاوى وضع الأمور في نصابها، وأكد أنه لا ثأر بدون محاكمة عادلة، فكان السيد يدور في فلك الفتنة بحنكة الرسالي، فقد اتخذ مقولة الإمام علي عليه السلام: «**الفتنة إذا أقبلت شبهت إذا أدبرت نبهت، فكن فيها كابن اللبون لا ضرعا فيحلب ولا ظهرا فيركب**»، وقد خرج السيد بالعراقيين إلى جو الوئام مبكرا[٢٥].

أما الثاني: فهو مقاومته للاحتلال منذ البداية، وهي مقاومة سلمية أتت أكلها، فتمكنت من كبح غرور قوات الاحتلال، فبعد الاحتلال مباشرة حاول بول بريمر أن يقابل سماحته مرارا كثيرة، ولكنه رفض، وأعلمه أن من الخير للأمريكان أن يجلوا عن العراق، وعندما حاول بريمر نقل السلطة للعراقيين، أصر سماحة السيد على ضرورة إجراء انتخابات عامة قبل انتقال السلطة إلى العراقيين بحلول الأول من يونيو ٢٠٠٤، في حين عارض مجلس الحكم العراقي ذلك، معتبرا أنه يتعذر إجراء انتخابات بعد انتقال السلطة للعراقيين، وقد ثبت صدق السيد وفراسته، وقد جرت الانتخابات بالفعل واتت بمن يحكم العراق الذين سواء اختلفنا أو اتفقنا معه، لا يمكن إنكار أنهم جاؤوا عبر انتخابات نزيهة بالمقارنة بأية انتخابات تجري في أي دولة عربية، والفضل في ذلك يرجع لسماحة السيد كما أنه طالب بعدم استخدام الرموز الدينية في الانتخابات، ونصح بعدم استخدام الرموز الدينية وصوره الشخصية من قبل الكيانات والمرشحين في الانتخابات، وفد كان ذلك تمهيدا لمقاومة الاحتلال سلميا أقسى من كل أنواع المقاومات، وفي ظل الوضع الأمني المتفجر، خاصة عندما دخل التكفيريون العراق وتحالفوا مع أذناب النظام البعث، فقد أرادوا تفجير الوضع، وقتل الشيعة على وجه الخصوص لكي تتهيأ لهم أرضية انسحاب الشيعة من الحكم رغم أنهم الأغلبية، وكان موقف السيد من تلك الهجمة غير المسبوقة هو احتواء

الفتنة التي أراد الاحتلال والتكفيريون معا لأهداف مختلفة، ولكنها تتفق على منع الشيعة من الحكم، وقد قال الزرقاوي القاتل: لو قتلناهم أو قتلنا منهم الكثيرين لتراجع الشيعة عن مكاسبهم في الحكم، ولا نعلم كيف يستقيم هذا الفهم الأعوج للأمور، ومن جعل الزرقاوي القاتل وغيره متحدثين اسم الإسلام أو باسم أهل السنة، وعلى العموم كان موقف سماحة السيد رائعا ورساليا، وكان هو الذي فوت الفرصة على التكفيريين والمحتلين والبعثيين، فجميعهم أردوا الاقتتال بين السنة والشيعة، كل حسب ما خطط له، ولكن السيد منع ذلك بحكمته السياسية وصدقه الديني، فقد رأي أن المقاومة المسلحة ضد الاحتلال في ظل الفرقة بين العراقيين وقيام التكفيريين بقتل غيرهم من الشيعة والسنة والأكراد والمسيحيين واليزيديين يعني خدمة الاحتلال وإطالة أمده، وأي محاولة للمقاومة في ظل تلك الفرقة والقتل على الهوية لن يخدم المقاومة، ومن ثم كانت مواقفه رائعة ويقينية ومستمدة من رؤية الإسلام، لأن الاستعداد للعدو بالقوة، لا يكون أولا إلا بوحدة الصف، ولعل ما حدث في لبنان يؤكد تلك النظرة، فبعد انتصار حزب الله على الكيان الصهيوني عام ٢٠٠٦، تكالبت كل القوى الدولية على لبنان لتؤجج الصراع الطائفي وتفرغ النصر الذي تحقق من مضمونه، فقد تم إنشاء جناح تكفيري في نهر البارد ليوازي حزب الله، ولكنه اصطدم مع السلطة، وما يعنينا أن رؤية سماحة المرجع الأعلى هي رؤية صائبة، وهو ما نقرأه في السطور التالية.

المبحث الثالث

دور سماحة السيد في وأد الفتنة في العراق

مما سبق وأوضحناه عن علم وزهد وورع السيد، وأيضا مقاومته للظلم البعثي والعدوان الاستبدادي، وكذلك خلفيته المرجعية المنتمية لتراث أهل البيت عليهم السلام، نجد أنه عندما قامت الولايات المتحدة باحتلال العراق، حاولت أن تفرق العراقيين على أسس مذهبية، من خلال الصراع بين السنة والشيعة، كما أن الأخطر من ذلك هو دخول التكفيريين إلى العراق من أجل قتل كل المخالفين لهم في المذهب وخاصة الشيعة، بالإضافة إلى التصريحات السياسية التي اختلطت بالدين، تلك التي خوفت السنة من التمدد الشيعي أو الهلال الشيعي، وأيضا زعم البعض من السياسيين بأن ولاء الشيعة لإيران أكثر من أوطانهم، وإذا أضفنا شيوخ الوهابية التكفيرية التي نادت بنصرة أهل السنة في العراق، وهي نداءات باطلة، ولكن التكفيريين استغلوها لصالحهم، وأقاموا المجازر للمسلمين غير التكفيريين، ولكنهم خصّوا الشيعة بالقتل أكثر من غيرهم، وصبغت الدماء العتبات المقدسة، وكان على السيد أن يتعامل مع كل تلك القضايا، وهو ما قام به بالفعل، فقد أكد أكثر من مرة وفي مناسبات متعددة على حرمة دم كل مسلم سنياً كان أو شيعياً وحرمة عرضه وماله، والتبرؤ من كل من يسفك دماً حراماً أيّاً كان صاحبه.

ودعا سماحته أبناء الأمة الإسلامية إلى رص الصفوف ونبذ الفرقة والابتعاد عن النعرات الطائفية وتجنب إثارة الخلافات المذهبية، والتركيز على

توثيق أواصر المحبة والمودة بين أبناء الأمة، ومشيرا بأن هناك بعض الأشخاص والجهات يعملون على تكريس الفرقة والانقسام وتعميق هوة الخلافات الطائفية بين المسلمين، والذين زادوا من جهودهم في الآونة الأخيرة في أعوام ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ و٢٠٠٦ بعد تصاعد الصراعات السياسية في المنطقة واشتداد النزاع على السلطة والنفوذ فيها، مستخدمين أساليب الدسّ والبهتان لتحقيق ما يصبون إليه من الإساءة إلى مذهب معين والتنقيص من حقوق أتباعه وتخويف الآخرين منهم.

وأوصى السيد أتباعه ومقلّديه في التعامل مع إخوانهم من أهل السنة بالمحبة والاحترام، ولأن هناك من يتربص بالشيعة خصوصا والعراق عموما، فقد أعلن التكفيريون فتاوى منسوبة ظلما وبهتانا للسيد، على أساس أنه هو الذي أصدر تلك الفتاوى التي تحرض على المسلمين السنة، فأصر مكتب سماحته بيانا الصادر فيه توضيح ورد السيد على ما يقوم به البعض عبر نشر فتاوى غريبة تسيء إلى المذاهب الإسلامية وتزيد من الاحتقان الطائفي.. وتنسبها إليه، داعيا إلى اخذ الفتاوى من مصادرها الموثوقة ـ ككتب السيد الفتوائية المعروفة الموثّقة بتوقيعه وختمه ـ وليس فيها ما يسيء إلى المسلمين من سائر الفرق والمذاهب أبداً، ويعلم من له أدنى إلمام بها كذب ما يقال وينشر خلاف ذلك.

ومفيدا بان الهدف من نشر تلك الفتاوي هو النيل من المرجعية الدينية.

ونخص بالذكر تصريحاته القيمة المستمرة المؤكدة على هامشية الخلافات بين الشيعة والسنة، والتي منها تصريحه في افتتاح الملتقى الأول لعلماء السنة والشيعة في العراق الذي انعقد في مدينة النجف الأشرف بتاريخ ٢٨/ ١١/ ٢٠٠٧، بعدم وجود خلافات حقيقية بين السنة والشيعة، ودعوته للشيعة بالدفاع عن الحقوق الاجتماعية والسياسية للسنة قبل أبناء السنة أنفسهم.

وتوصيته للشيعة بأن لا يقولوا (إخواننا السنة) وأن يقولوا بدلا من

ذلك:(أنفسنا أهل السنة).

وكذلك قوله (بأن الإسلام هو الذي يجمعنا معا، وأننا متحدون في كعبة واحدة وصلاة واحدة وصوم واحد)، وسؤاله ممن يريد التحول إلى التشيع من أهل السنة: لماذا؟ وتأكيدكم له بأن أئمة السنة دافعوا عن ولاية أهل البيت.

وكل ذلك يكشف عن عمق إيمانه بالوحدة الإسلامية، وبضرورة تجاوز الصراعات الطائفية القديمة والبائدة.

سماحة السيد يبرئ السنة من تفجير مرقد الإمامين العسكريين عليهما السلام

وفي إحدى هذه التصريحات برأ السيد السيستاني طائفة السنة من تفجير مرقد الإمامين علي الهادي والحسن العسكري بمدينة سامراء، ودعا الشيعة لعدم التعرض لهم بالقول أو الفعل، وفي تصريح ثان دعا الحكومة لمعاقبة مرتكبي جرائم الاغتصاب بغض النظر عن انتمائهم المذهبي، وفي ثالث شدد على أهمية وحدة المسلمين سنة وشيعة[٢٦].

وأبدى أئمة السنة ارتياحهم لهذه التصريحات، داعين حكومة بلادهم ذات الأغلبية الشيعية للانصياع لنداءات السيد السيستاني باعتباره مرجعية شيعية كبيرة، حظيت الحكومة بدعمه في فترات طويلة، ومنها الصادر عن مكتبه الداعية للوحدة والإنصاف، جاءت على لسان ممثله أحمد الصافي أثناء إلقائه خطبة الجمعة ٢٣/ ٢/ ٢٠٠٧ في مدينة كربلاء؛ حيث طالب (بمعاقبة مرتكبي الجرائم «الاغتصاب» بغض النظر عن مذاهبهم وانتمائهم السياسي).

ودعا الصافي الحكومة العراقية (إلى تطبيق خطة أمن بغداد على جميع مناطقها، وعدم استثناء أي منها لاعتبارات سياسية أو طائفية).

كما أصدر مكتب السيد السيستاني بيانا بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لتفجيرات سامراء، دعا فيه الشيعة لأن (يراعوا أقصى درجات الانضباط) خلال

إحيائهم لهذه المناسبة، وذلك بـ(عدم الإساءة قولا أو فعلا للعراقيين من أهل السنة، والذين هم براء من تلك الجريمة النكراء، ولا يرضون بها قولا أو فعلا)[٢٧].

تأييد سماحة السيد لمؤتمر الدوحة للتقريب

وفي سبيله لدعم الوحدة الإسلامية، فإنه وبعد مؤتمر التقريب بين المذاهب الذي استضافته العاصمة القطرية الدوحة بمشاركة أكثر من مائتي عالم وأكاديمي من السنة والشيعة، دعا سماحة السيد السيستاني يوم ٣/ ٢/ ٢٠٠٧ كافة العراقيين إلى وحدة الصف ونبذ الفرقة والابتعاد عن النعرات الطائفية وتجنب إثارة الخلافات المذهبية، مؤكدا على ما دعا إليه مؤتمر الدوحة من ضرورة التركيز على المشتركات لتوثيق أواصر المحبة، وبذل ما في وسع أبناء الأمة الإسلامية في سبيل التقريب بينهم.

وشدد السيد السيستاني في بيان صدر عن مكتبه على أهمية «التركيز على المشتركات بين طوائف الأمة» قائلا: «ينبغي لكل حريص على رفعة الإسلام ورقي المسلمين أن يبذل ما في وسعه في سبيل التقريب بينهم، والتقليل من حجم التوترات الناجمة عن بعض التجاذبات السياسية لئلا تؤدي لمزيد من التفرق والتبعثر وتفسح المجال لتحقيق مآرب الأعداء الطامعين في الهيمنة على البلاد الإسلامية والاستيلاء على ثرواتها»[٢٨].

إن تصريحات السيد السيستاني المستمرة الداعية لوحدة الصف العراقي، وعدم التعرض لأهل السنة في العراق اعتبرها علماء سنة في العراق مهمة ومفيدة للحفاظ على وحدة العراق، خصوصا مع استمرار الخطابات والدعوات الطائفية التي تحرك من ورائها عناصر الميليشيات التي تقتل وتهجر على الهوية والطائفة، وكان ذلك من أهم الأسباب التي جعلت العراقيين ينفرون من التكفيريين والقاعدة، ومن ثم قل العنف الذي كان يقوم به هؤلاء التكفيريون، ولولا سماحته ما قل العنف بهذا الشكل.

نهج المصالحة

لقد اعتبر سماحة السيد أن ما يحدث في العراق من تناحر طائفي نتج عن عدم التمسك بنهج المصالحة بين العراقيين بقوله: «لو جرى الجميع وفق هذا المنهج مع من يخالفونهم في المذهب لما آلت الأمور إلى ما نشهده اليوم من عنف أعمى يضرب كل مكان وقتل فظيع لا يستثني حتى الطفل الصغير والشيخ الكبير والمرأة الحامل، وإلى الله المشتكى»، ونعم فإلى الله المشتكى، ولذلك فقد عقد في النجف مؤتمرا لعلماء العراق من سنة وشيعة خرجوا منه بضرورة نهج المصالحة، وقد صب المؤتمر في النهاية في اعتقاد كل العراقيين بأن هذا النهج التصالحي هو السبيل الأوحد لوحدة الصف العراقي، كما أن منهج السيد السيستاني هو الذي فرّغ الدعوات الطائفية التي جاءت من خارج العراق، فقد كانت هذه الدعوات الطائفية التي تزعم مناصرة السنة في العراق تؤجج القتل الطائفي الذي يقوم به التكفيريون، ولا ننسى علماء من خارج العراق دعوا لنصرة أهل السنة والجماعة، وعالم آخر هاج وادعى أن الشيعة يحاولون تشييع البلاد السنية، وكل هذا الدعوات الزائفة انهارت بفضل مواقف السيد، ولا أحد يستطيع المزايدة عليه أو على مواقفه المستمدة من الإسلام الذي جاء على محمد صلى الله عليه وآله، وما مثله في أهل بيته الكرام عليهم السلام.

موقف السيد من مؤتمر مكة المكرمة

عندما انعقد مؤتمر مكة لقيادات الشيعة والسنة كان السيد أشد المناصرين له، لأن يتفق مع توجهه الرسالي، وأعلن رئيس الوقف الشيعي بالعراق صالح الحيدري أن آية الله السيد علي السيستاني يبارك جهود مؤتمر مكة المكرمة للقيادات السنية والشيعية العراقية، وأنه: يبارك كل الخطوات الخيرة لإيقاف نزيف الدم العراقي[٢٩].

وأتي الإعلان عن مباركة السيد السيستاني للمؤتمر بعد دعوة الشيخ عبد المهدي الكربلائي وكيل سماحة السيد السيستاني المؤتمرين بمكة إلى وضع وثيقة «تمنع الخطابات التحريضية وتكفير الآخرين» وعدم الاكتفاء بالمطالبة بـ«وقف نزيف الدم».

وخلال خطبة الجمعة التي ألقاها أمام آلاف المصلين في مرقد الإمام الحسين في كربلاء قال الكربلائي: «لا بد من وضع وثيقة تحرم ليس فقط الدم وإنما جميع العوامل والأسباب المؤدية إلى بث التفرقة واسترخاص دم المسلم وغيره»

كما طالب الكربلائي في خطبته بـ«وقف الخطابات التحريضية ذات الطابع الطائفي وتلك التي تدعو إلى تكفير الآخرين»، مشيرا إلى أن «هذه الخطابات لم تعد تهدد العراق فحسب بل أصبح خطرها على الأمة الإسلامية وأساءت إلى سمعة الإسلام أمام شعوب العالم»[٣٠].

واعتبر أن «الحوار يمثل ركيزة أساسية للوصول إلى حل ناجح وليس من الصحيح تأطيره في إطار طائفي مع التسليم بوجود اختلاف عقائدي وفقهي بين الطائفتين الشيعية والسنية».

إن مواقف السيد السيستاني دام ظله تتناقض مع مواقف كثيرة لعلماء عراقيين سنة دعوا كثيرا للفتنة ربما عن حسن نية وليس عن سوء قصد، ولكنهم في النهاية كانوا يخدمون التكفيريين بدون أن يدروا، فهذا عالم دين كبير يستصرخ في مؤتمر اسطنبول أهل السنة في العالم ضد الشيعة، ويقول إنهم يقتلون السنة في العراق، في بغداد الرشيد، وآخر يدعي زورا وبهتانا بأن القتلة في الفلوجة والرمادي كانوا مقاومين رغم أنهم قتلوا الشيعة والسنة وأقاموا المحاكم الصورية وقتلوا الأبرياء وتحصنوا في المساجد، ولكن السيد السيستاني لم يصدر منه إلا كل تبرئة لأهل السنة، يقابل الإساءة بالإحسان عن علم ووعي، وعن فقه وورع، عن خلفية

تراثية رسالية قرآنية ونبوية وإمامية، تحرص على وحدة الأمة حتى لو كانت الشيعة وحدهم هم المتضررون من تلك الوحدة، وهو ما حدث في الماضي البعيد على يد الأئمة، وهو ما أصّله سماحة السيد ومازال يمثله ويؤصله اليوم.

موقف سماحته من الاتفاقية الأمنية

لابد من التأكيد على أن سماحة السيد يدخر خيار المقاومة المسلحة كخيار أخير، وهو يعلم والكل يعلم بمن فيهم الأمريكان أن أية فتوى مسلحة ضد الاحتلال ستقوم لها الدنيا وتقعد وأن مثل تلك الفتوى ستأخذ مأخذها الجدي، ولكن السيد يدرك أن قوات الاحتلال ليس لديها أي ضمير، وأنها تقل الجميع سنة وشيعة، نساء وأطفال، وهنا فإن السيد حرصا منه على دماء العراقيين أجمعين ترك الباب للحكومة للتوقيع على الاتفاقية، ثم أخذ رأي الشعب العراقي عليها في استفتاء، وإذا رفضها العراقيون، ستكون لمواقفه شأن آخر، أي أن موقف سماحة السيد من الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية يتفق مع كل مواقفه الداعية لوحدة الشعب العراقي ووحدة أرض العراق ومقاومة الاحتلال، لقد رأي سماحته بأن العراق تعرض للاحتلال بسبب الاستبداد، وهو يرى أن الاحتلال أسوأ من الاستبداد، وأن الشعب العراق هو الذي يجب أن يختار الاتفاقية، ليس فقط من خلال أعضاء البرلمان العراقي، ولكن جموع الشعب نفسه، فقد قال سماحته بأن المرجعية تترك حكم القبول أو عدمه على الاتفاقية للشعب العراقي من خلال الاستفتاء الذي سيجري بعد عدة أشهر وهو ما سوف يحدث في صيف عام ٢٠٠٩، وفي نفس الوقت عبَّر سماحته عن قلقه من أمور عدة؛ أولها «عدم حصول التوافق الوطني هو ما يتسبب في عدم استقرار أوضاع البلاد، وعدم تكامل الاتفاقية ووضوحها في بعض المسائل كمسألة القضاء، ومسألة دخول وخروج القوات الأمريكية»

وقال «إن المرجعية قلقة من عدم ضمان خروج العراق من البند السابع،

وامتلاكه سيادته المعترف بها بين الدول، وحفظ موارده المالية، وقدرة الحكومة على تنفيذ الاتفاقية حتى على وضعها الحالي وعدم تعرضها للضغوط الأمريكية في تنفيذ فقراتها».

وكان سماحة السيد السيستاني شدد قبل إقرار الاتفاقية على ضرورة أن يحترم أي اتفاق ينهي الوجود الأجنبي سيادة العراق، وأن يحصل توافق وطني عليه، ومن هذا المنطلق علّق موافقته الأخيرة ـ بعد توقيع الاتفاقية ـ على رأي الشعب العراقي في الاستفتاء الذي سيتم إجراؤه، وهو بهذا المنطلق لا يفتئت رأي الجماهير العراقية، أي أن السيد الكريم حرص على التعليق على الاتفاقية من واقع تنوير رأي الشعب، لأن الاتفاقية فيها عيوب كثيرة، وهو الذي يعطي دفعه لكل الشعب العراقي في التصويت عليها، وفي ذلك نجده أحرص الناس على وحدة شعب العراق، وأحرص الناس على خروج القوات الأمريكية، وقد قال في ذلك: إن الدول الأوربية تمكنت من الوحدة، وأننا يجب علينا الوحدة لأن الذي يجمعنا أكثر بكثير من الذي يفرقنا، وأن ديننا الحنيف يحضنا على الوحدة والتعاون والإخلاص، فالوحدة كما يراها سماحة السيد هي التي تقف في وجه الاحتلال، وهي التي ترغمه على الانسحاب بدون أية اتفاقيات أو مفاوضات، ومن ثم فإن السيد عندما شرط موافقة العراقيين على الاتفاقية من خلال الاستفتاء العام، فإنه يريد أن يضع العراقيين جميعا في خندق واحد، أي أن السيد خدم موقفين هما: موقف وحدة العراق والأمة بطبيعة الحال، وأيضا موقف المقاوم للاحتلال من واقع الوحدة المنشودة، وهي كلها مواقف لم يقم بها أحد غيره داخل العراق أو خارجه[٣١]...

الهوامش

(١) جمال الخاشقجي ـ علي السنة تقبيل يد السيد السيستاني ـ مجلة أخبار العرب الدولية بالإنجليزية في ٢٠٠٨/٣/١٠، ونلاحظ هنا كمّ التزييف للحقائق التي يروجها الطائفيون والتكفيريون والسياسيون في العالم العربي، فكل طائفة تدّعي على سماحة السيد بما يخدم مواقفها، فقالوا عنه بأنه الحوزة الصامتة أو أن ليس عراقيا، وأنه وأنه، وهي كلها من أوهام الساسة والطائفيين، لكن سماحته لم يعلق على ذلك، وهو يعلم أن أحدا من هؤلاء لم يمنع الظلم الذي فرضه النظام البعثي السابق، بل كانوا أعوانه في ضرب شيعة أهل البيت عام ١٩٩١ في انتفاضة الجنوب الثائر، فلم ترمش لهم عين وهم يرون آلاف القتلى بعد أن تركه العرب والأمريكان جميعا لكي يقتل الشيعة، ورغم كل ذلك لم يصدر عن سماحة السيد الكريم أي فتوى ضد هؤلاء جميعا.

(٣) نهج البلاغة.

(٣) المصدر السابق.

(٤) الشيح حسن الصفار ـ علي رجل الوحدة

(٥) المصدر السابق.

(٦) المصدر السابق.

(٧) على أبوالخير ـ علي الإمام المبين

(٨) المصدر السابق.

(٩) المصدر السابق.

(١٠) حسن الصفار ـ المصدر السابق

(١١) المصدر السابق.

(١٢) المصدر السابق.

(١٣) المصدر السابق.

(١٤) موقع النجف الأشرف.

(١٥) المصدر السابق.

(١٦) المصدر السابق.

(١٧) المصدر السابق.

(١٨) المصدر السابق.

(١٩) الموقع الرسمي لآية الله العظمى السيد علي السيستاني.

(٢٠) المصدر السابق.

(٢١) المصدر السابق.

(٢٢) المصدر السابق.

(٢٣) المصدر السابق.

(٢٤) المصدر السابق.

(٢٥) نهج البلاغة.

(٢٦) السيستاني يخرج عن صمته وينصف السنة ـ إسلام أون لاين. نت ـ أنس العبيدي.

(٢٧) المصدر السابق.

(٢٨) جريدة الحياة اللندنية.

(٢٩) السيستاني يبارك جهود مؤتمر مكة ـ أحمد العمودي ـ مازن غازي ـ إسلام أون لاين. ن.

(٣٠) المصدر السابق.

(٣١) لمن لا يعرف فقد عُقد مؤتمر سري كشف عنه موقع المخابرات الفرنسية، وذلك بين مديري مخابرات الكيان الصهيوني وأربعة من مديري مخابرات دول عربية وذلك في نوفمبر من العام ٢٠٠٦، وذلك بع النصر الذي حققه حزب الله ضد الكيان الصهيوني في صيف نفس العام، وخرج المؤتمر (كما ذكر موقع المخابرات الفرنسية) بضرورة وجود صراع موازي للصراع الصهيوني الإسلامي، وهو كما رأوا أن يكون صراعا سنيا شيعيا، يخدم التوجه الأمريكي الصهيوني، وقد رأينا خلال حرب حزب الله ضد الكيان الصهيوني ما قام به الأشقاء العرب ضد الحزب لتفريغ نصره الذي حققه وروّع الصهيونية والأمريكية، فقد قالوا عن الذي فعله الحزب مغامرة، أو نهاية حزب الله الذي خيب كل ظنونهم، كما رأينا وسمعنا الفتاوى التي تكفر حزب الله وأمينة العام السيد حسن نصر الله، ثم محاولات شيوخ التكفير إبعاد المسلمين عن الحزب بعد أن فرحوا بالنصر ودعوا لمقاتليه، ولكنهم فشلوا في ذلك كثيرا، وكل ذلك يؤكد أن رؤية سماحة السيد علي السيستاني بضرورة وحدة العراقيين أولا قبل كل مقاومة، حيث اختلط في العراق كل شئ، وصار من العسير التمييز بين من يقاوم الاحتلال، ومن يقتل العراقيين الأبرياء.

الدور السياسي للمرجعية الشيعية في العراق

والموقف من الاحتلال بين الأمس واليوم

(البريطاني ـ الأمريكي)

محمود جابر
محمد صلاح الأسود

مفتتح ١

يقوم المفكر واللغوي الأمريكي البارز (ناعوم تشومسكي) بتوصيف الحالة الراهنة «بأن الطريقة الوحيدة التي يمكن بها لأي شخص أن يفهم السياسة الأمريكية الرسمية هو إدراك أن الإدارة الأمريكية تنطلق من مفهوم كونها تملك العالم بأسره، ولذلك فإن جميع أعمالهم وتصرفاتهم وحتى أعمالهم العدوانية لا يمكن أن تخضع لأي تمحيص أو تدقيق أو محاسبة وكذلك لا يمكن أن تنطبق عليهم أو يخضعون لنفس المعايير والقوانين التي تخضع لها بقية بلدان العالم».

مفتتح ٢

وفي محاولة للمفكرة الأمريكية «حنا آرندت» لتصوير الوضع الأمريكي تصويراً دقيقاً قالت:

لما كانت القوة في جوهرها وسيلة لغاية معينة، فإن مجتمعنا قائماً على القوة وحدها الذي لابد أن يتعفن داخل حدود النظام والاستقرار وبالتالي يتبين من خلال أمنه التام أنه مبني على الرمال، ومن خلال اكتساب قوة أكبر يستطيع هذا

المجتمع أن يحافظ على وضعه الراهن، ومن خلال السعي الحثيث لتوسيع سلطته ومن خلال عملية متواصلة لتراكم القوة يستطيع أن يبقى مستقراً. أما الكومنولث الذي تصوره هوبز فهو هيكلية متذبذبة تحتاج دوماً إلى تزويد نفسها بدعامات تسندها من الخارج، وإن لم تفعل فسوف تنهار سريعاً وتغلق أبواب هامة في وجهها، لا هدف يحركها في فوضى المصالح الذاتية التي أنشأت منها هذا الكومنولث، ذلك أنها تجعل الدولة قادرة على زيادة سلطانها وقوتها على حساب الدول الأخرى».

مفتتح٣

راهن الجميع على أن العراق الذي سقطت سلطته، وتفككت مؤسساته واندلع فيه موجة من العنف والقتل والصراع الفئوي والعرقي والمذهبي، مع تربص المحتل الأمريكي به وإبقائه تحت سيل من الاتفاقيات الأمنية والسياسية، إن العراق بهذا قد خرج من مربع الدولة المستقرة ليدخل فى مربع الدولة المضطربة أو المقسمة والمتنازع عليها بعد مرور خمس سنوات من الاحتلال والدمار وبدء العملية السياسية للعراق الجديد وبفضل المرجعية وثبات الموقف السياسي والديني فى العراق... باراك اوباما (الرئيس الرابع والأربعون) يعلن فى حفل تنصيبه بأنه سوف يسحب قواته فى غضون ستة عشر شهرا...

توطئة

ثمة حالة من السيولة الكاملة يعيشها العراق والعرب، حيث تتجمع العديد من التفاصيل لتشكل حقائق تتجدد وتتبدل بشكل دائم الأمر الذي يصعب معه التكهن بالمستقبل وتطوير سيناريوهات تسعى إلى تطوير حقائق الحاضر العراقي للانتقال بها إلى المستقبل. ويتطلب ذلك بطبيعة الحال اللجوء إلى المخاطرة من خلال التجريد على إبراز الحقائق الجوهرية يفصلها عن التفاعلات

اليومية وتفاصيلها، والتي قد تؤدي كثافتها وتنوعها ومعدلات تدفقها إلى تعتيم رؤية هذه الحقائق الجوهرية وعدم القدرة على النفاذ لحقيقة المشهد العراقي الحالي ومستقبله.

ومحاولة تشخيص الواقع الحالي بحقائقه لتطوير تصورات مستقبلية للعلاقة العراقية الأمريكية. فإنه من الضروري أن نؤكد على عد حقائق أساسية، تتمثل هذه الحقائق في الآتي:

يمثل الدور الأمريكي المتغير المستقل في وقف التفاعل الذي يضم مختلف الأطراف المهتمة بالشأن العراقي وهو الدور الذي يخلق حقائق جديدة على الساحة العراقية، بل يسعى دائماً إلى تطويع أدوار الأطراف الأخرى لتسير في فلكه، حتى تساعده على تحقيق أهدافه المرحلية والمستقبلية.

عجز الدور العربي في أن يكون فاعلاً في الموقف لأسباب تتصل ببنيته، وأخرى للقيود المفروضة عليه من الخارج، فهو دور محاصر من الخارج ومنكسر من الداخل.

وثمة حقيقة أخرى تتمثل في الدور العراقي الذي هزته صدمة الانهيار، وهو الآن يسعى من أجل لملمة شتاته وعناصره ويسعى لاستكمال بنيته، واستعادة عافيته.

وتتمثل حقيقة جديدة في الدور الأوروبي سواء في مرحلة ما قبل الحرب أو مرحلة الإعمار. وهو دور يسعى لتقييد الدور الأمريكي قدر المستطاع والبحث عن تحقيق مصالحه في ظل الدور الأمريكي المسيطر من ناحية أخرى.

وتتبدى حقيقة مقترنة بدور دول الجوار الإقليمي التي تسعى باحثة عن فاعلية تحافظ من خلالها على مصالحها من ناحية ومواجهة الدور الأمريكي من ناحية أو الاستفادة من وجوده من ناحية أخرى.

ويتأكد من خلال هذه الأدوار المشار إليها ثمة تباين داخلي في بنية غالبية

الأدوار فلا الدور الأوروبي واحد، ولا الدور العربي موحد ولا دور دول الجوار أو حتى الدور العراقي إجمالاً متماسك، فهذه الأدوار المتباينة تحوي أدوار فرعية عديدة تعمل في حركتها إلى حد التناقض أحياناً بسب بالمصالح المتباينة والحقائق، وأحياناً أخرى بسبب التدفق الهائل للحقائق التي تفرض مصالح جديدة أو أدوات وتوجهات جديدة، بهذا المفتتح سوف نحاول تأمل العلاقات الأمريكية ـ العراقية وتحولاتها من الحاضر إلى المستقبل وذلك وفقاً للمحاور التالية:

إضاءة تاريخية:

عانى العراق من هيمنة الاستعمار البريطاني منذ بداية القرن الماضي وبعد قرون من الهيمنة العثمانية، وحتى حاول الإنجليز تكريس بقاءهم العسكري في العراق ومواصلة احتلال مطارات الحبانية والشعيبة لأجيال طويلة عبر معاهدة بورتسموث عام ١٩٤٨ التي حاول تمريرها صالح جبر (رئيس الوزراء آنذاك)، هب الشعب العراقي تحت القيادة المرجعية الشيعية، وأسقط تلك المعاهدة.

وبعد ستين عام من ذلك التاريخ، يتم استهداف العراق بمحاولات فرض معاهدة استعمارية جديدة ولكن هذه المرة من الأمريكان بدلاً من الإنجليز، وبتوقيع إعلان المبادئ بين الرئيس الأمريكي جورج بوش ورئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، يكون العراق قد دخل مرحلة جديدة من العلاقات الأمريكية ـ العراقية من جهة والعلاقات العراقية بالمجتمع الدولي من جهة أخرى، وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بتحرر العراق في البند السابع من ميثاق الأمم المتحدة وبخاصة المواد ٣٩ إلى ٤٢ الخاصة بفرض العقوبات، والتي ظل العراق يخضع لها منذ صدور القرار ٦٦٠ أثر غزو الكويت في ٢ أغسطس ١٩٩٠ وحتى الآن.

وسيتبع إعلان المبادئ جولة مفاوضات رسمية بين بغداد وواشنطن، ومن المقرر أن تنتهي بتوقيع معاهدة طويلة الأمد قبل ٣١ يوليو ٢٠٠٨، وهو موعد

خفض عدد القوات الأمريكية في العراق ـ الفرق الخمسة التي استقدمت لتعزيز القوات الأمريكية في عام ٢٠٠٧ ـ حسب الجدول الزمني الذي وضعه الرئيس بوش في سبتمبر ٢٠٠٧.

ويشمل نطاق المعاهدة حسب الإعلان، العلاقات المستقبلية بين البلدين السياسية والأمنية والاقتصادية التي ستمنح الولايات المتحدة امتيازات كبيرة جداً، وكما ينبغي التأكيد على أن مهمات الاحتلال في أي بلد في العالم ومهما كانت أطر واتفاقات وطريقة تواجدها تنصب بالأساس على تنفيذ مصالح بلدانها وتمرير مخططاتها والتي في مقدمتها بالنسبة للعراق ضمان الهيمنة الأمريكية على مصادر ثروته النفطية.

حوزة النجف والدور السياسي في العراق:

النجف والمحتل بالأمس:

يمتد تاريخ الحوزة العلمية في النجف الأشرف إلى ما يقارب ألف سنة فقد دشن الدراسة فيها الشيخ أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي المتوفى سنة ٤٦٠هـ بعد أن اضطر للهجرة إليها من بغداد عام ٤٤٨هـ اثر الاضطهاد الذي تعرض له على أيدي السلاجقة. ومنذ ذلك التاريخ أضحت النجف حاضرة علمية تحتضن طلاب العلوم الإسلامية المهاجرين إليها من شتى الأقطار وكان بعض الوافدين يتوطنون فيها فيما يعود آخرون إلى مواطنهم لممارسة التبليغ والدعوة والإرشاد والعمل على تأسيس حلقات للتعليم الديني في المساجد التي يخطبون فيها. وتعرضت الدراسة في النجف لحالات نمو وازدهار في مراحل تاريخية معينة كما تعرضت في مراحل أخرى لانحسار وضمور تبعا للتحولات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في العراق والمحيط الإقليمي للبلدان التي ترفد النجف بالتلامذة المهاجرين لطلب العلوم الدينية.

وبموازاة ذلك كانت تتوالد وتندثر حواضر علمية أخرى باستمرار في

حلب والحلة وجبل عامل في لبنان وأصفهان وكربلاء وقم وسامراء... وشبه القارة الهندية وآسيا الوسطى.

ومنذ القرن التاسع عشر أمست حوزة النجف الحاضرة العلمية الأوسع والأهم لاسيما بعد تبلور مؤسسة المرجعية وتدخلها المباشر في المنعطفات السياسية والاجتماعية في التاريخ القريب لإيران والعراق مثل نهضة المشروطة وصياغة دستور سنة ١٩٠٦م في إيران وقبلها حركة الاحتجاج الشعبي على امتياز شركة التبغ البريطانية ومقاومة الاستعمار البريطاني ١٩١٤ ـ ١٩١٧ وثورة ١٩٢٠ في العراق.

البداية من الحركة المقاومة للاستعمار البريطاني للعراق والذي بدأت في ١٣٣٣هـ / ١٩١٤م، وقد بدأت المعركة تأخذ طابعها الجذري في المقاومة منذ انتفاضة النجف الأشرف والتي أعلنتها المرجعية في ١٣٣٧هـ/ ١٩١٨م.

وقد كان موقف المرجعية آنذاك المتمثلة في سماحة الشيخ محمد تقي الحائرى الشهير بالشيرازي كانت شديدة الصلابة والوضوح والرفض والمقاومة للمحتل، وعندما حاولت السلطة البريطانية تعيين حاكم بريطاني للعراق يكون له مستشاروه من العراقيين، أطلق سماحته فتواه: «ليس لأحد من المسلمين أن ينتخب أو يختار غير المسلم لإمارة على المسلمين»[1].

كان سماحة السيد أبو الحسن الأصفهاني متأثرا تأثرا كليا بأستاذه الآخوند الخراساني بحيث كان يقتفى أثره ويقتدي بأفعاله، ولما لا فأستاذه واحد من الأعلام الأفذاذ المجاهدين في سبيل الله والباحثين عن العدل والحق وهو مضمون رسالة الإسلام، فقد كان سماحته (الخراساني) زعيما للحركة الدستورية المعروفة تاريخيا بالحركة المشروطة، تلك الحركة التي انطلقت في إيران وامتدت منها إلى سائر البلدان الإسلامية، والتي كانت تدعوا إلى مقاومة الاستبداد في الدولة (المستبدة) من أجل إقامة حكم دستوري يعتمد الشورى في إيران أولا،

شارك سماحة الآخوند الخراساني ورفاقه ومريدوه وطلابه مشاركة فاعلة في ثورة الشعب العراقي، التي عرفت في التاريخ بـ(ثورة العشرين)، وخرج مع الذين خرجوا للجهاد، كانت هذا المناخ السائد في العراق وسائر بلدان المسلمين، وكان سماحة السيد أبو الحسن الأصفهاني جزء من هذا المناخ وسائرا على هذا الدرب، ثابت على موقفه شاحذا لهمم المؤمنين، مجاهدا في سبيل الله، فحمل السلاح في ثورة العشرين في العراق، وذهب إلى ساحات الوغى والمعارك مع المقاتلين ولم يرجع إلى النجف إلا بعد إلحاح شديد وتوسل من زعماء الثوار، كما أن دور سماحته لم يتوقف عند العراق، بل شارك سماحته في الهيئة التي شكلت لتولى مهام الإعداد والتخطيط للعمل الجهادي ضد الروس إبان احتلالهم لشمال إيران ١٣٣٩هـ/ ١٩٢٠م[٣].

كما كان ﷺ صاحب موقفا شجاعا من غزو الأعراب الأجلاف الذين خرجوا من جهة نجد لبعض المدن والقرى العراقية، وفى القلب منها النجف وكربلاء ١٩٢٢.

وفى هذه الآونة دعا سماحة السيد أبو الحسن الأصفهاني الزعيمين الدينيين: الميرزا محمد حسين النائينى المرجع الديني في النجف الأشرف والشيخ مهدي الخالص المرجع الديني في الكاظمية المقدسة، فشكل معهما جبهة غايتها الدعوة العاجلة إلى عقد مؤتمر جماهيري في كربلاء، من أجل حشد الطاقات لجهاد الغزاة الإنجليز، وقد بدأ المؤتمر في الثالث من ابريل نيسان ١٩٢٢م، وأنهى أعماله في ٨أبريل / نيسان ١٩٢٢م، وقد حقق المؤتمر أهدافه الوطنية والسياسية والإعلامية مما آثار عليه غضبة البريطانيين فتحركوا لإفشاله، فلما لم يجدوا لذلك سبيلا، حاولوا حرفه عن وجهته السديدة، بيد أنهم أيضا لم ينجحوا، وتمكن المؤتمر من تحقيق النجاحات التاريخية، وعليه تم صياغة (الميثاق الوطني)، وكانت النتائج التي حصدت هو ما دعا إليه الميثاق الوطني:

إعادة دور العلماء القيادي بعد النكسة التي لحقت بالمجاهدين بثورة العشرين.

توحيد جهد علماء الشيعة بقيادة المراجع العظام وتقليص وتلاشى الخلاف بين علماء النجف والكاظمية.

حشد الرأي العام ضد المعاهدة (البريطانية ـ العراقية)، وتفويت الفرصة على سلطات الانتداب البريطاني لإرهاب الرأي العام العراقي.

ولم يكن هذا المؤتمر فعلا عارضا بل تطور وأخذ أشكالا جديد تناسب كل مرحلة من مراحل الصراع من أجل تحرير البلاد من الغزاة، وكان الفصل الآخر من فصول هذا الجهاد حين حددت حكومة النقيب الثالثة يوم ٢٤ نوفمبر/ تشرين ثاني ١٩٢٢، موعدا لبدء انتخابات المجلس التأسيسي لتمرير معاهدة الانتداب البريطاني على العراق، فتنبه لذلك سماحته وعلم مقدار ما تنطوي عليه نية المحتل من مكر وخداع، وعليه فقد عارض مسألة إجراء الانتخابات البرلمانية في ظل الاحتلال، حيث أن هذه الانتخابات ليست أكثر من خدعة لتمرير عملائهم، وفي عام ١٣٤١هـ/ ١٩٢٣م. تم إجراء الانتخابات الدستورية للملك فيصل الثاني بشكل صوري ومزيّف مما دفع بمجموعة من علماء الدين الشيعة إلى تحريم تلك الانتخابات، كان من ضمنهم آية اللهّ السيد أبو الحسن الأصفهاني وآية اللهّ الخالصي وآية الله النائيني، فأصدر نداء مدويا إلى الشعب العراقي طلب إليه مقاطعة الانتخابات المريبة في ظل المحتل وقد جاء فيه:

(... إلى إخواننا المسلمين... إن هذا الانتخاب تميت الأمة الإسلامية، فمن انتخب بعد ما علم بحرمة الانتخاب حرمت عليه زوجته وزيارته ولا يجوز السلام عليه)[٣].

ورغم أن هذه اللغة التي استعملها سماحته في الفتوى غير معهودة عند

مراجعنا من قبل، بيد أن سماحته أراد منها أن يكون الأمر حاسما وقاطعا ولا هوادة فيه.

ومع تصاعد الثورة التي أخذت تتخطى مناطق الجنوب العراقي لجأ الاحتلال البريطاني إلى أسلوب المناورة لتقويض الثورة، فأبدى للسيد الأصفهاني النية عن تقديم بعض التنازلات وإعطاء العراقيين بعض المطالب الهامة داعياً إياه للتفاوض حولها لكن الأصفهاني رد على هذه الدعوة بالرفض الحاسم لأي مفاوضة لا تتم على أساس الاستقلال التام للعراق موحداً بكل أراضيه، خاصة وأن البريطانيين قد أعدوا مشاريع عدة لتقسيم العراق[٤].

عجز البريطانيون عن تطويع الثوار الذين أجبروا الاحتلال على الدخول في مفاوضات معهم، وفي الوقت نفسه كانوا يستعدون للقتال، وأخيراً رضخ الإنكليز لمطالب الثوار، حتى إنهم قاموا بإعطائهم ثمن البنادق التي طلبوها كجزء من شروط التفاوض.

ولكن هذه الثورة لم تحقق أهدافها، وربما يعود ذلك إلى حالة الإنهاك التي لحقت بالمجتمع العراقي، فضلاً عن عدم رسوخ فكرة الجهاد في أذهان أكثر شيوخ القبائل المساهمة في الثورة وبذلك تمكن الإنكليز من إقصاء المرجعية عن دورها، ولعل ما كتبه مسئول بريطاني في هذا الشأن هو أفضل تعبير عن حقيقة ذلك «إن للأجيال اللاحقة من ساسة العراق أن يقدروا الجميل الذي يدينون به للبريطانيين في إنقاذهم من النجف»، ليتواصل دور الإنجليز المتنامي إلى: تشكيل نخب علمانية متغربة، إكمال الاحتلال، تشكيل الحكومة المؤقتة، تنصيب الملك فيصل.

ولم يكتفي سماحة السيد أبو الحسن الأصفهاني ﷺ بذلك بل قاد تظاهرة تضم أكثر من خمسين عالما وفاضلا من الحوزة العلمية في النجف إلى كربلاء احتجاجا على معاهدة الانتداب، وساند التظاهرة هذه إضراب عام في كافة مدن

جنوب العراق، وخصوصا النجف وكربلاء والكاظمية، ولما عجز المحتل أن يوقف الإمام وزملائه من العلماء، أوعز إلى عملائه في الحكومة العراقية بقمع التظاهرة واعتقال العلماء وتسفيرهم إلى إيران، وقد قام بتنفيذ تلك الجريمة واحد من المتعصبين الطائفيين، وهو عبد المحسن السعدون ـ ربيب تركيا ـ وعدو الشعب العراقي.

ومن المعلوم أن السعدون تلقى تعليمه في تركيا بالمدرسة الحربية شأنه شأن ياسين الهاشمي ونورى السعيد وجميل المدفعي وعلى جودت الأيوبي ورءوف الكبيسى وجعفر العسكري، وقد تحرج السعدون من المدرسة الحربية التركية برتبة ملازم، ثم ترقى في مسلكه العسكري إلى حين انتخابه في مجلس المبعوثين ليصبح نائبا فيه.

بعد انتهاء الحرب عاد السعدون إلى العراق كأحد الرجالات القريبة من السلطة في عهد الملك فيصل الأول (١٨٣٣ـ١٩٣٣)، إذ أصبح وزيرا للعدل لأول مرة عام ١٩٢٢، ثم وزيرا للداخلية ثم تقلد الرئاسة في ١٧ نوفمبر/ تشرين ثاني عام ١٩٢٢م[٥].

كانت أهم مشكلة التي واجهت السعدون خلال فترة حكمه هي تلك القوى الثائرة في النجف وتوابعها، أما الملك فيصل الأول فقد خيب ظن المراهنين على استقامته وعدله فانصرفوا عنه وانضموا إلى موقف سماحة السيد أبو الحسن الأصفهاني، وأستاذه النائيني فهما يريان أولا أن فيصل الأول رجل طائفي وهو مقترح من قبل ونستون تشرشل في مؤتمر القاهرة فضلا عن فشله المريع في إدارة سوريا حين كان ملكا على سوريا معينا من الحكومة البريطانية! وثبت سوء ظن السيد أبو الحسن بفيصل الأول ففي يوم وضع التاج على رأسه في قلعة القشلة، فألقى خطابه الأول، وجاء فيه بلسان فصيح لا لبس فيه وهو (العراق دولة سنية تسوس أكثرية من الشيعة الغوغاء)[٦].

وبعد ثورة العشرين واصلت المرجعية المتمثلة بالأصفهاني والنائيني دورها المقاوم للانتداب، فرفضت البيعة للملك فيصل الأول، الذي عينه الإنكليز ملكاً على العراق ما لم يتحقق الاستقلال التام والناجز للعراق مسبقاً.

وعودة إلى عبد المحسن السعدون منظر التربية الطائفية في العراق، وقد هدد مدينة النجف بالتأديب (كذا)؛ إذا لم تستجب لوزارة الداخلية وتسلم رجال الدين؛ وزعم أن رجال الدين الشيعة أجانب يحفظون الولاء لإيران، ونسي هو انه يحفظ الولاء لتركيا وانه حين قدم من تركيا إلى العراق لم يلبث سوى أسبوعين حتى استوزر(!!)، وحين انتحر إثر انكشاف عمالته للإنجليز والترك وجدت وصيته التي وجهها إلى ابنه علي مكتوبة باللغة التركية! فمن هو الأجنبي؟.

وعموما لقد أرسل السيد أبو الحسن الأصفهاني رسالة جريئة إلى السعدون وكان لون السعدون مائلا إلى السمرة فقال له (... من أين لي بعصا المتنبي التي استعملها مع جدك الإخشيدي؟ يا سعدون أنا هاشمي وجدي رسول الله صلى الله عليه وآله فمن أنت ومن هو جدك؟! ستثبت لك الأيام يا سعدون انك اقل شأنا من أن تهدد مدينة العلم والجهاد النجف وإنك أهون على الله وعلى عباده من بعوضة تلسع ولا تنجع! فاتق الله عبد المحسن ولا يكونن قلبك اسوَد كوجهك...)[٧].

وعقب هذه الأحداث تم إبعاد سماحة السيد أبو الحسن الأصفهاني إلى إيران وبقى فيها قرابة سنة، وبعد تدخلات كثيرة ومناشدات سياسية عربية وإسلامية، وتظاهرات صاخبة في العراق وإيران والهند من هذا العمل المشين الذي طال كرامة العلماء على رأسهم سماحة السيد الأصفهاني، لم تجد السلطة بد من إعادة السيد إلى العراق بعد أن أخذت تعهدا منه بعدم التدخل في الشؤون السياسية في العراق.

غير أن السيد وهو الرجل الذي لا يحيد ولا يميل لم تكسره النوائب والشدائد وبقى كالطود أنف شامخ، وحين رأى الابتزاز الاستعماري صريحا يكال على العراق بوساطة عملائها الحكام، فعندما ثار رشيد عالي الكيلاني رئيس وزراء العراق في العهد الملكي سنة١٣٦٠هـ/ ١٩٤١م. انبرى سماحة السيد الأصفهاني وأصدر فتوى تؤيد الحركة وتدعمها في مواجهة الإنجليز، وهذا نصها:

(بسم الله الرحمن الرحيم... السلام على كافة إخواننا المسلمين، واخص العراقيين منهم. إن الواجب الديني يقضى على كل مسلم بحفظ بيضة الإسلام، وبلاد المسلمين بقدر استطاعته، وهذه البلاد العراقية المشتملة على مشاهد الأئمة ومعاهد الدين يجب علينا جميعا محافظتها من تسلط الكافر، والمدافعة عن نواميسها الدينية، فإلى هذا أحثكم وادعوكم وفقنا الله وإياكم للإسلام إن شاء الله تعالى. ٦ربيع الثاني ١٣٣٨هـ، أبو الحسن الموسوي الأصفهاني)[٨].

وبعد فشل الانقلاب دخلت القوات البريطانية إلى العراق بحجة حفظ قواعدها العسكرية، وعلى اثر دخولهم فشلت هذه الحركة وفرّ رشيد عالي إلى إيران، وعاد عبد الإله ونوري السعيد إلى العراق بعد لجوئهما إلى الأردن، وذلك تحت حماية القوات البريطانية، وأصبح سماحته مهددا بالإعدام، ولم يمنعهم من نيتهم هذه غير غضب الجماهير، ومكانة سماحة السيد التي ملئت الآفاق في كل العالم الإسلامي شرقا وغربا.

الاحتلال الأمريكي الآن:

أمريكا ومستقبل العراق:

يتجاوز العامل الأمريكي في مستقبل العراق دوره الموضوعي في إستراتيجية عامة تجاه المنطقة إلى عدة اعتبارات انتخابية وداخلية ونخبوية وفكرية

وامبريالية، وسيكون لهذه السياسات والمعطيات تأثير كبير على مستقبل العراق.

ومن لزوم فهم مستقبل العراق يجب فهم الأفكار الأمريكية التي تحكم سياساتها واتجاهاتها، فالحرب في العراق على حد وصف رامسفيلد «حرب أفكار».

وتتبنى الإدارة الأمريكية فكر (ميشيل فوكوه) في تأسيسها لمرحلة جديدة وثقافة جديدة، من حيث أن الكوارث تؤسس لمرحلة جديدة وكذلك ثقافة جديدة، فالعراق من هذا المنظور يجب أن يكون صحراء مليئة بالنفط، وتخلو من كل وسائل الحضارة ومنتجاتها وأدواتها كما هو في الصورة الإستشراقية التاريخية للمستعمرين الذين فتحوا أراض وبلاد فقيرة ومعدمة تفضل على أهلها الاستعمار بالتعليم والمدارس والمطارات... الخ.

ويؤكد ذلك الجنرال الأمريكي «روغان» حين أقيل من منصبه كقائد للقوات الجوية في حرب الخليج عقب تصريحاته التي فضح فيها خطة تدمير العراق بالضربات الجوية في ١٥/ ٩/ ١٩٩٠ مزايداً على تصريحات الجنرالات التي كانت تظهر على فترات متقطعة أثناء الأزمة ومفادها أنه يجب (إخراج العراق من القرن العشرين) ذاهباً «دوغان» إلى أبعد من ذلك بكثير عندما قال أنه يجب (إعادة العراق إلى العصر الحجري).

فالخطط والسيناريوهات تفصح عن ذلك، فالمعاهدة الأمريكية العراقية خير دليل على الممارسة الأمريكية في العراق وبالتحديد في قطاع النفط ومحاولة أمريكا الضغط لتشريع القانون العراقي للنفط.

توقعات استقرار العراق من المنظور الأمريكي:

أن ما أعلنته الإدارة الأمريكية من أهداف طموحة بالعراق السلمي الديمقراطي الموحد لا يمكن إحرازها إلا بعد أمد بعيد، وقد لا تحدث، إذ أن الحيلولة دون وقوع كوارث بالبلاد والحفاظ على بعض الاستقرار السياسي باتت

هي الأهداف الأكثر واقعية.

وتتمثل هذه الرؤية في سيناريوهات خمسة:

أولاً: زحف طويل نحو بناء الدولة:

يرسم هذا السيناريو عراق يتحرك بخطوات متعثرة في اتجاه بناء دولة شاملة، إذ يقوم زعماء الشيعة والأكراد تنازلات للسنة تتمثل في الاتفاق على عدم تكوين منطقة كبرى يهيمن عليها الشيعة، وإقرار توزيع أكثر عدالة للعوائد النفطية بما يخدم جميع الطوائف العراقية، والتخفيف من حدة تكفكيك حزب البعث.

ويتميز هذا السيناريو بطابع إيجابي، وستعمل الولايات المتحدة لتعزيز إمكانية تحقيقه، لكن من الشروط الضرورية اللازمة مسبقاً لتحققه:

الاتفاق على عدم بناء منطقة يهيمن عليها الشيعة جنوب العراق، وتوزيع عوائد النفط بصورة أكثر إنصافاً، وتخفيف حد عملية نزع الصبغة البعثية عن الدولة العراقية.

وستشجع واشنطن ـ بالتعاون مع الحكومة العراقية ـ الدول المجاورة للعراق على الامتناع عن التدخل في شؤونه الداخلية، وخلق مسافة بين الشيعة العراقيين وطهران من خلال تأييدها للحوزة العلمية والعناصر الإسلامية المعتدلة الأخرى، كما ستزيد من تعاونها العسكري مع العراق إلى جانب تعاونها مع حلف الناتو في مجال تدريب القوات العراقية، وستركز كل من واشنطن وبغداد على المقاتلين الأجانب داخل البلاد.

ثانياً: تفويض العملية السياسية:

طبقاً لهذا السيناريو تفشل العملية السياسية العراقية في الحفاظ علي وحدة البلاد، وتكون المحصلة النهائية تشكل مجموعة من الإقطاعيات، ورغم بقاء

الكتلتين الشيعية والكردية ـ وهما أكبر كتلتين على مستوى البلاد من حيث الحجم ـ فإنهما تفتقران إلى القدرة على تمثيل مصالح أفرادهما بفاعلية جراء الصبغة الطائفية التي باتت تسود الوزارات، وبصورة عامة، تتسم الحكومة العراقية بالضعف والعجز في توفير الخدمات على المستوى الوطني، وتتفاقم الانقسامات بين الجماهير على امتداد الخطوط العرقية والطائفية، ويعاني السنة في التهمتين مع توافر خيارات ضئيلة أمامهم.

أما عملية تفكيك حزب البعث فتكتمل، ويصبح تواجد السنة غير مرحب به إلا داخل مناطق تركزهم، وبالنسبة لحركة التمرد السنية فإنها تتسم بالكثافة في بدايتها فقط، حيث تعجز في الدخول في منافسة عسكرية مع الميليشيات الكردية والشيعية الأكثر تنوعا والأفضل اعتمادا. وسوف تشهد المناطق المختلفة عمليات تطهير عرقي، ومع تفاقم الانقسامات تتحول العاصمة بغداد إلى صورة من بيروت أثناء الحرب الأهلية، حيث تساعد العصابات الميليشيات في فرض الحدود الفاصلة بين مناطق نفوذ مختلف الطوائف. وتقسم البلاد فعلياً إلى ثلاث مناطق، وهو ما يلحق المزيد من الضعف بالحكومة الوطنية ويقلل من أهميتها. وستعمل واشنطن وبغداد على «تقليص النفوذ الإيراني» من خلال دمج الميليشيات المختلفة في قيادة وطنية أكثر اتساقاً، وستعملان كذلك على تناول القضايا الحدودية بالتعاون مع الدول المجاورة.

ثالثاً: السقوط في الجحيم:

يكون هذا السيناريو عندما تتحول «حركة التمرد إلى حرب إقليمية»، فلا يدخل العراقيون تغييرات على الدستور، وتتنامى قوة الميليشيات وتتزايد مسئوليتها في الحفاظ على النظام، وتسفر الانقسامات الطائفية والعرقية عن ظهور منطقة يهيمن عليها الشيعة تماماً بالجنوب يمكن وصفها بـ«شيعستان» في الوقت الذي يتنامى فيه النفوذ الإيراني بهذه المنطقة وسعياً من جانبها للحيلولة

دون تكرار هذا السيناريو من قبل الأكراد تبرم أنقرة صفقة تتعهد بمقتضاها بعدم التدخل في كردستان المستقلة فعلياً (بما في ذلك كركوك)، واستمرار العلاقات التجارية عبر الحدود، مقابل حماية التركمانيين، وعدم السعي لتغيير الحدود القائمة. وداخل المجتمع الشيعي تؤدي الحاجة لاختيار خليفة لآية الله «علي السيستاني» إلى اندلاع صراع علني على السلطة داخل الجنوب الشيعي، يعقب ذلك صعود آية الله «عبد العزيز الحكيم» رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق بمباركة طهران، وأفول نجم الزعيم الشيعي «مقتدى الصدر»، وفي تلك الأثناء تقيم الميليشيات الشيعية بالمنطقة نقاط تفتيش حدودية، وتعمل على طرد السنة في بغداد. أما واشنطن فستعمد إلى استغلال سياسة «العصا والجزرة» تجاه طهران لتثبيطها عن خوض أية مغامرات فيما يخص العراق، علاوة على إعادتها لنشر قواتها وإعادة بعضهم إلى الوطن، وتمركز بعض القوات المتبقية في المناطق الكردية والكويت، وستعمل واشنطن وبغداد على ضمان مساعدة كل من تركيا والكويت والسعودية للحيلولة دون انزلاق المنطقة إلى هوة الحرب.

رابعاً: الجيران يقدمون العون:

يرسم هذا السيناريو صورة عراق مستقر نتيجة الجهود الدبلوماسية التي بذلها جيرانه، وهو ما يسمح لواشنطن بتقليص حجم قواته بالبلاد. وتجد واشنطن نفسها محصورة بين ترددها حيال التدخل في الصراعات العرقية والطائفية ـ وهو ما يجعلها عاجزة عن توفير الأمن ـ وخوفها من أن يسفر انسحابها عن تنامي العنف. ورغم أن هذا السيناريو يتضمن تعاون أمريكا مع كل من طهران ودمشق فإن واشنطن ستدعمه من خلال التشجيع على إسقاط الديون عن كاهل العراق، والتعاون الجوي مع سوريا لممارسة ضغوط على إيران، وهو ما يستلزم تجميد قانون محاسبة سوريا، وتقليص ضغوطها على السعودية،

وتدريب وتجهيز قوات الشرطة والجيش العراقيين، وبناء تواجد عسكري بدلاً من اقتصار هذا التواجد على القوات الأمريكية.

خامساً: اللبننة:

تتحول بغداد إلى بيروت جديدة، ويصبح العراق لبنان آخر، وتضطلع إيران بالدور السوري ـ السابق في لبنان ـ في أعقاب انتهاء حرب أهلية مريرة تنهك جميع الأطراف. أما الولايات المتحدة فتقلص حجم تواجدها العسكري.

وفي الوقت الذي تبقى فيه الميليشيات على النظام بالمناطق الكردية والشيعية تزداد صعوبة الحفاظ على وحد الصف الشيعي، وتخفق الميليشيات الشيعية التي باتت تهيمن على قوات الأمن العراقية في القضاء عليها، ويعجز القادة السياسيون الشيعة في صيغة مقبولة للتسوية والتشارك في السلطة، وتصبح الهيمنة داخل المثلث السني وبغداد لسنة والعناصر الإجرامية والميليشيات المحلية.

وعلى الجانب الآخر، توجه إيران جزءاً هائلا من عوائدها النفطية لتنمية قدراتها العسكرية، وتولي أنصارها من الشيعة دعماً خفياً، ويتطلع القادة السياسيون الشيعة ببغداد نحو إيران للمساعدة، بما في ذلك الاضطلاع بالوساطة في النزاعات بين الزعماء الشيعة، ويصبح الدور الإيراني في توفير الأمن بالعراق بمثابة سر معروف غير معترف به من قبل أي من الأطراف المعنية أو الولايات المتحدة، ولا تبدي أية دولة أخرى بالمنطقة الاستعداد أو القدرة على احتواء القتال والحفاظ على بعض الأمن بالبلاد. وإدراكاً منها لتفضيل طهران للاستقرار في العراق، تتساهل واشنطن حيال الدور الإيراني في الحفاظ علي السلام. هذا السيناريو يخفض السقف الأمريكي بالعراق، فبدلاً من الإبقاء عليه موحداً فستسمح للعراق بالتفكك مع وجود أكبر قدر ممكن من النفوذ الإيراني بالجنوب الشيعي، وبدلاً من توافر حكومة مركزية قوية وديمقراطية ودستورية تمثل جميع الفئات فلن تتواجد بالبلاد سوى سلطة مركزية ضعيفة تخضع للنفوذ الإيراني

بصورة بالغة.

وسعياً منها لتكيف مع النفوذ الإيراني في بغداد والجنوب الشيعي، ستعمد واشنطن غلى توسيع دائرة تواجدها ونفوذها بالمناطق الكردية في الشمال، كما ستشجع الدول العربية خاصة الصعودية والأردن ـ على مساعدة الجهود السنية لتوسيع نفوذها والتصدي للسيطرة الإيرانية.

ثمة تساؤل يطرح نفسه اليوم هو: ما الذي ينبغي عمله لتمكين عملية خفض قوات الولايات المتحدة من الاستمرار بعد الوصول إلى مرحلة نشر القوات الإضافية وإلى الحر الذي يحافظ على مصالح الولايات المتحدة؟.

ويحصر لنا تقرير «فرصة للتغيير في العراق» الصادر عن معهد الولايات المتحدة للسلام، مجموعة المصالح العليا للولايات المتحدة وهي:

١ ـ منع العراق من أن يصبح ملاذاً أو منبراً للإرهابيين الدوليين.

٢ ـ استعادة مصداقية وهيبة وقدرة الولايات المتحدة على التصرف عالمياً.

٣ ـ تحسين الاستقرار الإقليمي.

٤ ـ تحديد وإعادة توجيه النفوذ الإيراني.

٥ ـ الحفاظ على عراق مستقل كدولةٍ واحدة.

ويمضي التقرير وفي معرض حديثه من التعاون الأمريكي مع الميليشيات السنية، وهذا العمل سوف يوتر علاقات الولايات المتحدة مع القيادة الشيعية الوطنية، والتي هي بحاجة إلى إقناعا لدمج هذه القوات السنية مع الجيش والشرطة العراقيين بينما يتم في نفس الوقت إدخال المزيد من القادة السنة في العملية السياسية. وسوف يأتي النجاح في التعاون الوثيق للولايات المتحدة مع قادة سنة محليين. وفي معرض الحديث عن إعادة المصداقية إلى الولايات المتحدة يقول التقرير: إن استعادة ثقة العرب ـ وخصوصا مصر والسعودية ـ هو شيء حيوي ومفيد بشكل خاص في تقدم الولايات المتحدة في عملية السلام في

الشرق الأوسط، ويمكن أن تكون مبيعات الأسلحة المقترحة مفيدة... الخ

ويذهب التقرير إلى أن هذه المصالح سابقة الذكر تمثل تحولاً مهماً عن الأهداف التي حددها مجلس الأمن القومي أثناء انتصار الإدارة الأمريكية عام ٢٠٠٥ في إستراتيجية العراق. وبينما تكون أهداف الإدارة قد تغيرت فمن المفيد تكوين دعماً محلياً ودولياً لإبقاء التغيير جلياً.

ولأهمية هذا الموضوع لكل صناع القرار وكل مهتم بالشأن العراقي العام، لأنه يلقي مزيداً من الضوء على السياسة الأمريكية في العراق خلال الفترة القادمة، ويبين كيف سيكون التعامل الأمريكي مع القضية العراقية في المستقبل القريب.

١ ـ منع العراق من أن يصبح ملاذاً أو منبراً للإرهابيين الدوليين:

بالإضافة غلى دعم الجيش والشرطة العراقيين، يجب أن تستمر الولايات المتحدة في الاشتراك مع القوات السنية الأهلية والسكان المحليين لمطاردة تنظيم القاعدة في العراق، ومن تناقص عدد الهجمات الإرهابية على مدى الفترتين المتوسطة إلى البعيدة القادمتين. وستحتاج الولايات المتحدة أيضاً إلى الاحتفاظ بقوات ضاربة خاصة في العراق، تكون مرتبطة مع هيئة لتجميع المعلومات الإستخباراتية الفعالة.

٢ ـ استعادة مصداقية وهبة وقدرة الولايات المتحدة على التصرف عالمياً:

لقد ألقت الأزمة المستمرة في العراق ثقلاً هائلاً على مصداقية الولايات المتحدة وهيبتها وقدرتها على التصرف على نطاق العالم. إن إكمال حملة العراق بطريقة تخدم مصالح الولايات المتحدة يعد شيئاً مهماً. وقد أضعف الجهد في العراق مصالح كثيرة جداً للولايات المتحدة في أماكن أخرى في العالم وجعلها في خطر. وقد قيدت الولايات المتحدة كثيراً قدرتها العسكرية للرد على الحالات

الطارئة في الأماكن الأخرى، ومنها أفغانستان، وخفضت قوتها الأساسية في كوريا الجنوبية وأماكن أخرى إلى أقل في المستوى المطلوب وذلك من أجل الحفاظ على المصداقية. وأصبحت إمكانية استعادة أمريكا لقدرتها العسكرية الكاملة شيئاً صعباً.

٣ ـ تحسين الاستقرار الإقليمي:

إن النتائج المتواضعة حتى الآن للحوار مع جيران العراق ومن الحوار فيما بينهم لا يمكنها أن تعزز جهد الولايات المتحدة في العراق. ولكن ستكون هناك إمكانيات من منتدى فعالاً يضم اللاعبين الإقليميين المهمين إذا كانت عملية استقرار العراق هي الأولوية الواضحة بالنسبة للولايات المتحدة.

ومثل هذا المنتدى سوف يكون حيوياً لتطوير خطة متناسقة تؤدي غلى تقارب السياسة، وخصوصاً في منع تدفق الدعم إلى المتطرفين.

إن سوريا وإيران مهمتين بعملية الاستقرار الإقليمي ـ وتحتاج الولايات المتحدة إلى تنظيم أولويات مصالحها الإستراتيجية مع هاتين الدولتين وتقرر الثمن الذي تريد أن تدفعه مقابل تعاونهما. إيران، التي تتقوى بشكل كبير بسبب أزمة العراق، ثم مناقشة موقفها في أدناه. أما سوريا فهي في وضع أضعف من إيران لكنها سوف تطالب باستئناف المحادثات حول مرتفعات الجولان. وينظر إلى هذا الترتيب منذ أمد بعيد على أنه جزء من عملية السلام في الشرق الأوسط. ولم يبدأن سوريا قد ربطت بين موضوع العراق والتحقيق في قضية الحريري أو لبنان. ويجب أن لا تسمح هذه المواضيع بأن تقف في طريق الحوار بين الولايات المتحدة وسوريا حول العراق.

وزيادة انخراط المجتمع الدولي في العراق مهم لمنع توسع الحرب في المنطقة. وإن وجود الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي فيه حاسم في مجال الإمكانيات التي يجلبانها والإشارة التي يرسلها وجودهما. القرار الجديد ذو

الرقم (١٧٧٠) لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة هو خطوة جيدة ولكن الأمم المتحدة لا تزال مترددة حيال العراق.

وهناك حاجة لعمل الكثير لتمكينها من تنفيذ مسؤولياتها الجديدة وتمكين الاتحاد الأوروبي من تفعيل في بناء الدولة. ولرئيس بعثة الأمم المتحدة الجديد في العراق دور حيوي، وكذلك للوجود الواسع للإتحاد الأوروبي فيه.

٤ ـ تحديد وإعادة توجيه الدور الإيراني:

إن إيران بالتأكيد ستبقى هي المؤثر الأكبر تقريباً في العراق من بين كل جيرانه وذلك بفضل الحجم والموقع والقوة التي تتمتع بهم بالإضافة إلى الروابط الدينية والتاريخية التي تربطها به ـ ومع كون الشيعة العراقيين يتميزون عن الإيرانيين في نواح عدة ويسيطرون على أكبر المقدسات الإسلامية الشيعية، فقد كان هناك انتقالاً للناس والأفكار والبضائع عبر الحدود بين البلدين على مدى التأريخ. وقد أمضت عناصر مهمة من الطيف السياسي الشيعي العراقي وقتاً طويلاً في إيران ولا يزالون لحد الآن يحصلون على الأموال والمساعدة العسكرية من طهران.

وفي حين لا تستطيع الولايات المتحدة أن تمنع إيران من أن يكون لها بعض النفوذ في العراق، فإنها سوف تسعى إلى تحجيم السيطرة السياسية الإيرانية، وخصوصاً في الجنوب، وغلى إقامة دولة عراقية مستقلة ذات سياسة ـ ويجب أن تعمل سياسة وأفعال الولايات المتحدة على تشجيع إيران على الاقتناع بأن ضمان مصالحها يتم عن طريق التعاون مع قوى إقليمية أخرى بجهد مشترك لضمان الاستقرار في العراق وطالما تبقى الولايات المتحدة وإيران مشغولتان في نزاع عديم الفائدة من أجل النفوذ، فسوف يبقى العراق في حالة اضطراب وستعجز الولايات المتحدة عن التقدم وإحراز النصر في العراق.

وإن كان بعض الخبراء يؤكدون على أن تعاون إيران يتطلب تغييراً رئيسياً

في ديناميكية العلاقات الأمريكية ـ الإيرانية، تغييراً يشمل سياسة الولايات المتحدة ويتجه نحو «**مساومة شاملة**» يمكن فيها تخفيض العقوبات على إيران واستعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما. ويعتقد آخرون بأن هذا الخيار سوف تتبعه مخاطر غير مقبولة مع توقع إحراز القليل من النجاح.

٥ ـ المحافظة على عراق مستقل كدولة واحدة:

ثمة نقاش حول الدرجة المقبولة من اللامركزية للدولة العراقية، وما إذا يجب أن تكون على أساس طائفي أو جغرافي. ويجب أن تسعى الولايات المتحدة إلى المحافظة على عراق مستقل كدولة واحدة، وترك مسألة اللامركزية أو الفصل الطائفي للعراقيين أنفسهم وسوف يتطلب الحفاظ على العراق كدولة واحدة إلى توافق سياسي حول مسائل رئيسة، مثل حكم مهني وفعال بصورة أكبر على كل المستويات، وتشكيل قوات أمن وطنية غير طائفية، تشمل كلاً من الجيش والشرطة.

إن الحكومة العراقية ومجلس النواب بعيدين كثيراً في قدرتهما للتوصل إلى التسوية السياسية المطلوبة. إن الدور الآن للأمم المتحدة لكي تبدأ مفاوضات مكثفة على أعلى المستويات السياسية، وبدعم من الولايات المتحدة والقوى الخمس الأخرى بالإضافة إلى جيران العراق، وسوف لن يسمح بانتهاء هذه المفاوضات دون التوصل إلى اتفاق على مواضيع رئيسية تشمل تقاسم السلطة وتعديل الدستور... الخ هذه المواضيع المطروحة على الأجندة العراقية.

وتحتاج الحكومات العراقية في كل المستويات إلى أن تكون احترافية. ويجب أن تشكل على أساس الكفاءة والمهنية وليس على أساس الطائفة والحزب السياسي عند تعيين أو إقصاء المسئولين. وإن تنظيم تقاسم السلطة سوف يتطلب قرارات مشتركة من الجميع وإنهاء المخاصمة الطائفية والحزبية في عملية إسناد الوزارات للأشخاص.

ما العمل لحل الأزمة في العراق؟

لقد اعترفت إدارة بوش أخيراً باستحالة الوضع الراهن في العراق على مبدأ «**مواصلة المهمة**». فقد تدهور الوضع في العراق والذي برز من خلال تصاعد موجات العنف في بغداد في مدن أخرى عراقية.

العراق يقف اليوم على تقاطع نزاعين. الأول، داخلي وهو نتيجة للفراغ في السلطة الذي خلفه نجاح الإدارة الأمريكية في الإطاحة بصدام حسين ثم فشلها في إحلال الأمن وإقامة دولة عراقية قوية. أما الثاني، فإقليمي ويأتي نتيجة تصاعد النفوذ الشيعي في إيران ليشمل كل المنطقة، من إيران على شبه الجزيرة العربية وصولاً للمشرق العربي. ونتيجة لذلك، يجدر بأي سياسة جديدة أن تعالج المسائل الداخلية والإقليمية.

يبدو اليوم العراق بلداً مفككاً يفتقد غلى سلطة مركزية. فحكومة الوحدة الوطنية منقسمة وضعيفة ولا يعود السبب إلى القيادة الرديئة لرئيس وزرائها نوري المالكي، بل لأنه لا يمكن لأي حكومة تضم فصائل تتنازع فيما بينها أن تكون قوية. كما لم يتعاف النظام الإداري العراقي بعد من الانهيار الذي تلا الاحتلال الأمريكي. فليست الشرطة إلا مجموعة من ميليشيات تنفذ أوامر عدد من الفصائل. أما الجيش العراقي، فهو أقرب إلى المؤسسة الوطنية والسبب في ذلك يدعو إلى أن القوات الأمريكية تشكل جزءاً لا يتجزأ من وحدته.

وتذهب «**مارينا أوتاواي**» مديرة برنامج الشرق الأوسط في «مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي» والتي تعمل كمستشارة لـ«مجموعة الدراسات حول العراق». إلى أن الإدارة الأمريكية إذا أرادت احتواء النزعات بتأليف حكومة وحدة وطنية إلا أن خطتها باءت بالفشل. واليوم، نحن بأمام مقاربتين مختلفتين للواقع العراقي. تقضي الأولى بتأليف حكومة قوية، أقل ديمقراطية وشمولية من الحكومة الحالية، وإما قادرة على إحلال النظام. أما الثانية، فتهدف إلى تقسيم

العراق إلى مناطق ذات حكم ذاتي. وليست فكرة الحكومة القوية غلا وخماً. ففي بلد تكثر فيه المجموعات المسلحة، لا تستطيع الحكومة أن تكون قوية إلا أن قواتها الأمنية قادرة على الهيمنة على جميع معارضيها؛ وهذه القوات غير موجودة حالياً في العراق.

ولا شك أن احتمال تقسيم العراق إلى مناطق مستقلة ذات حكم ذاتي بات اليوم احتمالاً حقيقياً وقد يكون حتمياً في الوقت الراهن. فالنزاعات المختلفة التي تعيق تعزيز السلطة المركزية في العراق تزيد من صعوبة إحلال الاستقرار في المناطق المنفصلة ووضع حد للعنف فيها. وتجدر الإشارة إلى أن عملية تأليف حكومة مركزية ملزمة بالتعامل مع المشاكل كافة في الوقت ذاته ووفق الآلية ذاتها، أما الحلول المناطقية فتتم تدريجياً منطقة تلو الأخرى.

وفي الواقع، سيقود أي حل مبني على التقسيم إلى تقاطع بين النزاعات العراقية الداخلية والنزاع الإقليمي المتصاعد بين السنة والشيعة. ففي عراق غير مركزي، ستلجأ المنطقة السنية إلى المملكة العربية السعودية، البلد السني الثري الذي يملك حدود طويلة مع العراق. وأمام تصاعد النفوذ الشيعي في المنطقة، لن تملك السعودية إلا خيار مساندة المنطقة السنية العراقية. ولا شك أن مساندة دول سنية غنية بالنفط في الخليج أمر بالغ الأهمية بالنسبة للعراقيين السنة إلا أن السعودية تلعب الدور الرئيسي في هذا السياق. أما سوريا، التي أولتها الولايات المتحدة الاهتمام الأكبر والذي حملتها مسئولية الفوضى التي تعم العراق، فتشكل عاملاً أقل أهمية فهي غير قادرة على منافسة السعودية في تأثيرها على السنة كما أنها لا تضطلع بأي دور في المناطق الشيعية.

أما المنطقة الشيعية ذات الحكم شبه الذاتي في جنوب العراق، فلن تعتمد من جهتها على التمويل الخارجي لأن معظم النفط العراقي ينتج فيها. إلا أنها ستحتاج إلى الدعم السياسي، ولا شك أن إيران هي المرشحة الأكبر. وقد

دعمت إيران ومازالت تدعم حتى اليوم الميليشيات الشيعية. ولن تدع إيران حداً لتدخلها في الشؤون العراقية بغض النظر عن موقف الولايات المتحدة.

والتوتر المتصاعد بين السنة والشيعة في المنطقة يكفل أن تكون الدول المجاورة، لا سيما السعودية وإيران أطرافاً أساسية في أي حل للأزمة العراقية.

يبقى الحل للوضع الذي خرج عن السيطرة أبعد من أن تجسده الولايات المتحدة وأكبر من أن تنفذه بمفردها.

النجف والمحتل اليوم:

كان من الأثر السلبي للاستبداد السلطوي فى العراق، أن ضرب بحزام من السرية على المجتمع الشيعي، وبالأخص مراجع التقليد والعلماء، حتى ظن البعض أن الشيعة وأهل العراق عبارة عن رعاية إذا سقط هذا الجلاد وجلاوزته سوف يسبح الناس فى بحور الفوضى والدماء هذا ما روجته أجهزته وبعض الأجهزة المعادية لخط آل البيت عليهم السلام، حتى أصبحت هذه الشائعات والخرافات حقيقة تماثل كل الحقائق (الخرافية) التي مازال الناس تلوكها وتتغذى عليه صباح مساء، كابن سبأ ومصحف فاطمة، والوحي الذي ضل الطريق فنزل على محمد (خطأ) بدل على!!

بيد أنه ما إن سقط الجبروت المتسلط المستبد فإذا لأهل العراق قيادة واعية، ومراجع متعددة تناقلتها الأنباء ما بين تلفاز ومذياع وصحيفة سيارة، حتى ارتفعت الأسئلة من هؤلاء؟ وأين كانوا؟و ما حالهم؟ وما مواقعهم من الشعب سنة وشيعة؟...

سارعت كل هذه الوسائل الإعلامية إلى الحصول على سبق صحافي والالتقاء مع بعض من هؤلاء أو كلهم، غير أن جميعهم اكشف أمرا عجيبا ـ وفى الوقت الذي يتسابق فيه كل السياسيون والمفكرون والروحانيون إلى وسائل

الإعلام المتنوعة ـ إن هؤلاء المراجع لا يحبون الإعلام.. اى أنهم ليسوا من عبيد الشهرة، فعندهم ما يشغلهم من دروس ومطالعات ومتابعة لشئون بلادهم، وتعليم أبنائهم الكبار والصغار، أما الإعلام والصحافة فتسند إلى واحد من التلاميذ أو الأبناء، وهذا هو رأى سادتنا ومراجعنا العظام.

سماحة آية الله العظمى الإمام السيد على السيستانى وسماحة أية الله النجفي وآية الله الحكيم وآية الله الفياض وغيرهم الذين يمثلون المرجعية في النجف لا يتحدثون إلى الصحافة، لا يقولون شيئا أمام وسائل الإعلام، أبناؤهم هم الذين يتحدثون ويدلون بآراء آبائهم، ولكن هذه الآراء تأتي باسم الأبناء. هنا القاعدة تتغير مع الإعلام، فعندما يصمت الآباء يتحدث الأبناء.

وفى الوقت الذي أمسكت المرجعية بزمام الأمور فى محاولة منها للخروج من النفق المظلم الذي أحدثه النظام البائد والاحتلال الجاثم، خرج بعض مما يدعى العلم الشرعي والنضال الوطني لينفخ فى نار الفتنة ويقسم العراق على الهوية والمذهبية بمعنى أنهم أثاروا سحب الفتنة والدخان لتحجب الرؤية وتعمى الأبصار.

أمام هذه الفتنة الهوجاء كان متوقعاً من علماء الإسلام أن يأخذوا دور التحذير والتنبيه، حتى لا تسقط الأمة في هذا الفخ الخطير، وأن يتحركوا سريعاً لمحاصرة الحريق المشتعل في العراق، حتى لا يمتد لهبه إلى سائر المناطق، ومن ثم العمل على مساعدة الشعب العراقي للخروج من محنته بأقل قدر من الخسائر والتضحيات.

وتنطلق هذه الفتنة من حال الاقتتال والمجازر اليومية الفظيعة في العراق، هذا الحال الذي يعرف الجميع دور الاحتلال الأمريكي البغيض في صنعه، كما يعرف الجميع الدافع السياسي للأطراف المشاركة فيه، حيث يسعى كل طرف لأخذ موقعه وحصته في الواقع العراقي الجديد، بعد عقود من الاستبداد وهيمنة

الحزب الواحد والقائد الفرد، الذي همّش وقمع الجميع، وصادر إرادة كل الشعب العراقي.

مع وضوح هذه الخلفية للأحداث المؤلمة في الساحة العراقية، إلا أن هناك إرادة وإصراراً على إثارة الفتنة الطائفية من خلالها، وتصويرها وكأنها احتراب مذهبي، والترويج لخطر داهم من قبل الشيعة على السنة ومن قبل السنة على الشيعة.

وفجأة سادت لغة طائفية فجة على اغلب وسائل الإعلام العربية، وأصبحت تضفي على مختلف الأخبار هذه النكهة، وتتصيّد الأنباء والمشاهد المثيرة في هذا السياق.

وتخندق كثير من كتاب الصحف والمجلات وراء متاريس طائفية، حتى بعض الليبراليين الذين كانوا يستسخفون التوجهات الدينية بشكل عام.

وتحولت خطب الأئمة في المساجد إلى منابر للتحريض الطائفي، مستدعية كل ما في التراث والتاريخ من رصيد للكراهية المتبادلة والصراع المذهبي.

أما مواقع الانترنت المهتمة بهذا الشأن فقد وجدت فرصتها الثمينة، وتحركت أسواقها بعد أن كانت تعاني من الركود والكساد.

وإذا كان الجميع ينطلقون من منطلقات واحدة وثابتة فإن العلماء يتحملون مسئولية تذكير الأمة بمبادئ دينها، وتوعيتها بأخطار التحديات المحدقة بها، وتبصيرها في مواجهة الفتن والشبهات.

يقول الله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَا ٱلتَّوْرَىٰةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ ۚ يَحْكُمُ بِهَا ٱلنَّبِيُّونَ ٱلَّذِينَ أَسْلَمُوا۟ لِلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلْأَحْبَارُ بِمَا ٱسْتُحْفِظُوا۟ مِن كِتَٰبِ ٱللَّهِ وَكَانُوا۟ عَلَيْهِ شُهَدَآءَ ۚ فَلَا تَخْشَوُا۟ ٱلنَّاسَ وَٱخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِى ثَمَنًا قَلِيلًا﴾.

والعلماء يمثلون دور الربانيين والأحبار في هذه الأمة، وواجبهم ﴿بِمَا ٱسْتُحْفِظُوا۟ مِن كِتَٰبِ﴾ أن يؤكدوا على مبدأ الوحدة الذي فرضته آيات القرآن المجيد،

وأحاديث السنة النبوية الشريفة، وأن يأخذوا دور الرقابة والشهادة على الواقع﴿ وَكَانُواْ عَلَيۡهِ شُهَدَآءَۚ ﴾ فيحذّرون من الفرقة والتنازع وفق توجيه كتاب الله تعالى، الذي يقول: ﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ ﴾ويقول: ﴿ وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْ ﴾ويقول: ﴿ وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفۡشَلُواْ وَتَذۡهَبَ رِيحُكُمۡ ﴾.

لكن المؤسف جداً انزلاق بعض العلماء واستدراجهم إلى أوحال الفتنة، ومشاركتهم بوعي أو غفلة في تأجيج إضرامها، عبر التعبئة وإثارة الضغائن والأحقاد، وفتح ملفات الخلافات العقدية والفقهية، وتجميع أوراق السقطات والأخطاء.

إنه لا يمكن إنكار وجود مشكلة هنا وخطأ هناك، بحدوث إساءة من طرف شيعي، أو تصرف سيء من طرف سني، كما أن تاريخنا وتراثنا الإسلامي مليء بمثل هذه الحوادث، والجراح الدامية، لكن هل هذا هو الوقت المناسب لفتح الملفات، وطرح الأوراق؟ ألا يعتبر ذلك صباً للزيت على نار الفتنة المتقدة؟ وتوسيعاً لرقعة اشتعالها؟ أليس ذلك نوعاً من تقديم الخدمة الممتازة لإنجاح مخططات الهيمنة الأمريكية بإحداث الفوضى الخلاقة ـ حسب وصفهم ـ في أرجاء المنطقة؟

وبمقدار ما يأسف الإنسان ويألم لمواقف بعض العلماء الذين انطلت عليهم الخديعة، وخذلهم الوعي، أو دفعتهم المصالح الشخصية والفئوية للوقوع في شرك الفتنة الخطير، فإن الإنصاف يقتضي الإشادة والتقدير للموقف الرسالي المسئول الذي جسده العلماء المصلحون الربانيون، وفي طليعتهم المرجع السيد السيستاني، هذا الرجل الذي ضرب أروع الأمثلة المعاصرة في التزام المبدئية، والحرص على وحدة الأمة، والتسامي على الجراح.

إن الجميع يعرف الظروف القاسية التي عاشها سماحة السيد السيستاني والحوزة العلمية في النجف الأشرف وامتداداتها في الشعب العراقي، في عهد

النظام البائد، والمقابر الجماعية، وأرقام الشهداء من الفقهاء والعلماء والخطباء، وحملات التهجير، ومآسي المعتقلات كلها شواهد واضحة لا تقبل الإنكار.

لكن سماحة السيد السيستاني بعد سقوط النظام ألجم أي نزعة للانتقام وأخذ الثأر في صفوف أتباعه، وأصدر أكثر من فتوى تحرّم أي نوع من أنواع الانتقام حتى نشر الوثائق التي تفضح أزلام النظام السابق وعملاءه، وحول نشر الوثائق التي تفضح عملاء النظام السابق أجاب سماحته: «لا يجوز ذلك، بل لابد من حفظها وجعلها تحت تصرف الجهة ذات الصلاحية».

فقد أجاب على سؤال حول من تأكد دوره المباشر في قتل الأبرياء من أزلام النظام السابق هل تجوز المبادرة إلى القصاص منه؟ أجاب سماحته: «القصاص إنما هو حق لأولياء المقتول بعد ثبوت الجريمة في المحكمة الشرعية، ولا تجوز المبادرة إليه لغير الولي، ولا قبل الحكم به من قبل القاضي الشرعي».

تجاه فتنة الإرهاب والتكفير:

حين بدأت فتنة الإرهاب والتكفير الطائفي في العراق، وأعلن الزرقاوي حربه علي شيعة العراق، واستهدافه لشخصياتهم ومناسباتهم الدينية، بمرأى ومسمع من الجميع، وبصراحة تامة، حيث توالت الاغتيالات والتفجيرات من عصابته والمتحالفين معهم، كالتفجير الذي استهدف شهيد المحراب سماحة السيد محمد باقر الحكيم بتاريخ ١ رجب ١٤٢٤هـ عند مرقد الإمام علي في النجف الأشرف، وكتفجيرات يوم العاشر من المحرم ١٤٢٥هـ في كربلاء، التي استهدفت مواكب المعزّين والزائرين، وما تلاها من تفجيرات الكاظمية وغيرها كالحلة والعمارة ومسجد براثا التاريخي في بغداد وصولاً إلى تفجير قبة الإمامين العسكريين في سامراء.

ولا شك أن هذه التفجيرات وما تسفر عنه من ضحايا ومجازر رهيبة، وما تشكله من انتهاك لحرمة المقدسات والشعائر الدينية للشيعة، كانت تفجّر

الغضب في نفوسهم، وتلهب مشاعر التحدي في أوساطهم، مما يدفع باتجاه الانتقام والقيام بردود فعل مشابهة، لكن وعي السيد السيستاني وحكمته منعت ذلك لوقت طويل، حيث كان يرفض اتهام أي جهة مذهبية، ويؤكد على التحلي بالوعي والحذر من الفئات المعادية لكل العراق ولكل المذاهب.

ففي رده على سؤال عن الموقف تجاه تهديدات الزرقاوي قال بيان صادر عن مكتبه بتاريخ ٢١ شعبان ١٤٢٦هـ، إن الهدف الأساس من إطلاق هذه التهديدات وما سبقها وأعقبها من أعمال إجرامية استهدفت عشرات الآلاف من الأبرياء في مختلف أنحاء العراق: هو إيقاع الفتنة بين أبناء هذا الشعب الكريم، وإيقاد نار الحرب الأهلية في هذا البلد العزيز، للحيلولة دون استعادته لسيادته وأمنه، ومنع شعبه المثخن بجراح الاحتلال، وما سبقه من القهر والاستبداد، من العمل على استرداد عافيته، والسير في مدارج الرقي والتقدم.

ولكن معظم العراقيين ـ ولله الحمد ـ على وعي تام بهذه الأهداف الخبيثة، وسوف لن يسمحوا للعدو الطامع بتحقيق مخططاته الإجرامية، مهما نالهم من ظلم وأذى وأريق على ثرى بلدهم الطاهر من دماء زكية لأهليهم وأحبتهم.

وإننا في الوقت الذي نعبّر فيه عن بالغ الأسى لكل قطرة دم عراقية تسفك ظلماً وعدواناً، ونتألم لآهات الثكالى وبكاء الأيتام وأنين الجرحى، ندعو المؤمنين من أتباع أهل البيت إلى الاستمرار في ضبط النفس مع مزيد من الحيطة والحذر.

ولنا أن نقارن هنا بين هذا الموقف المسئول للسيد السيستاني وهو يعيش في معمعة الأحداث، ويواجه غليان الشارع المحيط به، وبين مواقف علماء وشخصيات أخرى تعيش مرفهة خارج العراق، ثم تتخذ من الأحداث الإرهابية التي أصابت بعض السنة في العراق مبرراً لإثارة النعرة الطائفية والفتنة المذهبية، وكأنها تحمّل كل الشيعة في العالم وزر ما حصل لأهل السنة في العراق، متجاهلة تعقيدات الساحة العراقية، وانعكاسات الإرهاب التكفيري، ودور

الاحتلال الأمريكي، وتأثيرات السياسة الإقليمية!!

وضمن البيان الهام الذي صدر عن مكتب سماحة السيد السيستاني في النجف الأشرف بتاريخ ١٤محرم ١٤٢٨هـ ـ ٣/ ٢/ ٢٠٠٧م رؤية عميقة لمعالجة المشكل الطائفي، تستحق الدراسة والاهتمام، وتأتي أهمية هذا البيان من صدوره عن هذه المرجعية الشيعية العليا التي يقلدها كثير من المؤمنين الشيعة في العالم، وهذا ما يوجب الترحيب به، والعمل على جعله أساساً لبداية عمل مخلص لوأد الفتنة بين المسلمين، كما يجب أن يبرز وينشر على نطاق واسع لما يتضمنه من المبادئ التي يمكن أن ترشِّد مواقف المسلمين الشيعة، وتُدخل الاطمئنان على السنة، وتضع الخلاف بين المذهبين في مساره الحقيقي.

ومن هنا يجب أن نمسك بهذه اللحظة التاريخية التي يمثلها صدور هذا البيان من هذه المرجعية المرموقة، ونعمل تبعاً لذلك على تعميمه على أوسع نطاق، في العراق خاصة الآن، وأن يكون وثيقة يوعظ بها على منابر المساجد والحسينيات والمنتديات والصحف والندوات التلفازية والإذاعية، حتى يصل إلى المسلمين جميعاً من المذهبين، بديلاً لما تحفل به هذه المنابر كل يوم من الشحن الطائفي البغيض. ولا يقل عن ذلك أهمية أن يقابل هذا البيان ببيانات من علماء أهل السنة تماثله من حيث المرجعية والمحتوى.

وبالعودة إلى الرؤية التي تضمنها البيان فإن من أهم ملامحها ما يلي:

أولاً: أخذ الظروف العصيبة التي تمر بها الأمة بعين الاعتبار، فهناك أكثر من وطن إسلامي يئن تحت وطأة الاحتلال كفلسطين والعراق وأفغانستان، وأوطان أخرى تحت طائلة التهديد بالتدخل والضربات العسكرية، وهناك حرب معلنة على رموز الإسلام ومقدساته، واستخفاف بوجود الأمة وكرامتها، تحت غطاء مكافحة الإرهاب.

إن من يعي هذه التحديات الخطيرة يجب أن يرفض أي إضعاف لجبهة

الأمة الداخلية، وأي إرباك لساحتها بالنزاعات والخلافات.

ثانياً: إن التنوع المذهبي وما يعنيه من اختلاف في بعض المعتقدات والأحكام ليس شيئاً طارئا، ولا حادثاً مستجداً، بل هو واقع عاشته الأمة طيلة عهودها السابقة، فلا بد من قبول هذا التنوع والتعددية المذهبية، وهذا ما نصت عليه توصيات قمة مكة الاستثنائية بين قادة الدول الإسلامية، في العام المنصرم ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م.

ثالثاً: إن أصول الدين وأركان العقيدة ودعائم الإسلام هي مورد اتفاق بين المسلمين، يشتركون بجميع مذاهبهم في الإيمان بها، «فإن الجميع يؤمنون بالله الواحد الأحد وبرسالة النبي المصطفى صلى الله عليه وآله، وبالمعاد، وبكون القرآن الكريم ـ الذي صانه الله من التحريف ـ مع السنة النبوية الشريفة مصدراً للأحكام الشرعية، وبمودة أهل البيت، ونحو ذلك مما يشترك فيها المسلمون عامة، ومنها دعائم الإسلام: الصلاة والصيام والحج وغيرها، فهذه المشتركات هي الأساس القويم للوحدة الإسلامية...».

رابعاً: إنه لا ضير في بحث الاختلافات العقدية والفقهية والتاريخية في (إطار البحث العلمي الرصين) وليس ضمن أساليب التعبئة والتهريج.

خامساً: تحقيق التعايش السلمي على أساس الاعتراف والاحترام المتبادل، وحفظ الحقوق الإنسانية والوطنية، ونبذ المشاحنات والمهاترات المذهبية والطائفية. والتأكيد على «حرمة دم كل مسلم سنياً كان أو شيعياً، وحرمة عرضه وماله، والتبرؤ من كل من يسفك دماً حراماً أياً كان صاحبه».

ولقد لعبت المرجعية الدينية في النجف الأشرف بزعامة المرجع الديني الأعلى والأب الروحي السيد السيستاني دام ظله دورا بارزا ومشرفا لتحريك ونجاح العملية السياسية في العراق منذ اليوم الاول، بهدف انتخاب الجمعية الوطنية العراقية وتشكيل حكومة عراقية وطنية منتخبة من الشعب وكتابة

الدستور الدائم وإنهاء مظاهر الاحتلال والمحافظة على وحدة وسيادة واستقلال الدولة العراقية.

وجديرا بالذكر ان سماحته أوضح موقف المرجعية الدينية في النجف الأشرف من الدور القادم للأمم المتحدة في العراق في رسالة إلى السيد الأخضر الإبراهيمي بتاريخ ١٩مارس/ آذار/ ٢٠٠٤ جاء فيها: «أن المرجعية الدينية التي بذلت جهودا مضنية في سبيل عودة الأمم المتحدة إلى العراق وإشرافها على العملية السياسية وإجراء الإنتخابات، كانت تتوقع أن يترك لممثلي الشعب العراقي في الجمعية الوطنية المنتخبة حرية إدارة البلد في المرحلة الإنتقالية وكتابة الدستور الدائم والإستفتاء عليه وفق الآلية التي يقررها المندوبون أنفسهم». كما أكد سماحة المرجع الديني الأعلى السيد السيستاني في بيان صادر له في ١٤ ربيع الثاني ١٤٢٥ هـ عن موقفه تجاه الحكومة العراقية الجديدة على أن تثبت هذه الحكومة جدارتها ونزاهتها، وعزمها الأكيد على أداء المهام الجسيمة الملقاة على عاتقها وهي:

١ـ إستحصال قرار واضح من مجلس الأمن الدولي باستعادة العراقيين السيادة على بلدهم سيادة كاملة، غير منقوصة في أي من جوانبها السياسية والإقتصادية والعسكرية والأمنية، والسعي البليغ في إزالة آثار الإحتلال من كافة جوانبه.

٢ ـ توفير الأمن في كافة ربوع البلد ووضع حد لعمليات الدريمة المنظمة وسائر الأعمال.

٣ـ تقديم الخدمات العامة للمواطنين وتخفيف معاناتهم فيما يمس حياتهم اليومية.

٤ ـ الإعداد الجيد للإنتخابات العامة، والإلتزام بموعدها المقرر في بداية العام الميلادي القادم، لكي تتشكل جمعية وطنية لا تكون ملزمة بأي من القرارات الصادرة في ظل الإحتلال، ومنها ما يسمى بقانون إدارة الدولة

للمرحلة الإنتقالية.

ومن أجل توثيق وتقوية روابط الأخوة بين الشيعة والسنة ومشاركتهم في الإنتخابات أكد سماحة السيد علي السيستاني في البيان الصادر عن مكتبه بتاريخ ١٣ ذي القعدة ١٤٢٤ هـ ما يلي:

١ ـ إن تقرير الخبراء العراقيين المقدمة إلى سماحة السيد دام ظله تؤكد إمكان إجراء الإنتخابات بدرجة مقبولة من المصداقية والشفافية خلال الأشهر المتبقية إلى التاريخ المقرر لنقل السيادة إلى ممثلي الشعب العراقي، ولكن هناك في مجلس الحكم وسلطة الإحتلال من يدعي عدم إمكان ذلك، ومن هنا كان إقتراح بمجيئ فريق من خبراء الأمم المتحدة إلى العراق للتحقق من هذا الأمر ودراسة الموضوع من كافة جوانبه، وقد قدم مجلس الحكم طلبا بذلك إلى السيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة.

وإذا جاء فريق الخبراء وتوصلوا بعد العمل مع نظرائهم العراقيين إلى عدم إمكان إجراء الإنتخابات فعليهم التعاون معهم في إيجاد آلية أخرى تكون الأصدق تعبيرا عن إرادة الشعب العراقي، وأما الآلية المذكورة في إتفاق مجلس الحكم وسلطة الإحتلال فلا تتضمن أبدا تمثيل العراقيين بصورة عادلة في المجلس الوطني المؤقت.

٢ ـ إن العلاقة الأخوية بين الشيعة والسنة في العراق لن تتأثر ببعض الحوادث المؤسفة التي وقعت مؤخرا وقد سعى الكل في تطويقها واتخاذ ما يلزم لعدم تكرارها. ومن المؤكد أن العراقيين جميعا سنة وشيعة وغيرهم حريصون على وحدة بلدهم والدفاع عن ثوابته الدينية والوطنية، كما أنهم متفقون على ضرورة التأسيس لنظام جيد يقر مبدأ العدالة والمساواة بين جميع أبناء هذا البلد في جنب مبدأ التعددية واحترام الرأي الآخر.

وقد أكدت المرجعية الدينية بأن الإخوة السنة هم أبناء هذا البلد لهم

حقوقهم المتساوية مع إخوانهم الشيعة والأكراد والتركمان وبقية القوميات والأديان العراقية المتحابة. لا يمكن أن يهمش دور السنة في العراق كما زعمت بعض الدول العربية والشخصيات السياسية الذين يحاولون أن يشعلوا فتنة طائفية هوجاء، تهدد بتمزيق مجتمعات الأمة، وتقويض أمنها واستقرارها، وإشغالها عن مواجهة تحديات الهيمنة الأجنبية، والتخلف الحضاري.

هذه الرؤية العميقة التي يقدمها السيد السيستاني للتعايش بين أبناء المذاهب الإسلامية، ليست فكرة أثارتها في ذهنه التطورات السياسية، بل تنطلق من جذور دينية راسخة، فهو خريج مدرسة حملت همّ الوحدة والتقريب بين المسلمين منذ عقود من الزمن، هي مدرسة أستاذه السيد حسين البروجردي (توفي ١٣٨٠هـ) والذي كان المرجع الأعلى في الحوزة العلمية في قم، وهو الذي رعى تأسيس دار التقريب بين المذاهب الإسلامية في القاهرة في ستينيات القرن الميلادي المنصرم، وله آراؤه المعروفة على صعيد الانفتاح والتقريب.

وقد انضم السيد السيستاني إلى دروس السيد البروجردي عام ١٣٦٨هـ وتأثر به واستفاد من ملاحظاته ونظرياته الدقيقة العلمية في علمي الرجال والفقه.

إن السيد السيستاني في بحثه لموضوع الاجتهاد والتقليد يؤكد على أهمية اطلاع الفقيه الشيعي على آراء فقهاء السنة المعاصرين لائمة أهل البيت، وان ذلك من مقومات الفقاهة والأعلمية، كما جاء في تعليقته على العروة الوثقى مسألة رقم١٧.

وهو ينفي عن أهل السنة بغض أهل البيت بل يراهم مؤمنين بمودتهم كما جاء في بيانه بتاريخ ١٤ محرم ١٤٢٨هـ «فان الجميع يؤمنون بالله الواحد الأحد ... وبمودة أهل البيت».

وبناءً عليه فالسنة ليسوا نواصب، لان النواصب «هم المعلنون بعداوة

أهل البيت» كما جاء في رسالته العملية الجامعة لفتاواه (منهاج الصالحين) الجزء الأول ص ١٣٩.

وهو يشيد برموز الجهاد من أهل السنة ويعتبر من يُقتل منهم في سبيل الله شهيداً يدعو له بالرحمة والمغفرة، كما جاء في بيان مكتبه حول استشهاد الشيخ احمد ياسين بتاريخ ٣٠ محرم ١٤٢٥هـ بالنص التالي: «في صباح هذا اليوم وفي جريمة بشعة ارتكبها الكيان الصهيوني المحتل فقد الشعب الفلسطيني أحد رجاله الأبطال العالم الشهيد الشيخ احمد ياسين تغمده الله بواسع رحمته الذي كرّس حياته لخدمة وطنه ودينه، وأصبح مثالاً يحتذى به في الصبر والمقاومة».

وحينما بلغه اقتحام بعض الجهلاء من الشيعة في بعض مناطق العراق لبعض مساجد أهل السنة وطرد أئمة الجماعة منها، اصدر السيد السيستاني فتوى في الإجابة على سؤال عن الموضوع، بتاريخ ١٨ صفر١٤٢٤هـ بالنص التالي: «هذا العمل مرفوض تماماً ولابد من رفع التجاوز وتوفير الحماية لإمام الجماعة وإعادته إلى جامعه معززاً مكرماً».

بل إنه أمر بالإسهام في بناء مساجد أهل السنة وإعادة تعميرها كما نقل ولده السيد محمد رضا السيستاني، حسبما أوردته جريدة الحياة بتاريخ ١٨ ابريل ٢٠٠٣م ١٦ صفر ١٤٢٤هـ.

وهو يبرئ أهل السنة من جريمة الاعتداء على مقام الإمامين العسكريين بسامراء، كما جاء في بيانه حول الذكرى السنوية بتاريخ ٢٣ محرم ١٤٢٨هـ حيث قال ما نصه: «ندعو المؤمنين وهم يحيون هذه المناسبة الحزينة، ويعبّرون عن مشاعرهم الجيّاشة، تجاه ما تعرّض له أئمتهم من هتك واعتداء، أن يراعوا أقصى درجات الانضباط، ولا يبدر منهم قول أو فعل يسيء إلى المواطنين من إخواننا أهل السنة الذين هم براء من تلك الجريمة النكراء ولا يرضون بها أبداً».

وهنا يأتي دور كبار العلماء عند السنة والمرجعيات العليا عند الشيعة،

لترشيد توجهات الجمهور، وتشجيع جهود التقريب والوحدة، والانتصار لخط الاعتدال، وكبح جماح جهات التطرف والتشدد.

لذا يمكن القول أن رؤية سماحة السيد السيستاني بما يمثله من مرجعية عليا، ومواقفه الوحدوية الداعية للتسامح والتعايش المذهبي، تشكل أفضل رسالة دعم لخط الاعتدال العام في الساحة الشيعية.

فلا أحد يستطيع المزايدة عليه، ولا اتهامه بالتخاذل في نصرة العقيدة، أو تقديم التنازلات لمصالح سياسية، ونطمح من سماحته إلى المزيد من هذه الرؤى المنفتحة، والمواقف الرسالية، ونأمل فيما يوازيها ويماثلها من كبار علماء السنة، حتى تستطيع الأمة تخطي هذه المحنة والفتنة الطائفية العمياء، وليحقق هذا الجيل المسلم حلم التقريب ومن ثم الوحدة.

الهوامش

(١) سليم الحسنى، دور الشيعة في مواجهة الاستعمار،النجف، مكتبة الآداب، ص١٢٩.
(٢) محمود جابر: الحيدرى الاصفهانى قراءة فى ترجمة سماحة السيد أبو الحسن. بحث مقدم بالاحتفال بذكرى سماحته باصفهان.
(٣) محمود جابر: الحيدرى الاصفهانى. مصدر سابق.
(٤) سليم الحسنى، مرجع سابق، ١٢٦.
(٥) سليم الحسنى، مرجع سابق، ص ١٢٦ ـ ١٢٧.
(٦) المرجع السابق، ص ١٢٧ـ ١٢٨.
(٧) محمود جابر: مرجع سابق.
(٨) الوفاق، مصدر سابق.

معضلة التنباك أو كلمة النجف الأشرف

المناهضة للاستعمار

أ. د. حسن الحكيم

تعد معضلة التنباك في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي من أهم الأحداث السياسية والاجتماعية التي خاضتها المرجعية الدينية العليا ضد الاستعمار وشركائه الاحتكارية، فقد تصدى الامام السيد محمد حسن الحسيني الشيرازي، المتوفى عام ١٣١٢هـ/ ١٨٩٤م لاسقاط امتيازات الشركات البريطانية المحتكرة للتنباك، وقد استجاب المجتمع الامامي لفتواه وأدى الى افلاس الشركات البريطانية، والغاء امتيازها، فيقول الأستاذ حسن الأسدي: كلمة واحدة تصدر من النجف وما أصعب صدورها تكفي لتغيير مجرى الأمور من قطر من الأقطار، أو امبراطورية من الامبراطوريات[١]، وقد استغرب مدير الشركة من تأثير فتوى الامام السيد الشيرازي في المجتمع الشيعي، وسأل: كم يملك هذا السيد من الجيوش والأساطيل؟ فقيل له: لا شيء، فقال: كم تبلغ ثروته من الملايين؟ فقيل له: لا يملك شيئاً، قال: ان هذا لا يمكن مقاومته[٢]. ومما يؤكد هذه الحقائق، هو التفاف الناس حول الامام الشيرازي، والاستجابة لمحتوى الفتوى، وقد اجمع الناس على الاقلاع عن التدخين، حتى ان العاملين في قصر الشاه في ايران قد امتثل للفتوى، وقد امتنع خادمه باحضار (القليان) أي النرجيلة للشاه، محتجاً بوجوب طاعة الامام السيد الشيرازي لأنه نائب الإمام عليه السلام[٣]، وقد نصت فتوى التحريم على ما يلي: بسم الله الرحمان الرحيم: اليوم استعمال التنباك والتتن حرام بأي نحو كان، ومن استعمله كمن حارب

الإمام ﷺ، وقد وقع الامام الشيرازي على الفتوى وبلفظ (حرره الاحقر محمد حسن الحسيني) وقد جاءت هذه الفتوى بعد محاورات مع شاه ايران، ولما يئس الامام الشيرازي من اقناع الشاه بان امتياز الشركات البريطانية في البلاد الاسلامية، يتقاطع مع المسلمين، وكان الامام السيد الشيرازي قد رفض مقابلة ناصر الدين شاه عند زيارته لمدينة النجف الأشرف عام ١٢٨٧هـ/ ١٨٧٠م في الوقت الذي التقى العلماء بالشاه وتسلم هداياه، وعند ذلك أرسل الشاه وزيره حسن خان معاتباً اياه، لكن الامام الشيرازي أصر على عدم مقابلته، وبعد مداولات معه تم الاتفاق على لقاء السيد الشيرازي بشاه ايران في المرقد الحيدري الشريف[٤]. وكان السيد الشيرازي يكرر قوله: (أنا رجل درويش ما لي وللملوك) ويقول الدكتور علي الوردي: ان كلمة الامام الشيرازي قد فسرت بأنها من مخايل كياسته، وبعد نظره في الأمور[٥]، ويقول العلامة الشيخ محمد جواد مغنية: وهكذا رفع الامام الشيرازي وأهله بأعين الناس[٦].

وكان فتوى الامام السيد الشيرازي قد انتشر صداها في مدينة طهران وقام الشيخ محمد حسن الاشتياني بنشرها، واستنسخ منها مائة الف نسخة، ووزعت في جميع أنحاء ايران وقرئت على المنابر، وقد حاولت الحكومة الايرانية جمع النسخ من أيدي الناس، والحد من انتشارها في المدن ولكن اجراءات السلطة لم تفلح وقد اخذت الفتوى مكانها في المجتمع[٧]، وقد أشارت المصادر الى ان شاه ايران ناصر الدولة القاجاري منذ عام ١٣٠٩هـ/ ١٨٩١م قد أعطى امتياز التنباك الى شرطة بريطانية، وحصر بيدها الاحتكار فادرك الامام السيد الشيرازي ان ذلك سوف يهدد الاقتصاد الايراني، وانه وسيلة للسيطرة الاستعمارية على البلاد، فلم يجد سبيلاً إلا اصدار فتوى بالتحريم، وعند ذلك أقدم الناس على تحطيم آلات التدخين في كل مكان وحتى في قصر الشاه، فلم يجد الشاه أملاً في معالجة الموقف، فأقدم على فسخ الامتياز[٨]. وان الواقف على سيرة الامام السيد

الشيرازي والمتتبع لمرجعيته الدينية يستطيع الجزم انه مجدد الفكر الامامي في القرن الرابع الهجري، وان الامام الشيخ محمد حسن النجفي (صاحب جواهر الكلام) قد نص على اجتهاده في حدود عام ١٢٥٩هـ/ ١٨٤٣م وكان قد واصل البحث مع الامام الشيخ صاحب الجواهر، ومن بعده مع الامام الشيخ مرتضى الانصاري[٩]، وقد حضر الامام السيد الشيرازي دروس المجتهدين الكبار في مدينة النجف الأشرف حتى حصوله على درجة الاجتهاد[١٠]. وعند هجرة السيد الشيرازي الى مدينة سامراء اراد ايجاد موازنة اجتماعية بين مذاهب المسلمين، ووسيلة للتعايش السلمي بينهم، في محاولة للتقريب بين ارائهم الفقهية، فانه قد حاول تخفيف الضائعة الاقتصادية على الطبقات الفقيرة في المجتمع كما كان يحصل هذا في مدينة النجف الأشرف، إذ كان يكلف المسؤولين في اطراف النجف الأربعة بتوزيع الحبوب على المحتاجين والمعوزين من الناس[١١]، وقد قام في مدينة سامراء بمشاريع خدمية كبيرة منذ عام ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م فنصب جسراً للزوار على نهر دجلة وبنى مدرسة لطلاب الحوزة العلمية وسوقاً وحماماً للرجال واخر للنساء[١٢]. وقد خصص رواتب للعوائل المتعففة وقدم المساعدات للتجار المتضررين اقتصادياً بصورة سرية، وحدد رواتب طلبة الحوزة العلمية وشيوخهم حسب مراتبهم العلمية[١٣]. وكان الامام السيد الشيرازي تجبى اليه الاموال من مقلديه في العالم الاسلامي ويقوم بتوزيعها في وجوه الخير والاصلاح والاعمار في الوقت الذي كان زاهداً متواضعاً في لباسه وطعامه، ولم يترك لأسرته وأولاده عقاراً او مالاً[١٤].

وتعد هجرة الامام السيد محمد حسن الحسيني الشيرازي الى مدينة سامراء حدثاً تاريخياً وانها تعود لأسباب دينية واجتماعية وقد أشار اليها العلامة الشيخ اغا بزرك الطهراني[١٥]، وكانت مشكلة التنباك احدى القضايا التي لاحقته من النجف الأشرف الى سامراء، ويقول السيد حسن الصدر (وهو أحد تلامذة

الامام الشيرازي): «صار امة الناس يرجونه في كل مهمة ويقصدونه في كل ملمة، حتى في فكاك أولادهم من الجندية ببذل المال الذي به يكون فكاكهم من ذلك، وكان بدل الواحد منهم يومئذ مائة ليرة عثمانية، فضاق به الامر وعرف انه المحرك لكثرة الرجاء منه بعض أعيان النجف ورأى ان لا علاج الا بالخروج من النجف الأشرف»[١٦]، وهذا الرأي غير سليم إذ ان المرجع الديني الأعلى لابد له من معالجة المواقف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في عصره، ولم نجد من بين مراجع الدين يبتعد عن المسؤولية ويغادر النجف الأشرف الى مدينة غالبية سكانها من أهل السنة، وقد يواجه مشاكل اجتماعية ومذهبية أكثر خطورة ومما يلاحظ ان الامام السيد الشيرازي عند مكوثه في سامراء لم يبتعد عن النجف الأشرف فقد كان يقدم العطاء بسخاء لكافة أفراد المجتمع وبخاصة في الازمات الاقتصادية ولعل السبب الرئيس لهجرة السيد الشيرازي الى سامراء هو حفظ التوازن بين مذاهب المسلمين بعد أن علم ان الشيعة يتعرضون لمضايقات من قبل الجهلة من الناس، فقد أراد القضاء على هذه الظاهرة وتعميق الوحدة بين المسلمين ولما تعرض ولده محمد لاعتداء أدى الى وفاته، فانه وقف برباط جأش وهدوء تام، ولم يحرك ساكناً ازاء هذه الجريمة[١٧]، وذكر الأستاذ حسن الأسدي: ان الامام السيد الشيرازي قد رمي بحجارة عام ١٩٠٠م ولما علم القنصل البريطاني في بغداد بالحادث، ركب حالاً الى سامراء وعرض على السيد الشيرازي خدماته واهتمام حكومته ازاء هذا الحدث، ولكن السيد اجابه قائلاً: (ان الحادث مجرد عمل صبياني عفوي وقع من قبل صبيان كانوا يلعبون في الطريق فلا حاجة لأن تدس بريطانيا أنفها في ما لا يعنيها من الأمور) ولما يئس القنصل البريطاني من التدخل عاد الى بغداد بخفي حنين، وقد أرادت بريطانيا اثارة فتنة طائفية وحرباً أهلية بين المسلمين[١٨]، ومن الغرابة في الأمر ان الشيخ عبد الهادي الفضلي ذهب الى رأي غريب مفاده ان الدراسة العلمية انتقلت من

النجف الأشرف الى سامراء مدة وجيزة[١٩]، وفي الحقيقة ان جماعة من الحوزة العلمية قد اصطحبت السيد الشيرازي الى سامراء، وبقيت النجف الأشرف تؤدي دورها العلمي والديني وحافظت على المرجعية العليا فقد كان الامام الاخوند محمد كاظم الخراساني، والامام السيد محمد كاظم الطباطبائي اليزدي والامام محمد حسين النائيني والشيخ حسين النوري والشيخ رضا الهمداني والشيخ محمد تقي الشيرازي وغيرهم من أعلام المدرسة النجفية يقودون الحياة العلمية في النجف الأشرف في عصر الامام السيد محمد حسن الشيرازي وان اجازات الامام الشيرازي العلمية للعلامة محمد بن المولى محمد علي الخراساني النجفي والعلامة الشيخ محمد علي الاردوبادي النجفي والشيخ محمد حسن الناظر الطهراني[٢٠] تؤيد استمرار العطاء العلمي في النجف الأشرف قبيل وفاة الامام السيد الشيرازي وفي ليلة الأربعاء الرابع والعشرين من شعبان ١٣٢٢هـ/ ١٩٠٤م حمل جثمان الامام الشيرازي من سامراء الى النجف الأشرف على رؤوس المشيعين[٢١]، وبقي صوت الامام الشيرازي مدوياً ضد القوى الاستعمارية وقد اقتفى أثره تلميذه الامام الاخوند الخراساني وتلميذه الشيخ محمد تقي الشيرازي وغيرهما من الأعلام وبقيت النجف الأشرف حاملة لواء الحرية ومناهضة للقوى الاستعمارية، وان حركة الجهاد ضد الانكليز عام ١٩١٤م، ومواقف ثورة العشرين شواهد على ذلك وقد وقف الامام الاخوند محمد كاظم الخراساني المتوفى عام ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م موقفاً جهادياً كبيراً ضد الاستعمار الروسي الذي احتل جزءاً من خراسان وقد أبرق قائلاً: (لئن تنسحب جيوشكم من خراسان لاصرخن في العالم الاسلامي صرخة) كما وقف موقف المجاهد عند احتلال ايطاليا مدينة طرابلس الغرب[٢٢]. وقد اقتفى الامام الاخوند خطوات شيخه الامام محمد حسن الحسيني الشيرازي في موقفه الجهادي ضد الشركات البريطانية المحتكرة للتنباك وكان الامام الشيخ محمد تقي الشيرازي

المتوفى عام ١٣٣٨هـ/ ١٩٢٠م نصيراً للحركة الدستورية في ايران وتركيا وله مواقف حاسمة في الاحداث السياسية التي عصفت في العراق والعالم الاسلامي كهجوم الايطاليين على ليبيا عام ١٩١١م وغزو الروس لايران عام ١٩١٢م وغزو الانكليز للعراق عام ١٩١٤م وقيادته لثورة العشرين ضد الاحتلال البريطاني وكانت فتواه في محاربة الانكليز قد اججت نار الثورة في العراق وقد نصت على ما يلي: (مطالبة الحقوق واجبة على العراقيين ويجب عليهم من ضمن مطالباتهم رعاية السلم والامن ويجوز لهم التوسل بالقوة الدفاعية اذا امتنع الانكليز من قبول مطاليبهم) وقد حدد الامام الشيخ الشيرازي في فتواه حقيقة الجهاد وأسسه التي يرتكز عليها وشروطه التي لا غنى عنها[٢٣]، ويقول الشيخ محمد حرز الدين (انه ليس لأحد من المسلمين ان ينتخب ويختار غير المسلم للامارة والسلطنة على المسلمين[٢٤]، وهذا الرأي قد استند عليه الامام السيد محمد حسن الشيرازي وتلميذاه الامامان الاخوند الخراساني والشيخ محمد تقي الشيرازي، وهذا ما أردنا من قولنا (كلمة النجف الأشرف المناهضة للاستعمار) والتي بداها الامام السيد الشيرازي عند بروز معضلة التنباك، والاخوند الخراساني في مواقفه الجهادية، والامام الشيخ الشيرازي في قيادته لثورة العشرين المجيدة، وبقيت المرجعية الدينية العليا تواصل نشاطها العلمي والسياسي سواء مع القوى الاستعمارية أم مع القوى السائرة في ركاب الاستعمار وان الواقف على تاريخ النجف الاشرف وسير المراجع العظام تتضح لديه هذه الحقيقة التي تلتقي مع مواقف أئمة آل البيت عليهم السلام مع الطغاة والحاكمين في عهودهم وقد سار على هداهم شيعتهم في كل مكان.

المصادر والمراجع

١ـ ثورة النجف لحسن الأسدي، دار الحرية للطباعة / بغداد ١٣٩٥هـ ١٩٧٥م.

٢ـ أعيان الشيعة لمحسن الأمين العاملي، مطبعة الاتقان/ دمشق ١٣٦٥هـ ١٩٤٦م.

٣ـ معارف الرجال في تراجم العلماء والادباء لمحمد حرز الدين، مطبعة الآداب/ النجف الأشرف ١٣٨٣هـ/ ١٩٦٤م.

٤ـ شعراء الغري أو النجفيات علي الخاقاني، المطبعة الحيدرية/ النجف الأشرف ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م.

٥ـ تاريخ مدينة سامراء ليونس إبراهيم السامرائي، مطبعة الامة/ بغداد ١٣٩٣هـ / ١٩٧٣م.

٦ـ الذريعة الى تصانيف الشيعة لآغا بزرك الطهراني / مطبعة الغري/ النجف الأشرف ١٣٥٥هـ/ ١٩٣٦م.

٧ـ طبقات أعلام الشيعة لآغا بزرك الطهراني/ نقباء البشر، المطبعة العلمية/ النجف الأشرف ١٣٧٣هـ/ ١٩٥٤م.

٨ـ اغا بزرك الطهراني (شيخ الباحثين) حياته وآثاره لعبد الرحيم محمد علي، مطبعة النعمان/ النجف الأشرف، الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م.

٩ـ المصلح المجاهد الشيخ محمد كاظم الخراساني عبد الرحيم محمد علي، مطبعة النعمان/ النجف الأشرف الطبعة الاولى ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.

١٠ـ دليل النجف الأشرف لعبد الهادي الفضلي، مطبعة الآداب/ النجف الاشرف.

١١ـ لكنى والألقاب لعباس محمد رضا القمي، المطبعة الحيدرية/ النجف الاشرف ١٣٧٦هـ/ ١٩٥٦م.

١٢ـ تاريخ سامراء (مآثر الكبراء في تاريخ سامراء) لذبيح الله المحلاتي المطبعة المرتضوية/ النجف الأشرف ١٣٥٠هـ.

١٣ـ مع علماء النجف الاشرف لمحمد جواد مغنية، مطبعة نمنم/ بيروت الطبعة الاولى ١٩٦٢م.

١٤ـ لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث لعلي الوردي، مطبعة الشعب/ بغداد ١٩٧٢م.

الهوامش

(١) الأسدي: ثورة النجف، ص٦٧.
(٢) مغنية: مع علماء النجف الأشرف، ص١٠٩.
(٣) الامين: اعيان الشيعة، ٢٣/ ٢٧٥.
(٤) الامين: أعيان الشيعة ٢٣/٢٦٩، الأسدي: ثورة النجف، ص١١٤.
(٥) الوردي: لمحات اجتماعية ٣/٨٨٧.
(٦) مغنية: مع علماء النجف الأشرف ص١١٠.
(٧) الوردي: لمحات اجتماعية، ٣/٩٥.
(٨) مغنية: مع علماء النجف الأشرف، ص١٠٩.
(٩) القمي: الكنى والألقاب، ٣/١٩٢.
(١٠) الوردي: لمحات اجتماعية ٣/٨٦.
(١١) الطهراني: المجدد الشيرازي، ص٣٩.
(١٢) الخاقاني: شعراء الغري ٤/٥٠٥.
(١٣) مغنية: مع علماء النجف الأشرف، ص١١١.
(١٤) نفس المصدر.
(١٥) الطهراني: طبقات اعلام الشيعة ١/٤٣٩.
(١٦) المحلاتي: تاريخ سامراء ٢/٥٣.
(١٧) عبد الرحيم محمد علي: اغا بزرك الطهراني ص٤٢-٤٣؛ يونس السامرائي: تريخ مدينة سامراء ٢/١٧٧-١٧٨.
(١٨) الأسدي: ثورة النجف، ص١١٣.
(١٩) الفضلي: دليل النجف الأشرف، ص٤٨.
(٢٠) الطهراني: الذريعة ١/١٧٣، ١٧٥، ٢١١.
(٢١) الطهراني: طبقات اعلام الشيعة/ نقباء البشر١/ ق١/٤٤٠، القمي: الكنى والألقاب ٣/١٩٣.
(٢٢) عبد الرحيم محمد علي: المصلح المجاهد ص١٨٤ ـ ١٨٥.
(٢٣) مغنية: مع علماء النجف الأشرف ص١١٦.
(٢٤) حرز الدين: معارف الرجال ٢/٢١٧.

دور المرجعية الدينية

في تدوين الدستور والانتخابات البرلمانية

د. صلاح عبد الرزاق

مقدمة

بقيت المرجعية الدينية تلعب دوراً هاماً في التاريخ السياسي المعاصر للعراق. ويبرز تأثيرها واضحاً في الأزمات والمنعطفات السياسية والتحولات الهامة. وفي خضم الأحداث نجد المرجعية تبادر إلى الحركة والعمل، وتأخذ زمام المبادرة، وتصدر البيانات والفتاوى بما يخدم مصالح الجماهير الشعبية وبما يخدم مصلحة العراق. وبسبب مواقفها الوطنية قد تتعرض المرجعية الدينية إلى الضغوط والملاحقة، إضافة إلى تعرضها للاعتقال والتعذيب، وقسم من المراجع دفعوا حياتهم ثمناً لمواقفهم البطولية كالشهيد السيد محمد باقر الصدر والشهيد السيد محمد صادق الصدر.

في هذه الدراسة نتناول دور المرجعية الشيعية تدوين الدستور العراقي الدائم عام ٢٠٠٥، والدفاع عن فكرة انتخاب جمعية وطنية تتولى هذه المهمة القانونية والسياسية والشرعية، ورفضها لكل المحاولات التي جرت لتعيين هيئة تتولى تدوين الدستور.

كما تناقش الدراسة دفاع المرجعية الدينية عن تعزيز فكرة الانتخابات البرلمانية، وتأييدها ودعمها بكل الوسائل المتاحة: بيانات، فتاوى، مظاهرات، تعبئة، مواقف، كتابات، اتصالات، وحضور سياسي واجتماعي.

ترى ما هو الدور الذي تقوم به المرجعية الشيعية بصدد ترسيخ النظام

الديمقراطي في العراق؟ وما أهمية الجهود والنشاطات التي تبذلها المراجع الشيعة في خدمة المصالح الوطنية العراقية؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه من خلال سرد أهم المواقف التاريخية والسياسية للمرجعية الشيعية، وتحليلها وتقييمها من أجل التوصل إلى أهميتها في صناعة الحدث السياسي.

دور المرجعية الشيعية في العراق المعاصر

بعد سقوط نظام صدام في ٩/ ٤/ ٢٠٠٣ حدثت تحولات سياسية وثقافية واجتماعية كبيرة في المجتمع العراقي. ورغم ضغط الاحتلال العسكري على مجمل المشهد العراقي لكن التغييرات الهائلة في النظام السياسي وما تبعه من تحولات باتجاه بناء الحياة الدستورية، وما رافقه من تمتع العراقيين بالحريات بشكل لم يسبق له مثيل في التاريخ العراقي، كل ذلك جعل المجتمع العراقي قادراً على التعبير وممارسة العمل السياسي، وانفتاح وسائل الإعلام، ليساهم في التحولات الجذرية.

لقد منح هذا التحول السياسي واختفاء القمع والكبت السياسي والأمني، المرجعية الدينية فرصة تاريخية للتعبير عن نفسها وأفكارها ومبادئها. بالطبع ترافق ذلك مع وجود إمكانات سياسية وتجارب شخصية وذهنية متطورة في المرجعية. الأمر الذي جعلها تستفيد من الأجواء المنفتحة واحترام الجماهير لها، إضافة إلى إمكاناتها الذاتية التي تختزن الحكمة والزهد والرؤية السديدة، خاصة في المواقف الحرجة.

السيستاني رجل المرحلة

ولد آية الله العظمى السيد علي بن محمد باقر بن علي الحسيني السيستاني في ٩ ربيع الثاني ١٣٤٩هـ (٤ أيلول ٩٣٠ م). وينتهي نسبه إلى الإمام الحسين بن علي بن أبي طالب عليهما السلام. فهو من الذرية الحسينية التي استوطنت أصفهان. واشتهر

بلقب السيستاني وهو اللقب الذي حمله جده الأعلى السيد محمد الذي شغل منصب (شيخ الإسلام) في مقاطعة سيستان في عهد السلطان حسين الصفوي. فلما انتقل جده إلى سيستان (شرق إيران) هو وأهله، أطلق لقب السيستاني على أولاده وأحفاده من بعده[1].

ولد السيستاني في مدينة مشهد عندما هاجر والده السيد محمد باقر إلى هناك لإكمال دراساته في مدرسة الملا محمد باقر السبزواري. ويعتبر والده أحد أعلام الفقه والأصول في النجف الأشرف. سافر إلى سامراء، حيث كان من تلامذة السيد محمد حسن الشيرازي صاحب فتوى التنباك الشهيرة. وتخرج على يدي السيد محمد باقر أعلام كبار أمثال الشيخ محمد رضا آل ياسين والسيد إسماعيل الصدر.

درس السيد السيستاني العلوم الابتدائية، وحضر دروس بحث الخارج في مدينة مشهد. ثم انتقل إلى مدينة قم المقدسة في عهد المرجع السيد حسين البروجردي، حيث حضر دروسه في الفقه والأصول. في عام ١٩٥١ انتقل إلى النجف الأشرف حيث حضر دروس أساطين العلم والفقه آنذاك أمثال السيد محسن الحكيم والشيخ حسين الحلي والسيد أبو القاسم الخوئي والسيد محمود الشاهرودي. وحصل على إجازات الاجتهاد من السيد الخوئي والشيخ الحلي والشيخ أغا بزرك الطهراني[2]. تقلد زعامة الحوزة العلمية بعد وفاة الإمام الخوئي عام ١٩٩٢.

المرجعية و فوضى سقوط النظام

بعد سقوط نظام صدام برز دور المرجعية الدينية الشيعية واضحاً في المشهد السياسي العراقي، إذ كان صوتها متميزاً وموقفها قوياً تجاه الاحتلال الأجنبي. فبعد أسبوع على احتلال بغداد، في ١٨ نيسان ٢٠٠٣، أعلن السيد السيستاني عن (رفضه أي سلطة أجنبية بعد الحرب التي تعرضت لها البلاد، وتمسكه بوحدة

المقيمين في العراق ووحدة الأراضي العراقية). كما أكد رفضه أي نوع من أنواع الحكم الذي يكون مفروضاً من أي قوة أجنبية... وأن العراقيين هم الذين يديرون العراق وليس لهم أن يفعلوا ذلك تحت أي سلطة أجنبية)[٣].

وهذا التأكيد يعبر عن نظرة ثاقبة وحكمة سياسية في تقييم الأوضاع في ذلك الوقت المبكر، حيث كانت الفوضى تعم المدن والشوارع والمؤسسات، وانهارت الدولة وسقطت الحكومة. وكانت القوات الأمريكية تهيمن على كل المشهد العراقي، سياسياً وعسكرياً وإعلامياً وإدارياً.

في تلك الفوضى العارمة وانتشار مظاهر القتل والنهب والانتقام أصدر السيد السيستاني فتاواه لتضبط الشارع العراقي عما يمكن أن تؤول إليه الأوضاع الأمنية من تدهور خطير. ففي ٢٧/ ٤/ ٢٠٠٣ أصدر فتوى تحّرم نهب ممتلكات الدولة والوزارات والدوائر الحكومية، ودعا إلى المحافظة عليها بهدف إعادتها في الوقت المناسب. كما رفض قيام العوائل الفقيرة بالاستيلاء على البنايات الحكومية الفارغة وجعلها مساكن لهم. كما رفض قيام الناس باستخدام الأشياء المسروقة من الدوائر الحكومية كمولدات الكهرباء والسيارات في إطار الخدمة العامة[٤].

وبهدف منع حالات الانتقام والثار الشعبي والاحتراب الداخلي وسفك الدماء دون مجوز شرعي وإجراءات قضائية، أصدر في ١٣/ ٥/ ٢٠٠٣ فتوى تمنع قتل أزلام النظام السابق من قبل أولياء المقتول، بل أوجب رفع الأمر إلى المحكمة الشرعية وصدور حكم القاضي الشرعي. كما رفض اتخاذ أي إجراء عقابي ضد عناصر الأمن والبعثيين، وأرجأ الأمر إلى حين تشكيل محكمة شرعية للنظر في تلك القضايا. كما منع سماحته فضح أسماء عملاء النظام البائد بعد وقوع ملفات الأجهزة الأمنية في أيدي الناس، ورفض التشهير بهم[٥].

بعد سقوط النظام وانهيار الدولة وسلطة الحكومة، أخذ بعض طلاب الحوزة من بعض التيارات الإسلامية يتخذون منهج الإجبار والإكراه في تطبيق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مثل إحراق دور السينما ومحلات الفيديو

وغيرها. وأخذوا يجبرون طالبات المدارس والجامعات والموظفات والسيدات العراقيات على ارتداء الحجاب. وتلقت بعض النساء العاملات في منظمات الأمم المتحدة تهديدات بالقتل إذا لم يرتدين الحجاب. وقد أحدثت تلك التصريحات والممارسات استياءاً في الأوساط المثقفة والصحفية والسياسية، حتى ساد الذعر من احتمال إقامة دولة طالبان في العراق، تقمع المرأة وتضطهدها. إزاء ذلك ولتصحيح الصورة، أصدرت المرجعية الدينية بياناً صحفياً ترفض فيه هذه الممارسات، جاء فيه:

بسم الله الرحمن الرحيم

تتداول بعض وسائل الإعلام هذه الأيام أخباراً مفادها أن بعضاً ممن ينسبون أنفسهم للحوزة العلمية في بعض مناطق العراق يجبرون النساء على ارتداء الحجاب.

والحوزة العلمية في النجف الأشرف إذ تنفي صدور أي فتوى أو تصريح من مراجعها العظام كالسيد علي السيستاني أو السيد محمد سعيد الحكيم أو الشيخ إسحاق الفياض أو الشيخ بشير النجفي بذلك تعود فتذكّر ببيانيها السابقين بأن لا أحد ينطق باسمها إلا مراجعها أو مكاتبهم فقط دون سواهم من المدعين. مشيرة لتصريح سماحة آية الله السيد محمد باقر الحكيم لمجلة (ديرشبيغل) الألمانية والمنشور في جريدة الحياة اللندنية يوم ١٠/ ٦/ ٢٠٠٣، حين أجاب عن سؤال مراسلها له: عما إذا كان سيؤيد فرض ارتداء الحجاب على المرأة، قال إنه: مع دعوة المرأة إلى الالتزام بقواعد الإسلام، إلا أن القرار الأخير يبقى ملكها هي، وهي التي تتخذه باختيارها».

وفي هذا القول من الجلاء ما فيه بحيث لا يحتاج إلى مزيد بيان. والحمد لله رب العالمين.

الحوزة العلمية في النجف الأشرف

٩ ربيع الثاني ١٤٢٤هـ (١١ حزيران ٢٠٠٣)

المرجعية صمام أمان العراق

في ظل التحولات السياسية الكبيرة التي يشهدها العراق، برز دور السيد السيستاني كلاعب حقيقي في ضبط إيقاع الأحداث السياسية الهامة والتي تقع تحت تأثير نفوذه لما يتمتع به من احترام واسع في صفوف الجماهير العراقية، وكذلك الأحزاب والشخصيات السياسية المؤثرة في الساحة العراقية. إذ بقي منزله قبلة للزائرين من مختلف الطوائف والمذاهب والقوميات العراقية. إذ كان يستقبل مسؤولين من رؤساء جمهورية ورؤساء وزارات ووزراء ونواب برلمان وشخصيات ذات مناصب عالية في الدولة. كما كان يستقبل السفراء ومبعوثي الأمم المتحدة وأمينها العام أمثال أشرف قاضي والأخضر الإبراهيمي وسيرجيو دي ميللو. وكان يرفض استقبال مبعوثين ينتمون للدول المشاركة في القوات متعددة الجنسية.

لقد ساهم السيد السيستاني في نزع فتيل أول صراع مسلح داخل الصف الشيعي. ففي منتصف تشرين الأول ٢٠٠٣ حدث نزاع مسلح بين أطراف شيعية في كربلاء المقدسة تنافست حول السيطرة على المراقد المقدسة هناك. وبعد حدوث اشتباكات تدخلت بعض القوى الإسلامية كحزب الدعوة الإسلامية للوساطة. وشاركه مكتب السيد السيستاني في إيجاد صيغة لإخراج المسلحين من العتبات المقدسة، ثم أصدر مكتبه البيان التالي:[٦]

بسمه تعالى

١ـ النزاع المسلح الذي وقع في كربلاء المقدسة نجم عن غياب السلطة الوطنية العراقية عن الساحة بصورة فاعلة، ووجود أعداد كبيرة من الأسلحة غير المرخصة بأيدي الجماعات غير المنضبطة. وقد تم التوصل إلى حل النزاع بمساعي ممثل مكتب سماحة السيد دام ظله، والمحاكم العراقية الصالحة هي وحدها التي يحق لها محاسبة المقصرين أياً كانوا.

٢ـ يلزم تعزيز القوات الوطنية العراقية المكلفة بتوفير الأمن والاستقرار ودعمها بالعناصر الكفوءة والمعدات الضرورية، ولسنا مع تشكيل أية ميليشيات.

٣ـ يتحدد ذلك كله من قبل أعضاء المؤتمر الدستوري المنتخبين من قبل الشعب العراقي.

مكتب السيد السيستاني في النجف الأشرف

٢٧ شعبان ١٤٢٤هـ (٢٤/ ١٠/ ٢٠٠٣)

لعل واحداً من إنجازات السيستاني العظيمة هو إطفاء الفتنة التي كادت تعصف بالعراق في آب ٢٠٠٤. إذ كانت عناصر جيش المهدي عجل الله فرجه الشريف قد دخلت الحرم العلوي في النجف الأشرف في بداية نيسان ٢٠٠٤، عندما استولت على مفاتيح المرقد، وطردت الحراس الموجودين. واتخذ السيد مقتدى الصدر من إحدى قاعات المرقد مكتباً له، يستقبل فيه أتباعه والزوار والمبعوثين والمراسلين والصحفيين. وعندما أرادت الحكومة العراقية برئاسة أياد علاوي اقتحام المرقد، تساندها قوات أمريكية وعراقية، اتضح أن دخول القوات العسكرية المرقد يعني حدوث مذبحة كبيرة، يذهب ضحيتها الآلاف من الطرفين، إضافة إلى تدنيس المرقد الطاهر، وانتهاك حرمة العتبة المقدسة. وكان السيد السيستاني قد سافر إلى لندن للعلاج قبل نشوب الأزمة وتوتر الأوضاع. وفي اليوم التالي لعودته اتصل بالطرفين (الحكومة العراقية والسيد مقتدى الصدر)، وأجرى مفاوضات مكثفة حتى تمكن بحكمته وسعة صدره من نزع فتيل الحرب، وإقناع الطرفين من الانسحاب من المدينة ومن الحرم العلوي المطهر. وتكللت المحادثات بتوقيع اتفاق بينه وبين السيد مقتدى الصدر هذا نصه:

بسمه تعالى

إن سماحة السيد السيستاني دام ظله يدعو إلى ما يلي:

أولاً: إعلان مدينتي النجف الأشرف والكوفة خاليتين من السلاح،

وخروج جميع العناصر المسلحة منهما، وعدم عودتهم إليها.

ثانياً: تولي الشرطة مسؤولية حفظ الأمن والنظام في أرجاء المدينتين.

ثالثاً: خروج القوات الأجنبية منهما.

رابعاً: تعويض الحكومة العراقية جميع المتضررين في الاشتباكات الأخيرة.

خامساً: مساهمة جميع القوى والتيارات الفكرية والاجتماعية والسياسية في خلق الأجواء المناسبة لإجراء التعداد السكاني، ومن ثم الانتخابات التي من خلالها يمكن استعادة السيادة الكاملة.

هذا وقام السيد مقتدى الصدر بالتوقيع على الاتفاق كما يلي:

بسمه تعالى

هذه طلبات بل أوامر المرجعية، وأنا مستعد لتنفيذ كل أوامرها الكريمة مع فائق الشكر.

مقتدى الصدر

٩ رجب ١٤٢٥ (٢٦/ ٩/ ٢٠٠٤)[٧]

في ظل تصاعد الأعمال الإرهابية التي ترتكبها الجماعات التكفيرية والبعثية، حيث أخذت طابعاً طائفياً حين يجري القتل على الهوية، تعرّض الشيعة إلى مجازر وحشية. وأصبح طريق اللطيفية بؤرة للإرهابيين والقتلة الذين ينفذون جرائمهم ضد المواطنين المسافرين بين بغداد والحلة أو النجف أو الجنوب العراقي. الأمر الذي أخذ ينذر بحدوث فتنة طائفية في حالة قيام الشيعة بالرد بالمثل، مما يجر العراق إلى حرب طائفية شرسة لا تبقي ولا تذر. وازدادت العمليات سعة وحدة بعد تصريحات أبو مصعب الزرقاوي الذي دعا إلى الحرب على الشيعة في أيلول ٢٠٠٥، قامت مجموعة من العراقيين من أهالي الكوفة بتوجيه استفتاء إلى السيد السيستاني تطلب رأيه في كيفية الرد على الزرقاوي وأتباعه، بعد أن أصبحت حرباً مكشوفة،

وعن الموقف الشرعي، فأجابهم بضرورة ضبط النفس وعدم الرد، محذراً من الفتنة، كما أوصاهم بالتعاون مع الأجهزة الأمنية في مكافحة الزمر الإرهابية، جاء فيه:

سماحة آية الله العظمى السيد علي السيستاني (دام ظله)

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

لا يخفى على سماحتكم التهديدات التي أطلقها عملاء الثالوث المشؤوم ضد أتباع أهل البيت عليهم السلام، حيث أعلنها من يسمى بالزرقاوي حرباً على الشيعة في العراق.

فما هو رأيكم حول هذه المسألة الخطيرة، وما هي السبل لدفع الضرر عن أتباع أهل البيت عليهم السلام؟ وما هي توصياتكم للشيعة خصوصاً وللعراقيين عموماً؟ جزاكم الله خير جزاء المحسنين.

أبناء الشهيد الصدر الثاني قدس سره

الكوفة العلوية المقدسة

أجاب مكتب السيد السيستاني كما يأتي:

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الهدف الأساس من إطلاق هذه التهديدات ومما سبقها وأعقبها من أعمال إجرامية استهدفت عشرات الآلاف من الأبرياء في مختلف أنحاء العراق هو إيقاع الفتنة بين أبناء هذا الشعب الكريم، وإيقاد نار الحرب الأهلية في هذا البلد العزيز للحيلولة دون استعادته لسيادته وأمنه، ومنع شعبه المثخن بجراح الاحتلال وما سبقه من القهر والاستبداد من العمل على استرداد عافيته والسير في مدارج الرقي والتقدم.

ولكن معظم العراقيين ـ ولله الحمد ـ على وعي تام بهذه الأهداف الخبيثة، وسوف لن يسمحوا للعدو الطامع بتحقيق مخططاته الإجرامية، مما نالهم من ظلم وأذى وأريق على ثرى بلدهم الطاهر من دماء زكية لأهليهم وأحبتهم.

وإننا في الوقت الذي نعبّر فيه عن بالغ الأسى لكل قطرة دم عراقية تسفك ظلماً وعدواناً، ونتألم لآهات الثكالى وبكاء الأيتام وأنين الجرحى، ندعو المؤمنين من أتباع أئمة أهل البيت عليهم السلام إلى الاستمرار في ضبط النفس مع مزيد من الحيطة والحذر، ونحثّهم على التعاون مع الأجهزة العراقية المختصة لاتخاذ ما يلزم من إجراءات الحماية والمراقبة منعاً لتسلل المجرمين وأعوانهم إلى مدنهم ومناطق سكناهم، كما ندعو سائر العراقيين إلى العمل على ما يعزّز وحدة هذا الشعب ويشدّ من أواصر الألفة والمحبة بين أبنائه. ويكون ذلك بالمنع ـ قولاً وعملاً ـ من الانتماء إلى هذه الفئة المنحرفة ومن تقديم العون لها بأيّ ذريعة كانت، وتحت أيّ عنوان كان. كما يلزم توعية المغفّلين الذين يظنون بهؤلاء خيراً، وتنبيههم على انحراف أفكارهم وسوء أهدافهم وتبعات أفعالهم ومخاطرها.

وندعو الحكومة العراقية إلى العمل الجادّ والدؤوب لتوفير الأمن والاستقرار لجميع العراقيين ورعاية كامل حقوقهم ومنع الأذى عنهم بغضّ النظر عن انتماءاتهم العرقية والمذهبية والفكرية.

كما ندعو القضاء العراقي إلى أن يمارس دوره بالإسراع في محاكمة المتهمين في قضايا القتل والإجرام وإقرار العقوبات المناسبة في حق من تثبت إدانتهم، ولا تأخذه في ذلك لومة لائم.

نسأل الله العلي القدير أن يأخذ بأيدي الجميع إلى ما فيه خير العراق وعزّته واستقراره واستقلاله، ويجنّب العراقيين جميعاً كل سوء ومكروه، إنه سميع مجيب، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

مكتب السيد السيستاني في النجف الأشرف (ختم)

٢١ شعبان ١٤٢٦هـ (٢٧ أيلول ٢٠٠٥)[٨]

تشكيل مجلس الحكم الانتقالي

بعد سقوط الدولة وانهيار الحكومة، حدث فراغ سياسي وإداري عدا

قوات الاحتلال التي أخذت تفكر بتأسيس إدارة جديدة، بدأت بمجيء الجنرال جي غارنر مع مساعديه، في إطار (مكتب إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانية) للفترة من ٩/ ٤/ ٢٠٠٣ ولغاية ١٦/ ٥/ ٢٠٠٣. فشلت جهود هذا الفريق في تشكيل حكومة عراقية مقبولة من الشعب العراقي، فسادت حالة الفوضى وفقدان الأمن والقانون. الأمر الذي حدا بواشنطن إلى إرسال السفير بول بريمر الحاكم المدني الذي ترأس لسلطة التحالف المؤقتة، التي تأسست بقرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٤٨٣ الصادر في ٢٢/ ٥/ ٢٠٠٣. وحددت المادة الثامنة/ الفقرة ج من القرار اعتبار ممثل الأمين العام للأمم المتحدة السيد ديميللو (قتل فيما بعد في حادث إرهابي ضد مكتب الأمم المتحدة في بغداد) مسؤولاً عن (العمل بصورة مكثفة مع السلطة ومع شعب العراق، والجهات المعنية الأخرى لتعزيز الجهود المبذولة لاستعادة وإنشاء المؤسسات الوطنية والمحلية اللازمة للحكم التمثيلي، بما في ذلك العمل الجماعي من أجل تيسير العملية التي تقضي بقيام حكومة تمثيلية معترف بها دولياً في العراق).

في ١٣ تموز ٢٠٠٣ أعلن عن تأسيس مجلس الحكم الانتقالي الذي ولد في ظروف غير طبيعية سياسياً وأمنياً واقتصادياً وعسكرياً. إذ تشكل من قبل الأحزاب السياسية الستة التي كانت تعارض نظام صدام (المؤتمر الوطني العراقي وحركة الوفاق الوطني والحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني وحزب الدعوة الإسلامية والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية). وانضمت إليه أربعة أحزاب سياسية أخرى هي تجمع الديمقراطيين المستقلين والحزب الوطني الديمقراطي والحزب الإسلامي العراقي والاتحاد الإسلامي الكردستاني، إضافة إلى شخصيات مستقلة.

عكس مجلس الحكم الانتقالي مكونات الشعب العراقي، حيث ضم ٢٥ عضواً من الشيعة والسنة والعرب والكرد والتركمان والكلدوآشوريين. وتوزعت نسب التمثيل كالتالي: الشيعة ١٤ عضواً (٥٦٪) والسنة ١٠ أعضاء (٤٠٪) إذا ما

أدخلنا الكرد ضمن السنة. أما من الناحية القومية فقد مثل العرب ١٨ عضواً (٧٢٪) والكرد ٥ أعضاء (٢٠٪) ولكل من التركمان والكلدوآشوريين عضو واحد (٤٪). كما ضم ثلاث نساء شكلن ١٢٪ من أعضاء المجلس.

استمد مجلس الحكم الانتقالي شرعيته من الفقرة التاسعة من القرار ١٤٨٣ التي تنص على (قيام شعب العراق، بمساعدة السلطة (سلطة الاحتلال) وبالعمل مع الممثل الخاص، بتكوين إدارة عراقية مؤقتة بوصفها إدارة انتقالية يسيرها العراقيون، إلى أن ينشئ شعب العراق حكومة تمثيلية معترف بها دولياً وتتولى مسؤوليات السلطة). وألزم القرار أعضاء مجلس الأمن الدائميين بتنفيذ هذا القرار وهذه الفقرة.

منح القرار ١٤٨٣ صلاحيات واسعة لمجلس الحكم تتمثل في تمثيل المصالح العراقية، وتعيين أعضاء الحكومة الانتقالية، وإدارة التمثيل الدبلوماسي العراقي في الخارج، وإدارة السياسة الخارجية، والإشراف على المالية والأمن والشرطة والقضاء، وسن تشريعات جديدة. ولعل أهم صلاحية كانت له هي حق تعيين مجلس تأسيسي يشرف على عملية إعداد دستور دائم للبلاد، يطرح على الاستفتاء العام، ثم تجرى انتخابات عامة لتشكيل مجلس وطني ثم قيام حكومة عراقية منتخبة، تتمتع بكامل السيادة، وتؤول إليها جميع سلطات ومسؤوليات سلطة التحالف.

في ١٤/٨/٢٠٠٣ أصدر مجلس الأمن الدولي القرار رقم ١٥٠٠ الذي وافق فيه على قيام مجلس الحكم الانتقالي. وقام مجلس الحكم بتشكيل أول حكومة عراقية تعقب سقوط النظام.

لم ينج مجلس الحكم من مؤيدين ومعارضين داخلياً وخارجياً، إقليمياً ودولياً. ففي العراق عارضت (هيئة علماء العراق) السنية ـ وكان هذا اسمها ـ تأسيس مجلس الحكم الانتقالي على اعتبار انه (قسّم العراق تقسيماً طائفياً، وأنه أعطى لطائفة معينة صفة الأغلبية على فئات الشعب العراقي، وذلك دون

استفتاء دقيق). وادعت في بيان لها أن (الفئة التي أعطيت الأغلبية لا تمثل في الواقع غالبية مكونات الشعب العراقي، بل لا تمثل الغالبية في الوسط الإسلامي). ومن الأطراف الشيعية التي عارضت مجلس الحكم تيار السيد مقتدى الصدر الذي اعتبر (المجلس غير شرعي لأن الأمريكان وأعوانهم قد أوجدوه)، وطالب بتشكيل مجلس حكم جديد تتزعمه الحوزة العلمية.

على الصعيد العربي، صرح الشيخ يوسف القرضاوي في قطر أن (مجلس الحكم الانتقالي في العراق هو مجلس باطل وفاقد الشرعية) دون أن يعطي تبريرات شرعية وفقهية. وفي مصر أصدر الشيخ نبوي محمد العش فتوى تعتبر (مجلس الحكم العراقي فاقداً للشرعية الدينية والدنيوية، لأنه قام على نقيض مبدأ الشورى، ولأنه فرض على العراقيين بقوة الاحتلال ليكون موالياً لأعداء الله). كما حرّم الشيخ الأزهري على الدول العربية والإسلامية التعامل مع مجلس الحكم.

وفي الأردن أصدر حزب العمل الإسلامي، الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين، في ٢٠٠٣/٨/١١ فتوى تحرم على المسلمين المشاركة في مجلس الحكم الانتقالي العراقي. وجاء في الفتوى (إن الحكم الشرعي في مجلس الحكم الانتقالي أنه مجلس باطل لا تجوز المشاركة فيه، وأن الله حرّم على المسلم موالاة أعداء الله والتحالف معهم)، مشيرة إلى أن (الولايات المتحدة اختارت معظم أعضاء المجلس من رجالها وعملائها، وأدخلت معهم بعض الإسلاميين لذر الرماد في العيون).

من جانب آخر أصدر الشيخ فيصل مولوي، الأمين العام للجماعة الإسلامية في لبنان، فتوى دعا فيها الشعب العراقي والأمة الإسلامية إلى التعاون مع مجلس الحكم الانتقالي، على اعتبار أنه اضطرار للتعامل مع المحتل، ومن أجل جلب المصالح ودرء المفاسد، وأنه أفضل من الحكم الأمريكي المباشر. كما أن المجلس يتولى إدارة الشأن العراقي لفترة معينة، ويؤمن تقديم خدمات للناس،

ويكون له دور في تقوية الموقف السياسي الاستقلالي، وفي تسريع خروج المحتل عن طريق الإسراع في وضع الدستور وإجراء الانتخابات[٩].

اعتبر السيد السيستاني تأسيس المجلس أمراً واقعاً يتحمل مسؤولية إدارة البلاد بدلاً من الحكم الأمريكي المباشر. وكان سماحته يستقبل أعضاء مجلس الحكم ويناقش معهم كثيراً من القضايا والشؤون السياسية والقانونية، الداخلية والدولية. وكان يسدي بنصائحه لهم، ويعلق أحياناً على بعض الأمور والأحداث. وكانوا يستشيرون سماحته في أغلب مشاريع المجلس أو خططه ومقترحاته، حيث يجدون بابه دائماً مفتوحاً لهم، وصدره رحباً لجميع مشاكلهم وهمومهم.

صدور قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية

في ١٥ تشرين الثاني ٢٠٠٣ وقع مجلس الحكم الانتقالي ممثلاً بالسيد جلال الطالباني والسفير بريمر الحاكم المدني الأمريكي ورئيس سلطة التحالف المؤقتة *CPA* اتفاقاً تضمن جدولاً زمنياً للعملية السياسية في العراق يبدأ بصوغ قانون مؤقت لإدارة الدولة في المرحلة الانتقالية على أن يتم نقل السيادة إلى العراقيين في ٣٠/ ٦/ ٢٠٠٤. تم تقديم مشروعين للقانون المؤقت أحدهما من قبل عدنان الباججي والآخر من قبل الأعضاء الكرد في مجلس الحكم. وبدأت المشاورات والاجتماعات مع سلطة التحالف المؤقتة، حتى تم التوصل إلى صيغة نهائية عرضت على أعضاء مجلس الحكم والتي تمت الموافقة عليها بالإجماع من قبل أعضاء مجلس الحكم في منتصف ليل ٢٩/ ٢/ ٢٠٠٤.

وتأخر التوقيع على القانون عدة أيام بعدما أبدى أعضاء مجلس الحكم الشيعة تحفظهم على بعض فقراته، وخاصة فيما يتعلق بالصلاحيات الواسعة لمجلس الرئاسة. إذ اعتبروا الفقرة (أ) من المادة (٣) التي تنص على أنه لا يجوز تعديل هذا القانون إلا بأكثرية ثلاثة أرباع أعضاء الجمعية الوطنية وإجماع مجلس

الرئاسة، أنها تشكل خرقاً لمبدأ الفصل بين السلطات، لأن القانون أعطى لمجلس الرئاسة صلاحيات تشريعية. كما تحفظوا على الفقرة (ج) من المادة (٦١) التي اشترطت إمضاء الدستور عدم رفض ثلثي الناخبين في ثلاث محافظات أو أكثر. الأمر الذي اعتبر منح حق النقض (الفيتو) بأيدي الأقلية. كما انتقدت المادة (٤٤) من القانون لأنها أعطت مجلس الرئاسة صلاحية تعيين أعضاء المحكمة الاتحادية وتسمية رئيسها. وهو أمر بعيد عن مبدأ الفصل بين السلطات.

رفضت القوى السياسية غير المشاركة في مجلس الحكم قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية وعلى رأسها (هيئة علماء المسلمين) وبقية التيارات القومية السنية.

أما السيد السيستاني فقد أكد على أن قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية يجب أن يعرض على ممثلي الشعب في المجلس الوطني الانتقالي للتصديق عليه تأميناً لشرعيته. إذ كان السيد السيستاني يؤكد ويصر على ضرورة إجراء انتخابات عامة لتشكيل مجلس وطني انتقالي يضمن تمثيل العراقيين بصورة عادلة، ويتولى التصديق على القانون الانتقالي. لكن الأمور جرت بشكل آخر، أي أن القانون سبق تشكيل المجلس الانتقالي.

وفي ٨/ ٣/ ٢٠٠٤ تم إقرار قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية والذي يعتبر بمثابة دستور مؤقت تسير الدولة وفق أحكامه، حتى يتم كتابة دستور دائم من الجمعية الوطنية المنبثقة من انتخابات تشريعية تجري في ٣٠/ ١/ ٢٠٠٥، وأن يحظى الدستور باستفتاء عام يجري في ١٥/ ١٠/ ٢٠٠٥.

الدستور العراقي الجديد

كان السيد السيستاني رافضاً لفكرة تعيين لجنة صياغة الدستور من قبل سلطة التحالف المؤقتة. وكان يصر على إجراء انتخابات عامة في عام ٢٠٠٣ لكن الساحة السياسية انقسمت بين مؤيد لإجراء الانتخابات وبين معارض لها.

وطرحت عدة إشكالات تمنع إجراء الانتخابات منها عدم استقرار الأوضاع الأمنية، وعدم وجود إحصاء للسكان، والجهة التي تشرف على الانتخابات وأن تعيين أعضاء مجلس لكتابة الدستور أفضل في تلك الظروف. وكان السنة العرب يرفضون إجراء الانتخابات، بينما أيد الشيعة والكرد إجراءها. وحسماً للخلاف حول الموضوع أصدر السيد السيستاني في وقت مبكر فتوى تؤكد على أهمية إجراء انتخابات باعتبارها الوسيلة المشروعة لكتابة الدستور جاء فيها:

(السؤال: سماحة سيدنا المفدى آية الله العظمى السيد علي السيستاني دامظله.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

أعلنت سلطات الاحتلال في العراق أنها قررت تشكيل مجلس لكتابة الدستور العراقي القادم، وأنها ستعيّن أعضاء هذا المجلس بالمشاورة مع الجهات السياسية والاجتماعية في البلد، ثم تطرح الدستور الذي يقره المجلس للتصويت عليه في استفتاء شعبي عام.

نرجو التفضل ببيان الموقف الشرعي من هذا المشروع، وما يجب على المؤمنين أن يقوموا به في قضية إعداد الدستور العراقي.

جمع من المؤمنين (٢٠ ربيع الآخر ١٤٢٤هـ الموافق ٢١ حزيران ٢٠٠٣)

الجواب:

بسمه تعالى

إن تلك السلطات لا تتمتع بأية صلاحية في تعيين أعضاء مجلس كتابة الدستور، كما لا ضمان أن يضع هذا المجلس دستوراً يطابق المصالح العليا للشعب العراقي، ويعبّر عن هويته الوطنية التي من ركائزها الأساس الدين الإسلامي الحنيف والقيم الاجتماعية النبيلة. فالمشروع المذكور غير مقبول من أساسه.

ولا بد أولاً من إجراء انتخابات عامة لكي يختار كل عراقي مؤهل

لانتخاب من يمثله في مجلس تأسيسي لكتابة الدستور، ثم يجري التصويت العام على الدستور الذي يقرّه هذا المجلس.

وعلى المؤمنين كافة المطالبة بتحقيق هذا الأمر المهم، والمساهمة في إنجازه على أحسن وجه. أخذ الله تبارك وتعالى بأيدي الجميع إلى ما فيه الخير والصلاح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد علي السيستاني

٢٥ ربيع الثاني ١٤٢٤ (٢٦ حزيران ٢٠٠٣)[١٠]

لم يقتنع السيد السيستاني بإلغاء فكرة الانتخابات العامة حيث أصر على ضرورة أن تعلن الأمم المتحدة أن الأوضاع في العراق غير مناسبة لإجراء انتخابات المجلس الوطني المؤقت. وبالفعل أرسل السكرتير العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان مبعوثه الشخصي الدكتور الأخضر الإبراهيمي والذي قام بجولات عديدة في العراق، والتقى أكثر من ألف شخصية سياسية ودينية وعشائرية ومهنية، ومن مختلف فئات الشعب العراقي. وكان من جملة من التقاهم هو السيد السيستاني. وبعد انتهاء جولته قدم تقريره إلى عنان والذي أعلن فيه عدم وجود أجواء أمنية وسياسية مناسبة لإجراء انتخابات، إضافة إلى وجود مشكلات فنية وإدارية تعيق العملية الانتخابية. عند ذلك اقتنع السيد السيستاني بأنه لا يمكن إجراء الانتخابات في ذلك الوقت، وأن البديل هو إجراء انتخابات محدودة والتي تبلورت فيما بعد بعقد المؤتمر الوطني العراقي الذي ضم حوالي ألف وأربعمائة شخصية ترشحوا عبر طريقة (الكوتا).

اجتمع الأعضاء الـ١٤٠٠ في آب ٢٠٠٤ ثم تم اختيار مائة شخص وبضمنهم أعضاء مجلس الحكم السابق، ليتشكل المجلس الوطني المؤقت. بتشكيل المجلس الوطني المؤقت أصبح مجلس الحكم منحلاً. وبدأ المجلس الوطني المؤقت اجتماعاته في ١/ ٩/ ٢٠٠٤ واستمرت حتى إجراء الانتخابات

في ٣٠/ ١/ ٢٠٠٥. بقي المجلس الوطني الانتقالي ضعيفاً لأنه لم يمتلك صلاحيات واسعة، حيث ساد الغموض صفته هل هي تشريعية أم تنفيذية. على أية حال لم يؤد المجلس دوراً يذكر خلال عمره البالغ خمسة أشهر فقط.

استناداً إلى المادة (٢) من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية، فإن (المرحلة الانتقالية تبدأ في ٣٠/ ٦/ ٢٠٠٤ بتشكيل حكومة عراقية مؤقتة ذات سيادة كاملة تتولى السلطة). وجرت مشاورات قام بها الأخضر الإبراهيمي مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة مع مجلس الحكم حيث أعلن عن اختيار أياد علاوي لرئاسة الوزراء وبرهم صالح نائباً لرئيس الوزراء، وغازي عجيل الياور رئيساً للجمهورية، وكلا من الدكتور إبراهيم الجعفري و روز نوري شاويس نائبين لرئيس الجمهورية. وبذلك انحلت سلطة التحالف المؤقتة وغادر بول بريمر العراق في ٢٨/ ٦/ ٢٠٠٤ حيث جرت مراسم التسليم قبل يومين من الموعد المحدد تفادياً للعمليات الإرهابية التي كانت تتأهب لمثل ذلك الحدث الهام.

تم تشكيل لجنة لصيغة الدستور في الجمعية الوطنية من قبل الأحزاب المشاركة في عضوية الجمعية. ثم ارتؤي مشاركة السنة العرب لضمان التوافق الوطني، فتم إضافة (١٥) عضواً و(١٧) مستشاراً كلهم من السنة العرب. وشاركوا جنباً إلى جنب مع أعضاء الجمعية الوطنية المنتخبين. وبهذه العملية أثبت الشيعة والكرد حرصهم على مشاركة جميع مكونات الشعب العراقي في صوغ الدستور لأن الدستور يهم الجميع، وله تأثير على مستقبل وواقع الجميع.

صدرت مسودة الدستور في ٢٢/ ٨/ ٢٠٠٥ بدلاً من ١٥/ ٨/ ٢٠٠٥ طبقاً لما ورد في قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية لسنة ٢٠٠٤ (المادة ٦١/ الفقرة ـ أ)، بعد موافقة الجمعية الوطنية على تمديد مدة كتابة الدستور أسبوعاً واحداً. وقد اتخذ القرار في جلسة شهيرة عقدت قبل منتصف ليل ١٥/ ٨/ ٢٠٠٥، وبحضور هيئة الرئاسة التي صادقت فوراً على قرار الجمعية

الوطنية كي يكتسب القرار شرعية قانونية.

رغم مشاركتها في لجنة صياغة الدستور، اعترضت الأطراف السنية على مسودة الدستور متهمة إياه بعدم محافظته على وحدة البلاد، وأن الفيدرالية تؤدي إلى تقسيم العراق، وأن هوية العراق العربية غير واضحة، وأن الثروات العراقية ستكون بأيدي وتحت رحمة قرار الأقاليم الفيدرالية. وأصدرت الهيئات الإسلامية السنية فتاوى تدعو إلى رفض الدستور والتصويت بـ(لا) في الاستفتاء. فقد أصدرت (الهيئة العليا للدعوة والإرشاد والفتوى) وهي تجمع سني سلفي، فتوى تعلن فيها رفضها للدستور (لأنه لا يحقق المساواة بين العراقيين). وجاء إصدار (الفتوى بالتصويت على رفض الدستور موافقة مع جميع السنة)[١١]. ويشير هذا النص إلى أن الهيئة اتخذت قرارها برفض الدستور وأصدرت فتوى بذلك بناء على موافقة أهل السنة، أي أن الفتوى ذات طبيعة طائفية بحتة، ترسخ الاستقطاب الطائفي السني ضد العملية السياسية برمتها، وأهمية توحيد الصف السني ضد بقية مكونات الشعب العراقي. إذ كان يفترض بهيئة دينية أن تعتمد أسساً إسلامية وشرعية واستدلالات فقهية كما هو شأن الفتاوى التي تصدرها المؤسسات الإسلامية السنية.

أثناء فترة كتابة الدستور كانت كثير من الأطراف السياسية والشعبية والفكرية والحكومية تزور السيد السيستاني للتعرف على رأيه بصدد بعض القضايا والإشكالات الواردة في المسودة.

ففي ١٨/ ٩/ ٢٠٠٥ زار سماحته وفد من قيادة حزب الدعوة الإسلامية حيث طرح ثلاثة مواضيع:[١٢]

أولاً: التصويت على مسودة الدستور، حيث صرح سماحته بأنه سيصوت بنعم على الدستور للأسباب التالية:

١ـ إن الظروف السياسية والأمنية والاستثنائية التي يمر بها العراق لا

تسمح بتأخير إنجاز الدستور.

٢ـ من أجل عبور المرحلة الحالية من العملية السياسية وصولاً إلى تحقيق الاستقرار في العراق.

٣ـ لدفع الضرر، حيث يمكن بالدستور تحقيق ما يمكن تحقيقه في الوقت الحاضر.

٤ـ لتحقيق مقدار من العدالة لجميع العراقيين، من خلال ما يضمنه من حقوق وحريات ومبادئ عادلة.

٤ـ أن الكثير من مواد الدستور تتوافق مع مبادئ الإسلام بشكل إجمالي. وإن كان يرغب في ترسيخ أكبر لإسلامية الدولة ومنهجها ونظامها.

ثانياً: قضية الفيدرالية، حيث أبدى سماحته تفهماً عالياً لهذا المطلب الذي اتفق عليه الشيعة والكرد، وأهمية قيام أبناء المحافظة بإدارة شؤونهم بأنفسهم، وتقديم ما هو أفضل لمصلحتهم. وأبدى سماحته أنه يفضل عدم قيام أقاليم فيدرالية متعددة في الجنوب خشية حدوث صراعات ونزاعات تشق وحدة الصف وتضعف من أدائهم. وأن سماحته يفضل قيام وحدة فيدرالية واحدة تضم المحافظات الشيعية التسع في الجنوب والوسط.

لم يكن السيد السيستاني لوحده قد أصدر فتوى بالتصويت بنعم على الدستور، بل شاركه مراجع آخرون هذا التوجه. فقد دعا المرجع الديني الشيخ محمد إسحق الفياض العراقيين إلى التصويت بنعم على الدستور من أجل (المحافظة على حقوقهم ولاستقرار الأمن). لكنه في الوقت نفسه (أبدى مخاوفه من أن تكون الفيدرالية فتنة تشق صفوف العراقيين)، مشيراً إلى (أنه مع الفيدرالية إذا كانت تحقق للعراقيين العدالة الاجتماعية وتحافظ على وحدتهم)[١٣]. كما دعا الفياض خطباء المساجد إلى حث المواطنين على المشاركة الفاعلة في الاستفتاء على الدستور، والتصويت بنعم لأنه (يراعي حقوق طوائف الشعب

العراقي كافة)[١٤].

في ١٢/ ١٠/ ٢٠٠٥ أعلن السيد أحمد الصافي ممثل السيد السيستاني في بيان أعلن في وسائل الإعلام أن المرجع الأعلى أصدر فتوى «**يوجب فيها على المؤمنين التصويت بنعم على الدستور**». وجاء ذلك في نفس اليوم الذي أعلن فيه عن الاتفاق بين الكتل السياسية في الجمعية الوطنية على إجراء تعديلات في مسودة الدستور تلبية لمطالب السنة العرب الذين كانوا يرفضون التصويت على الدستور. وقد أقيم احتفال بهيج في الجمعية الوطنية بهذه المناسبة التي جمعت الأطراف العراقية كافة، ومنها السنة العرب ممثلين بالحزب الإسلامي العراقي الذي أعلن أنه سيصوت بنعم على الدستور. كما أعلن ديوان الوقف السني نفس الموقف.

انتخابات الجمعية الوطنية

بعد حل سلطة التحالف المؤقتة أخذت حكومة إياد علاوي إدارة شؤون الدولة ومنها التحضير لإجراء الانتخابات العامة. وكان قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية قد حدد موعد إجرائها في موعد لا يتجاوز ٣١/ ١/ ٢٠٠٥. وجاء قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٥٤٦ الصادر في ٨/ ٦/ ٢٠٠٤ ليؤيد تاريخ إجراء الانتخابات المذكور، وتشكيل جمعية وطنية منتخبة تتولى صياغة دستور دائم، وتولي السلطة حكومة عراقية منتخبة وفق الدستور بتاريخ ٣١/ ١٢/ ٢٠٠٥.

انقسم الشارع العراقي بين مؤيد وداعم لإجراء الانتخابات، وبين معارض ومقاطع لها. فقد عارضتها القوى السنية عموماً والأحزاب القومية واليسارية. ومن الشيعة عارضها تيار السيد مقتدى الصدر. واحتج المعارضون الإسلاميون مثل هيئة علماء المسلمين بزعامة الشيخ حارث الضاري، والهيئة العليا للإفتاء والدعوة والإرشاد بزعامة الشيخ مهدي الصميدعي، وديوان

الوقف السني برئاسة الدكتور عدنان الدليمي، بأن الانتخابات غير شرعية لأنها تجري في ظل الاحتلال، متناسية أن انتخابات المجلس التأسيس عام ١٩٢٥ كانت تحت ظل الاحتلال البريطاني المباشر دون أن يعترض عليها أحد أو يطعن بشرعيتها[١٥]. وطالبت أطراف سنية أخرى بتأجيل الانتخابات بسبب غياب الأمن والهجوم على الفلوجة. وعلى رأس هؤلاء الحزب الإسلامي العراقي بزعامة الدكتور محسن عبد الحميد، وبقية الحركات والأحزاب السنية التي يقودها عدنان الباججي وغازي عجيل الياور وسعد عاصم الجنابي ورعد مولود مخلص ونصير الجادرجي ومشعان الجبوري ومبدر الويس وسمير الصميدعي.

قبل مغادرته العراق أصدر بول بريمر الحاكم المدني ثلاثة قرارات هامة في ١٣/ ٥/ ٢٠٠٤ و ١٥/ ٦/ ٢٠٠٤ وهي:

أولاً: الأمر رقم (٩٢) في ٣١/ ٥/ ٢٠٠٤ الذي تم بموجبه تشكيل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق. وهي هيئة حكومية مستقلة عن الدولة والسلطات الثلاث (الحكومة، البرلمان والقضاء)، وكذلك مستقلة عن الأحزاب والمنظمات والحركات السياسية أو أية جمعية أو منظمات المجتمع المدني. وتقوم بمهامها والإشراف على الانتخابات تنفيذاً لما ورد في قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية. وتم اختيار أعضائها من قبل الأمم المتحدة، وهم سبعة عراقيين وإيطالي واحد. ولها مركز في بغداد وفروع في المحافظات.

ثانياً: الأمر رقم (٩٦) في ١٥/ ٦/ ٢٠٠٤ وهو قانون الانتخابات والذي يحدد الأسس الرئيسية للعملية الانتخابية مثل اعتبار العراق دائرة واحدة في انتخابات ٣٠/ ١/ ٢٠٠٥، وحدد نسبة التمثيل السكاني لمقاعد البرلمان بنسبة مقعد واحد لكل مائة ألف نسمة. وبذلك تم تحديد عدد مقاعد الجمعية الوطنية بـ ٢٧٥ مقعداً، على اعتبار أن عدد سكان العراق ٢٧.٥ مليون نسمة. كما جرى اعتماد البطاقة التموينية كأساس في المشاركة في الانتخابات. وحددت المفوضية

شروط الناخبين وطريقة تسجيل أسمائهم وطريقة التصويت. كما اشترط القانون وجود اسم امرأة واحدة على الأقل ضمن كل ثلاثة أسماء مرشحين في جميع قوائم الترشيح.

ثالثاً: قانون رقم (٩٧) في ١٥/٦/٢٠٠٤، وهو قانون الأحزاب والكيانات السياسية، حيث تم تحديد شروط المصادقة على الكيانات السياسية، حيث أعطى هذه الصلاحية للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات فقط. كما حدد القانون حقوق ومسؤوليات الكيانات السياسية أمام القانون. واعتبر القانون الأفراد الذين يدخلون بقائمة باسمهم أو بمفردهم كيانات سياسية تمتلك جميع الحقوق مثل الأحزاب والحركات والائتلافات السياسية الكبيرة.

الانتخابات البرلمانية الأولى في ٣٠/١/ ٢٠٠٥

أبدى السيد علي السيستاني اهتماماً ملحوظاً بالانتخابات التشريعية وعملية تشكيل الجمعية الوطنية العراقية. ويعود ذلك الاهتمام إلى أن المجلس يمثل المؤسسة الأقوى في الدولة والذي يكون للشعب العراقي دوره الهام في تشكيله واختيار أعضائه بالانتخاب الحر المباشر. وتعود أهمية الجمعية الوطنية إلى الأمور الآتية:

١ـ من أهم المهام التي تقوم بها الجمعية الوطنية هي تدوين دستور دائم للعراق. وهذه المهمة تعتبر مسؤولية تاريخية وشرعية وقانونية وسياسية جسيمة لابد أن يتحملها أناس أكفاء. كما ستضع الجمعية قانون الانتخابات الذي يحدد كيفية إجراء الانتخابات في العراق مستقبلاً.

٢ـ إن الجمعية مسؤولة مباشرة عن تشكيل الحكومة الانتقالية والتي يراد لها إدارة البلاد في المرحلة الانتقالية أي لمدة عام واحد، ولابد من وجود مسؤولين كفوئين ومن ذوي الخبرة والنزاهة. كما ستحدد الجمعية تركيبة

الحكومة القادمة من النواحي السياسية والمذهبية والقومية.

٣ـ تتولى الجمعية المصادقة على ميزانية الدولة العامة والإشراف على الأموال والدخل الوطني والواردات العامة والإنفاق العام وتوزيع الثروة بين أبناء العراق. وهذه كلها قضايا حيوية للشعب العراقي ومستقبل استقراره وسعادته.

لما كان السيد السيستاني من أشد المناصرين لإجراء الانتخابات، سعى بثقله لإنجاحها رغم المعارضة السنية الواسعة. واستقبل سماحته مختلف الفئات الاجتماعية وممثلي الأحزاب السياسية والطوائف الدينية والمذهبية العراقية ليحثهم على المشاركة في الانتخابات. وقام مكتب سماحته بالإشراف على تشكيل قائمة الائتلاف الموحد التي ضمت في غالبية مرشحيها من الأحزاب الإسلامية الشيعية مثل حزب الدعوة الإسلامية والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وحزب الفضيلة ومنظمة بدر والاتحاد الإسلامي لتركمان العراق، وأحزاب ليبرالية شيعية مثل حزب المؤتمر الوطني بزعامة الدكتور أحمد الجلبي، وشخصيات إسلامية مستقلة أخرى. كما ضمت القائمة بضعة مرشحين من السنة العرب.

ومن أجل دفع العملية الانتخابية نحو الأمام ومشاركة جميع العراقيين فيها، أصدر السيد السيستاني فتوى وأعطى تعليمات ووصايا تعتبر متابعة لأدق التفاصيل التي من العادة لا يتناولها المرجع الأعلى، ولكن حرص المرجعية الشيعية على نجاح الانتخابات جعلها تعطي إرشادات دقيقة، يمكن تقسيمها إلى قسمين:[١٦]

القسم الأول: في الخطوط العامة للانتخابات:

١ـ التأكيد على إجراء الانتخابات في موعدها ونزاهتها.

٢ـ وجوب مشاركة كل فرد عراقي مؤهل للتصويت (أي يبلغ ١٨ عاماً فما فوق) دون استثناء، الشاب والشيخ، الصحيح والمريض، وحتى المسن يمكنه

المشاركة بمساعدة أحد، بحيث لا يضيع صوت واحد.

٣ـ وجوب مشاركة النساء في الانتخابات، ناخبات ومرشحات للمجلس. وهذا يعتبر إقراراً بشرعية المشاركة السياسية للمرأة المسلمة.

٤ـ وجوب مشاركة جميع أبناء الشعب العراقي من مختلف القوميات والأديان والمذاهب.

٥ـ دعم تشكيل لجنة من المستقلين مهمتها مساعدة الأحزاب والحركات السياسية والشخصيات المرشحة من أجل أن يتمثلوا في لائحة موحدة تستطيع دخول المنافسة وتحقيق الفوز المطلوب.

٦ـ التأكيد على انتخاب الذين يخدمون البلاد والشعب والمصلحة العامة، والذين يحظون بقاعدة شعبية وتأييد الشارع العراقي.

٧ـ عدم تأييد أي طرف من الأطراف السياسية حتى تحافظ على الحيادية والعدل.

القسم الثاني: في تفاصيل الانتخابات:

١ـ دعا العراقيين للتحقق من إدراج أسمائهم في سجلات الناخبين بصورة صحيحة.

٢ـ دعا من لم يُدرج اسمه أو أدرج بصورة مغلوطة إلى مراجعة اللجنة الانتخابية في منطقته وإبراز المستمسكات المطلوبة لتصحيح ذلك.

٣ ـ الاستفادة من أخطاء الانتخابات الأفغانية التي أجريت مؤخراً، لاسيما مسألة الحبر المستعمل لضمان عدم حصول التزوير، وقيام بعض الناخبين بالتصويت أكثر من مرة واحدة.

٤ ـ تشكيل لجان شعبية يشرف عليها وكلاؤه ومعتمدوه في المناطق والمدن العراقية لمساعدة المواطنين على التأكد من وجود أسمائهم في سجلات الناخبين.

لقد برهنت المرجعية الشيعية أنها تريد حكومة وطنية اكتسبت شرعيتها

من أصوات الناخبين وليس بدعم أجنبي أو محاصصة حزبية وعشائرية أو تعيين من قبل الاحتلال. كما أبدت رغبة قوية في إشراك الأمم المتحدة في الإشراف على الانتخابات كي تتجنب الاتهامات المتوقعة بالتزوير وغيرها، وكي تحظى الانتخابات باحترام المجتمع الدولي والشعب العراقي على السواء.

إن تأثير المرجعية الشيعية بات قوياً في تعبئة الشعب العراقي من أجل إنجاح الانتخابات أولاً، ومن أجل التأكد من الحضور الجماهيري المطلوب، كي يشعر الجميع بالمسؤولية تجاه البلاد، ويساهم الجميع في صنع القرار وإدارة الدولة، لأنه وطنهم جميعاً. فإضافة إلى فتوى السيد السيستاني، أصدر المراجع الكبار في النجف الأشرف وهم السيد محمد سعيد الحكيم والشيخ إسحق الفياض والشيخ بشير النجفي فتاوى تشجع الناس على المشاركة في الانتخابات.

كان لفتوى المرجعية الشيعية بوجوب مشاركة جميع العراقيين في الانتخابات صدى واسعاً، حيث التزمت بها الجماهير العراقية، من مختلف الأوساط الاجتماعية والقومية. لقد كان مشهداً رائعاً لا مثيل له في إقبال العراقيين على صناديق الاقتراع والإدلاء بأصواتهم لمرشحيهم، بكل حرية وشفافية. لقد تحدى العراقيون جميع الضغوط ورسائل الوعيد التي أرسلها الزرقاوي وبقية الجماعات الإرهابية بضرب المراكز الانتخابية. وقد حدثت بالفعل عدة حوادث إرهابية عندما قام بعض التكفيريين بتفجير أنفسهم باستخدام أحزمة ناسفة، راح ضحيتها أكثر من ثلاثين مواطناً بريئاً. كما لم تلتفت الجماهير لفتاوى المقاطعة وبيانات التثبيط التي أصدرتها التيارات السنية كهيئة علماء المسلمين وديوان الوقف السني والحزب الإسلامي العراقي.

شارك في الانتخابات (١١٠) أحزاب و كيانات سياسية، خرج (٩٩) كياناً خاسرين. وبسبب وجود مواقف معارضة من الانتخابات وخاصة من السنة العرب، وتلكؤ سكان بعض المدن في تسجيل أسمائهم في سجلات

الناخبين، ووجود توتر أمني وسياسي في بعض المناطق، جاءت نسبة المشاركين ٥٨٪ من مجموع الناخبين. كما شارك فيها العراقيون المقيمون في الخارج حيث تم افتتاح مراكز اقتراع في سوريا وإيران والأردن ودولة الإمارات وبريطانيا وهولندا وأمريكا والدانمارك. وحصلت قائمة الائتلاف الموحد على (١٤٠) مقعداً، وقائمة التحالف الكردستاني على (٧٥) مقعداً، والقائمة العراقية على (٤٠) مقعداً، وقائمة عراقيون على (٥ مقاعد)، وبقية الأحزاب الصغيرة حصلت على ما بين مقعد واحد إلى ثلاثة مقاعد.

الانتخابات البرلمانية الثانية في ٢٠٠٥/١٢/١٥

من المعروف بأن السيد السيستاني قد وفر دعماً كبيراً لانتخابات ٢٠٠٥/١/٣٠ التي تعتبر أول انتخابات حرة ومستقلة وشفافة في تاريخ العراق. وفي ضوء نتائج الانتخابات تم تشكيل الجمعية الوطنية التي مثلت أول برلمان عراقي يعبر بصدق عن آراء جميع المشاركين في الانتخابات. إذ ضمت الجمعية جميع مكونات الشعب العراقي من العرب والكرد والتركمان والكلدوآشوريين، والسنة والشيعة، مسلمين ومسيحيين.

وبسبب الأداء غير الجيد أحياناً للجمعية وجهت إليها مجموعة من الانتقادات بعضها موضوعي، والآخر دعائي جاء من الجماعات التي قاطعت الانتخابات. كما كان لاهتمام أعضاء الجمعية في إقرار قوانين تهم مصالحهم الشخصية كالرواتب والمنح والامتيازات والتقاعد، سبب استياءاً لدى أوساط دينية وسياسية وشعبية وإعلامية. وكان المنتقدون لأداء الجمعية يرون أن الظرف الحالي الذي يعيشه أبناء العراق من ظروف معيشية صعبة ومشاكل البطالة والسكن ونقص الخدمات تستوجب على أعضاء الجمعية إبداء الاهتمام بوضع حلول لهذه المشاكل التي تهم قطاعات واسعة من الجماهير العراقية. كما أن على أعضاء الجمعية أن يهتموا بقضايا الناس التي انتخبتهم وأوصلتهم إلى مقاعد

البرلمان، لا أن ينسوا هذه الجماهير التي قدمت ملايين الشهداء والسجناء والمظلومين خلال العهد البائد لنظام البعث.

وكان السيد السيستاني من الذين انتقدوا أداء أعضاء الجمعية الوطنية، وخاصة أعضاء الائتلاف العراقي الموحد الذي حظي برعاية سماحته ودعمه المعنوي والسياسي. إذ انتقد سماحته الأحزاب التي لم تراع الكفاءة في ترشيح أعضائها للجمعية وللمناصب الحكومية، كما انتقد الأعمال والمواقف الفئوية الضيقة التي مارستها بعض الأحزاب.

هذا الامتعاض من أداء الجمعية الوطنية جعل السيد السيستاني يعيد حساباته، وتقييم موقفه من الانتخابات القادمة، ولذلك قرر ما يأتي:

١ـ عدم تأييد أية قائمة أو كيان سياسي في انتخابات ١٥/ ١٢/ ٢٠٠٥.

٢ـ منع وكلائه من دعم أي كيان سياسي أو يساند أحد المرشحين علناً في الانتخابات.

٣ـ منع وكلائه وممثليه من ترشيح أنفسهم في الانتخابات ضمن قائمة أحد الأحزاب.

٤ـ من يفعل ذلك تلغى وكالته ويفقد وضعه كممثل للمرجعية الدينية[١٧].

من الواضح أن السيد السيستاني يريد أن ينأى بالمرجعية الشيعية بعيداً عن الدخول في الصراعات السياسية، خاصة وأن بعض الأحزاب العلمانية رفضت علناً تدخل المرجعية لدعم هذا الائتلاف أو ذاك الحزب. كما أن السيد السيستاني يريد للمرجعية أن تبقى محافظة على موقعها الأبوي لجميع العراقيين، لأن انحيازها لطرف دون آخر يقلص من تأثيرها ورعايتها للجميع بصورة متساوية. وإذا كان السيد السيستاني قد دخل بثقله في انتخابات ٣٠/ ١/ ٢٠٠٥ فإن ذلك يعود إلى طبيعة الظروف الاستثنائية التي كانت تهدد العملية الانتخابية، واحتمال فشلها دون تدخله. الأمر الذي يعني التفريط بمصالح عليا للعراق والعراقيين، والدخول في دوامة الاحتراب السياسي والطائفي.

خاتمة

من خلال هذا البحث حول دور المرجعية الشيعية في الأحداث السياسية في العراق المعاصر يمكن استخلاص ما يأتي:

١ـ أثبتت الأحداث أن المرجعية تعي جيداً المرحلة التاريخية التي تعاصرها بشكل تجعل المرجعية ترسم إستراتيجية واضحة المعالم في التعامل مع الأحداث بروية وحكمة بعيداً عن الانفعال وردود الأفعال غير المحسوبة. إذ بدا من الواضح أن إصرار المرجعية على إجراء الانتخابات العامة كشرط لإضفاء الشرعية على أي عمل سواء تشكيل الجمعية الوطنية أو تدوين الدستور وما ينبثق منها من مؤسسات دستورية.

٢ـ استيعاب المرجعية للظروف الدولية والموازنات السياسية والمصالح الاقتصادية والثقافية للقوى الكبرى في المنطقة. وكذلك استيعاب الطرح السياسي والقانوني المتمثل في قرارات مجلس الأمن الدولي المتعلقة بالعراق ومستقبله والدور الأمريكي فيه. هذا الوعي السياسي جعل المرجعية تؤكد دائماً على ما ألزمت به القوى الكبرى أنفسها فيما يخص مستقبل العراق ورعاية العملية الديمقراطية التي تضمن الأمن والاستقرار السياسي والأمني، مما يؤدي إلى انسحاب القوات الأجنبية من العراق. إن المرجعية رفضت التعامل عسكرياً مع الاحتلال لكنها أكدت على العملية السياسية. واعتبرت أن الإلزام أي (ألزموهم بما ألزموا به أنفسهم) هي القاعدة في المرحلة الحالية التي يمر بها العراق، حتى تتحقق السيادة الكاملة للعراقيين على دولتهم.

٣ـ التفاعل العميق والتأكيد الدائم على الحالة الوطنية العراقية ومصالح العراق ومستقبل الشعب العراقي وطموحاته وآماله، بما يضمن العدالة والمساواة لجميع أبناء العراق بلا تمييز. إذ بقيت المرجعية تشكل طبقة وطنية تدافع عن مصالح الشعب العراقي، وتقف ضد أي حاكم أو مشروع للظلم والقمع. لقد

استوعبت المرجعية مختلف أطياف الشعب العراقي ومذاهبه وقومياته وأديانه. فقد أكد السيستاني على مشاركة غير المسلمين في الانتخابات ودعاهم لممارسة حقهم الوطني. كما كان يستقبل ويخاطب العرب والكرد، الشيعة والسنة، المسلمين والمسيحيين والصابئة. كما أبدى تفهماً واعياً للقضايا الأساسية مثل الفيدرالية، حيث رأى أنه لا مانع لديه من إقامتها طالما أنها تمثل رغبة العراقيين.

٤ـ استيعاب المرجعية للظروف السياسية واختلاف التيارات الفكرية الأيديولوجية، وأنه لابد للجميع من صيغة سياسية وقانونية يجدون فيها الحريات والحقوق الدينية والحريات السياسية والثقافية والقومية. وهذا ما جعل المرجعية تتبنى المسار الديمقراطي دون أن تسميه. إذ أنها تمسكت بالشرعية الجماهيرية المستمدة من الانتخابات واختيار ممثلي الشعب ليقرروا ما يريده ناخبوهم ويرغبون بتحقيقه. كما كفلت لجميع التيارات السياسية حرية العمل السياسي، حتى العلمانيين وغير المسلمين طالما أنهم يحترمون القانون، ولا يتعدون على حقوق وحريات الآخرين. لقد شددت المرجعية على (مبدأ الشورى والتعددية واحترام الأقلية لرأي الأكثرية ونحو ذلك في الدستور الجديد)[١٨].

٥ـ رغم إيمانها، كمرجعية دينية، بالدولة الإسلامية، لكنها لم تجبر أحداً على تبني هذا الخيار، ولم ترفع هذا الشعار أو تطالب بإقامتها. وكان بإمكانها القيام بذلك لوجود أحزاب إسلامية قوية، ولوجود أرضية شيعية مستعدة لتبني أطروحات المرجعية. إن المرجعية تنادي بدولة هي أقرب للدولة الديمقراطية الدستورية، منها إلى الدولة الدينية الثيولوجية الشمولية التي يلعب فيها رجال الدين دوراً مركزياً حيث يسيطرون على جميع النشاطات العامة، ويتدخلون في الحريات الفردية، ويحددون الخيارات الفكرية والأيديولوجية. يؤيد هذه الفكرة نوح فيلدمان أستاذ القانون في جامعة نيويورك بأن (الديمقراطية الإسلامية أمر ممكن في العراق، ديمقراطية تضمن لهم ليس فقط حق الانتخاب، ولكن الحق

بأن يصوتوا لقوانين مغروسة في المعتقدات والقيم والمثل الإسلامية. ويمكن للدولة أن تقر بالإسلام وتمول المؤسسات الدينية والتعليم الديني)[١٩]. ويؤكد ريو مارك كيرشت من مؤسسة المشروع الأمريكي لبحوث السياسات العامة على أن: (أتباع السيستاني الأتقياء يمنحون ليس فقط الأمل الأفضل لنشوء الديمقراطية، ولكن ربما الأمل الوحيد)[٢٠]. يأتي ذلك في ظل فشل أو عدم تطور التجارب الديمقراطية في المنطقة.

٦ـ استطاعت المرجعية كبح جماح رجال الدين المحسوبين على المرجعية والمتطلعين للعب دور أكبر من خلال الأجواء الديمقراطية والحريات العامة التي تضمنها العملية السياسية والقوانين النافذة في العراق اليوم. لقد منع السيد السيستاني وكلاءه من تولي أي منصب حكومي (عدا الأوقاف)، كما منعهم من ترشيح أنفسهم في قوائم الأحزاب السياسية في انتخابات ١٥/ ١٢/ ٢٠٠٥ العامة. لقد أصبح الفقيه والمرجع والخطيب وطالب الحوزة وأمام المسجد والحسينية رجالاً متخصصين في الدين والأحكام الشرعية يدلون بدلوهم حسب موقعهم وحسب حاجة الدولة والمجتمع إليهم. إذ يوجد العديد من رجال الدين، وبعضهم وكلاء للمرجعية، انتخبوا نواباً في الجمعية الوطنية، ويشاركون في مختلف لجانها الاختصاصية، حتى أن رئيس لجنة صياغة الدستور عالم دين، الشيخ همام حمودي.

٧ـ منعت المرجعية نمو التطرف الديني الذي حاولت بعض التيارات الشيعية ممارسته بعد سقوط النظام. إذ كانت تؤكد دائماً على احترام القوانين التي تصدرها الحكومة، وأنها مقدمة على الاجتهادات الفردية في تطبيق الأحكام الشرعية. لقد رفضت المرجعية إجبار المرأة العراقية على ارتداء الحجاب، واعتبرت قرار ارتداء الحجاب أمراً تابعاً للمرأة، وهي التي تتخذه باختيارها.

٨ـ لقد تمكنت المرجعية من تجنيب العراق النموذج التركي العلماني الذي

يلغي أي دور للدين في الحياة العامة. كما تفادت قيام دولة دينية على الطراز الإيراني حيث الطابع الشمولي هو السائد في الدولة. لقد منحت المرجعية الدين موقعه الطبيعي كنظام أخلاقي وهوية ثقافية للشعب العراقي. كما ساهمت في دعم الاتجاه الذي يقضي بعدم إصدار قانون يخالف أحكام الشريعة الإسلامية. إن موافقة أمريكا على الدستور العراقي الذي يمنح الإسلام دوراً بارزاً في الدولة، يعد انتصاراً للتيار الإسلامي من جهة. ومن جهة أخرى يشير على نضج واضح في الفكر السياسي الغربي الذي اعتاد على عداء الإسلام لأسباب تاريخية وعقائدية وفلسفية. إضافة إلى التجارب المريرة للتعامل مع الإسلام السياسي الذي برز فيه الطابع الأصولي والإرهابي، كما في إيران وأفغانستان والسعودية والباكستان ومصر. لقد أدركت أمريكا أن الإصرار على العلمانية يجعل الناس يتوجهون أكثر فأكثر نحو الإسلام المتطرف لأنها ستعطي مبررات مقبولة في مهاجمة ورفض المشروع العلماني حتى وإن كان ديمقراطياً. من جانب آخر فإذا لم يكبح الإسلاميون المعتدلون جماح العنف والتطرف، وإذا لم يتمسكوا بالخيار الديمقراطي فإن المسار الديمقراطي سيفشل في النهاية، ويكونون هم أول الخاسرين، لأنهم سيعودون إلى دوامة العنف والعنف المضاد من قبل الدولة، كما يحدث في بلدان إسلامية كثيرة.

٩ـ وقفت المرجعية ضد توجه بعض النخب العلمانية العراقية التي أرادت إقصاء الإسلام عن لعب أي دور في الدستور والقوانين. إن تهميش الدين يؤدي إلى ظهور تمرد إسلامي يتمثل بالحركات الأصولية التي تنتهج العنف وسيلة لتحقيق أهدافها، وللانتقام من الأنظمة التي تمنعها من العمل والحركة والتعبير. إذ يرى بعض الباحثين أن (الدين في الحقيقة وعلى مدى قرون عديدة، كان يمثل كابحاً للطغيان في العالم الإسلامي. إن تدمير المؤسسات الإسلامية التقليدية مثل المدارس الدينية والمساجد باسم التحديث يترك فراغاً اجتماعياً يتم ملؤه في آخر الأمر بازدهار التطرف في الفكر الإسلامي السياسي)[٢١].

١٠ـ أثبتت المرجعية أن الدين يمكن أن يلعب دوراً إيجابياً في الحياة العامة وفي عملية التحول نحو النظام الديمقراطي. وهذا على العكس مما تدعو إليه النخب العلمانية التي تؤكد على أن الدين يعيق التقدم السياسي والاجتماعي، وتنادي واجهاتها ومنظماتها وخاصة النسائية منها إلى فصل الدين تماماً عن الدولة والدستور والقانون. لقد أعطت المرجعية مصداقاً واضحاً على أن الإسلام لا يتقاطع مع الديمقراطية، كما يضمن الحقوق والحريات لجميع المواطنين. هذا في الوقت الذي يشهد العالم نمواَ في الأصولية الإسلامية التي تتمثل في الحركات الجهادية والجماعات الإسلامية التي تتبنى العنف والإرهاب سبيلاً لمواجهة خصومها، ولتحقيق أهدافها. في نفس الوقت منعت المرجعية من تسييس الدين وجعله مجرد واجهة لأغراض سياسية ومنافع شخصية وحزبية. لقد حافظت المرجعية على التوازن الدقيق لدور الدين، وتجنيبه حالة الاستغراق والذوبان في العملية السياسية، وبين التهميش والإقصاء، أو التوظيف السلبي والاستغلال السياسي للرموز الدينية.

١١ـ أعطت المرجعية زخماً كبيراً ودفعاً قوياً للتيار الإسلامي المعتدل في العراق، كحزب الدعوة الإسلامية والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية وحزب الفضيلة وغيرهم، في أن يكون جزءً هاماً ولاعباً قوياً في الساحة السياسية العراقية. لقد بات التيار الإسلامي على هرم السلطة، يصنع القرار وتتولى شخصياته مسؤوليات عالية في الدولة، ويطرح برامج سياسية. هذا التبني المرجعي يقوي الخط المعتدل في التيار الإسلامي، ويحول دون نزول الجماعات الإسلامية إلى العمل تحت الأرض ليمارس نشاطاته بعيداً عن الرقابة أو التقويم.

١٢ـ بذلت المرجعية جهوداً استثنائية في تخفيف اندفاع التيار الصدري الذي كان يميل للعنف بسبب ظروف تشكيله وطبيعة قواعده. فقد بدا التيار الصدري أكثر انسجاماً مع خط المرجعية، وأصبح أكثر هدوءاً وعقلانية، يفكر

بالمنطق السياسي ويمارس العمل السياسي عبر قنواته المفتوحة، ويساهم برأيه ويبني موقفه السياسي حسب طبيعة الحدث، ووفق متبنياته التي ربما تختلف عن بقية الأحزاب والحركات الشيعية[٢٢].

١٣ـ أدركت المرجعية أن الديمقراطية في العراق لن تجد طريق النجاح دون استيعاب مطالب السنة العرب، لما لهم من تراث إداري وخبرة حكومية وقدرة مالية واقتصادية، وامتدادات عربية ودولية تؤيد مواقفهم، وتضغط على الشيعة والأكراد لتلبية مطالب السنة. ولذلك منع السيد السيستاني أية مواجهة شيعية مسلحة ضد السنة رغم الجرائم الطائفية التي ارتكبتها جماعات سنية وتكفيرية وبعثية. كما استقبل السيد السيستاني شخصيات إسلامية وحكومية وسياسية سنية متفهماً لمواقفهم، مسدداً إياهم بالنصح والمشورة من أجل المحافظة على وحدة الصف الوطني العراقي[٢٣].

١٤ـ أكدت المرجعية على أهمية ضمان حقوق الأقليات الدينية والمذهبية والقومية في العراق. كما أكدت على دور المرأة في الحياة العامة، عندما أيدت مشاركتها في الانتخابات، ناخبات ومرشحات. كما دعمت دور المرأة في منظمات المجتمع المدني، وتولي مناصب حكومية، وتمثيل الشعب في الجمعية الوطنية ومجالس المحافظات والبلديات. يأتي ذلك ليؤكد نضج الفكر السياسي الشيعي وانفتاح الفقه الشيعي، مقارنة بالمؤسسات الإسلامية في بعض الدول العربية والإسلامية (كالسعودية والكويت) التي ما زالت تمنع منح المرأة حق التصويت أو الترشيح في المجالس التمثيلية.

١٥ـ حافظت المرجعية على الحوزة العلمية بكيانها وامتداداتها ورجالها ومؤسساتها لتكون دوماً في خدمة الأمة وطموحاتها وآمالها. كما حمت المؤسسة الدينية من التدخلات الداخلية والضغوط الخارجية من أية جهة كانت. وهذا لا يعني الانغلاق على الذات أو قطع الاتصالات مع الآخرين، بل على العكس مثلاً،

أجاب السيد السيستاني على أسئلة وجهها إليه مراسلون من صحف أمريكية[٢٤].

١٦ـ لعبت المرجعية دوراً هاماً في الأزمات السياسية والنزاعات المسلحة، حيث تمكنت بحكمتها وسعة صدرها من تجنيب العراق حرباً أهلية وفتن طائفية هنا وهناك، سواء داخل الصف الشيعي أو بين الشيعة والسنة، أو بين الإسلاميين وغير الإسلاميين. لقد أصبحت المرجعية في بعض الأحيان الصوت الوحيد الذي ينتظره الجميع. ففي الأزمة السياسية والمواجهة العسكرية التي حدثت في شهر آب ٢٠٠٤ بين تيار السيد مقتدى الصدر وبين القوات والأمريكية والعراقية في النجف الأشرف، وما حدثت من أعمال شغب ومواجهات مسلحة بين الطرفين في المحافظات، وتدمير أنابيب نفط ومباني حكومية، عجز الجميع عن فعل أي شيء، لا الحكومة والجيش والشرطة، ولا القوات الأمريكية، ولا الأحزاب السياسية، وبقوا ينتظرون عودة السيد السيستاني من رحلة العلاج في لندن، ليقوم بدور لا أحد يتمكن من أدائه سواه. وبالفعل عاد السيستاني وأقنع التيار الصدري من الانسحاب من النجف والكوفة، عندها تنفس الجميع الصعداء.

١٧ـ استخدمت المرجعية تأثيرها الواسع ونفوذها الكبير في تعبئة الجماهير العراقية باتجاه المسار الديمقراطي. كما تمكنت من إحضار الشارع العراقي في الساحة أثناء الأزمات والمنعطفات الهامة كالانتخابات البرلمانية والاستفتاء على الدستور. إن الانتماء والتأثير الديني في المجتمعات الإسلامية وفر إجماعاً ضرورياً باتجاه العمل بالقواعد المشتركة التي يؤمن بها الجميع. ولا يُعلم كيف كانت ستسير الأمور في العراق لو أن المرجعية انكفأت على نفسها، أو كانت ضد العملية الديمقراطية.

١٨ـ تعتبر مرجعية السيد السيستاني امتداداً لمدرسة أستاذه السيد أبو القاسم الخوئي. فالخوئي كان لا يعارض الإيمان بالدولة الإسلامية، ولا يناقض

السياسة من حيث المبدأ، ويؤمن بولاية الفقيه (الخاصة). وينفرد ببعض الآراء المرتبطة بالأساس الفكري الثوري، لكن الجانب العملي اتخذ مساراً تقليدياً أوقف أية مبادرة أو تحرك سياسي[٢٥]. هذا الخيار التقليدي جعل الخوئي بعيداً عن التدخل بالشأن السياسي رغم حدوث أحداث خطيرة في العراق مثل إعدام السيد محمد باقر الصدر والحرب العراقية ـ الإيرانية. ولعل أبرز دور للسيد الخوئي كان انخراطه في انتفاضة شعبان/ آذار ١٩٩١ باعتباره المرجع الأعلى للشيعة وزعيم الحوزة العلمية وكشخصية اجتماعية بارزة لأن كلمته مسموعة ومتفق عليها من قبل الجميع[٢٦].

لقد كان يُتوقع من السيد السيستاني أن لا يتدخل في الشأن السياسي طبقاً لمدرسته الفقهية والسيرة العملية للمرجعيات التي سبقته (السيد أبو الحسن الأصفهاني (١٩٢٠ ـ ١٩٤٦)، السيد محسن الحكيم (١٩٤٦ ـ ١٩٧٠)، السيد أبو القاسم الخوئي (١٩٧٠ ـ ١٩٩٢). إن تدخل السيد السيستاني بالشؤون السياسية نابع من وقائع عملية أكثر منها متبنيات نظرية. إذ أنه سئل عن هذا الأمر فأجاب: (الناس تسألني في أمورها وخاصة القضايا العامة والمصيرية كالانتخابات وغيرها، فهل أسكت أم أجيبها؟ إنني كمرجع أجد نفسي ملزماً بالإجابة على استفسارات الناس وحتى السياسية منها). من جانب آخر يزور السيستاني وبقية المراجع الكبار (السيد محمد سعيد الحكيم والشيخ إسحق فياض والشيخ بشير النجفي والشيخ محمد اليعقوبي) الكثير من المسؤولين في الدولة والحكومة وزعماء الأحزاب السياسية ونواب البرلمان ووجهاء ورؤساء عشائر يسألون ويطلبون النصيحة في الشؤون السياسية، فهل يردهم أم يجيبهم وينصحهم خدمة لصالح العراق والشعب العراقي؟

مصادر الدراسة

إسحاق نقاش (شيعة العراق) / دار المدى، الطبعة الأولى، دمشق: ١٩٩٦

إيان بوروما (ديمقراطية إسلامية في العراق)/ مقالة منشورة في صحيفة نيويورك تايمز/ ترجمة:

صحيفة المدى في ١٦/ ١٢/ ٢٠٠٤.

حسن شبر (تاريخ العراق السياسي المعاصر) / دار المنتدى للنشر، بيروت: ١٩٩٠.

صلاح عبد الرزاق (جمال الدين الأفغاني، دراسة في مرتكزاته الإصلاحية)/ مجلة الفكر الجديد / العدد: ٢ / لندن: حزيران ١٩٩٢.

صلاح عبد الرزاق (الدستور والبرلمان في الفكر السياسي الشيعي) / دار الهادي، بيروت: ٢٠٠٢.

صلاح عبد الرزاق (هل كانت حكومة النقيب والمجلس التأسيسي العراقي شرعيتين؟)/ جريدة الصباح، العدد: ٤١٨ في ٢٧/ ١١/ ٢٠٠٤

صلاح عبد الرزاق (المرجعية الدينية والانتخابات البرلمانية القادمة) / صحيفة بغداد، العدد: ٩١٩، الصادر في ٢٥/ ١١/ ٢٠٠٤.

عادل رؤوف (العمل الإسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية)/ المركز العراقي للإعلام والدراسات، دمشق: ٢٠٠٠.

عبد الرزاق الحسني (الثورة العراقية الكبرى)

عبد الرزاق الحسني (تاريخ العراق السياسي الحديث)

عبد الحليم الرهيمي (تاريخ الحركة الإسلامية في العراق ١٩٠٠ ـ ١٩٢٤)

عبد الله فهد النفيسي (دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث)، دار النهار للنشر، بيروت: ١٩٧٢.

علي الوردي (لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث)، دار كوفان للنشر، لندن: ١٩٩٢.

فيصل المولوي (الموقف الشرعي من مجلس الحكم الانتقالي)/ موقع إسلام أون لاين في ٢٢/ ١٠/ ٢٠٠٣.

قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية لسنة ٢٠٠٤.

قرارات مجلس الأمن الدولي الخاصة بالعراق (٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤).

محمد الغروي (المرجعية ومواقفها السياسية) / دار المحجة البيضاء، بيروت: ٢٠٠٤

محمد مظفر الأدهمي (المجلس التأسيسي العراقي)/ دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد: ١٩٨٩.

مرتضى مطهري (الحركات الإسلامية في القرن الأخير).

مرتضى مدرسي جهاردهي (سيد جمال الدين وأنديشه هاي أو) (بالفارسية).

صحف ومجلات ودوريات متنوعة.

الهوامش

(١) محمد حسين علي الصغير (أساطين المرجعية العليا المعاصرون) / ص ١٧٣

(٢) مجلة (المرشد) /العدد: ١/الصادر عام ١٩٩٤ /وهي مجلة دورية أسسها حسين محمد الفاضلي.

(٣) محمد الغروي/المرجعية ومواقفها السياسية/ص٦٩.

(٤) المصدر السابق/ص٧١ ـ ٧٢.

(٥) المصدر السابق /ص٧٣ ـ ٧٥.

(٦) محمد الغروي / المرجعية ومواقفها السياسية / ص ١١١

(٧) نسخة مصورة من الاتفاق

(٨) نسخة مصورة من الاستفتاء، وبختم مكتب السيد السيستاني

(٩) فيصل المولوي / الموقف الشرعي من مجلس الحكم الانتقالي/ موقع إسلام أون لاين في ٢٠٠٣/١٠/٢٢.

(١٠) محمد الغروي / المرجعية ومواقفها السياسية / ص ٧٩ ـ ٨٠

(١١) صحيفة الصباح / العدد: ٦٧٥ الصادر في ٢٠٠٥/١٠/١٠، ص ٤.

(١٢) نقل لي ذلك أحد قياديي حزب الدعوة الإسلامية ممن حضروا اللقاء المذكور.

(١٣) صحيفة (المؤتمر) /العدد: ٩١٠، الصادر في ٢٠٠٥/٩/٤

(١٤) صحيفة (الصباح) /العدد: ٦٦١ الصادر في ٢٠٠٥/٩/٢٤

(١٥) صلاح عبد الرزاق /هل كانت حكومة النقيب والمجلس التأسيسي العراقي شرعيتين؟ جريدة الصباح، العدد: ٤١٨ في ٢٠٠٤/١١/٢٧.

(١٦) صلاح عبد الرزاق / المرجعية الدينية والانتخابات البرلمانية القادمة / صحيفة بغداد، العدد: ٩١٩، الصادر في ٢٠٠٤/١١/٢٥.

(١٧) صحيفة الزمان / العدد: ٢٢٣٥ الصادر في ٢٠٠٥/١٠/١٠

(١٨) من تصريح للسيد السيستاني، محمد الغروي /المرجعية ومواقفها السياسية/ص ٩٣، نقلاً عن جريدة المستقبل في ٢٠٠٣/٨/٢١.

(١٩) إيان بوروما/ ديمقراطية إسلامية للعراق؟ صحيفة المدى/ العدد: ٢٧٥ الصادر في ٢٠٠٤/١٢/١٦ / ص ٥

(٢٠) المصدر السابق

(٢١) مايكل هيرش في مجلة (الواشنطن الشهرية)، نقله إيان بوروما في مقالة له في صحيفة نيويورك تايمز/ ترجمة صحيفة المدى في ٢٠٠٤/١٢/١٦

(٢٢) أصدر مكتب السيستاني بياناً في ٢٠٠٣/١٠/١٥ دعا فيه (جميع أبناء الشعب العراقي إلى عدم التصديق بما تروجه القنوات الفضائية من وجود صراع بين مكتب السيد الشهيد الصدر قدس سره ومكتب السيد السيستاني دام ظله. وأن هناك جهات معادية استعمارية وإقليمية معادية لمذهب أهل البيت عليهم السلام تحاول إثارة الفتنة الداخلية بين أبناء هذا المذهب. فالذي نرجوه ونأمله من جميع الموالين لأهل البيت عليهم السلام التزام الهدوء وضبط النفس. وعلى جميع أبناء المذهب التآلف والتعاضد من أجل تفويت الفرصة على الأعداء. ونحن جميعاً إخوة في الله، متحابون وعلينا التعاضد من أجل دفع الفتنة والبلاء عن هذا البلد. محمد الغروي / المرجعية ومواقفها السياسية / ص ١٠٢.

(٢٣) في ٢٠٠٤/١/١٢ أصدر مكتب السيد السيستاني بياناً أشار فيه إلى لقاء سماحته مع الدكتور عدنان الباججي

الرئيس الدوري لمجلس الحكم الانتقالي، وجاء فيه إلى أن الباججي (شرح لسماحته آخر التطورات فيما يتعلق بالعملية السياسية. كما اطلع سماحته على مضمون الرسالة التي بعث بها إليه السيد كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة بهذا الشأن. (مكتب السيد السيستاني في ١٨ من ذي القعدة ١٤٢٤هـ).

(٢٤) أنظر مثلاً: الواشنطن بوست في عددها الصادر في ٢٠٠٣/٦/٢٦، وكالة أسوشيتد برس في ٢٠٠٣/١٠/١٨، شبكة فوكس نيوز، والواشنطن بوست في ٢٠٠٣/١٠/٢٤.

(٢٥) عادل رؤوف / العمل الإسلامي في العراق بين المرجعية والحزبية/ ص ٤٥٢.

(٢٦) المصدر السابق / ص ٤٥٣.

المرجعية الصالحة.. تعدد أدوار ووحدة هدف

مناهج في العمل التغييري

الشهيد محمد صادق الصدر والسيد السيستاني نموذجاً

مختار الاسدي

المقدمة

المرجعية الصالحة مصطلح كلامي أطلقه السيد الشهيد الصدر الأول ﷺ في توصيف مراجع الدين الصالحين وتمييزهم عن غيرهم، وإنْ كنا نرى هنا أنّ الأفضل أن يُشار إلى هذا التميز بمصطلح المرجعية المصلحة بدل الصالحة، فهناك فرق بين الشخص الصالح والشخص المصلح وإنْ كان المصلح في أغلب الأحيان ينطوي على صفتي الصلاح والإصلاح فيما ليس بالضرورة أن ينطوي الشخص الصالح على صفة الإصلاح. وهذا ما سيأتي تفصيله في ثنايا البحث وضمن المقدمات التالية:

مقدمة أولى: التقية وتعدّدية المناهج

هنالك اكثر من منهج، وربما أكثر من منهجين في العمل التغييري الذي أتّبعه علماء الدين الكبار في مسيرتهم اللاحبة لتحكيم دين الله والمحافظة على قيمه وحدوده. هذه المناهج تخضع بطبيعة الحال الى الظروف المحلية أولاً والاقليمية ثانياً وربما الدولية أو العالمية ثالثاً، أو كما يقال اليوم الى محدّدات الزمان والمكان أي التاريخ والجغرافية، هذا إذا لم يَدخل العنصر الذاتي أو السليقة أو السيرة الذاتية لهذا المرجع أو ذاك، في هذه الفترة الزمانية من حياته أو تلك، في صياغة هذا

المنهج الإصلاحي أو ذاك.

وإذا اقتصرنا في هذا البحث الموجز على منهجين ومنهجين فقط لمقاربة العمل التغييري الذي اتّبعه علماؤنا الأعلام، فلا ينبغي إغفال الأبعاد الثلاثة المذكورة أي الزمان والمكان والسيرة عند تقييم كل منهج من المناهج على حدة، تماماً كما هو شأننا في تقييم مسيرة العمل التغييري الذي انتهجه أئمة أهل البيت عليهم السلام في تعاملهم مع حكّام زمانهم دون إسقاط الدلالات التأريخية أو استظهارها قهرياً وانتقائياً على العلماء وبأحكام مسبقة أو جاهزة والعياذ بالله.

وقبل الدخول في تفاصيل هذين المنهجين، ومحاكمتهما أو مقاربتهما أو الترويج لهما، أو ترجيح أحدهما على الآخر، أو على الأقلّ الدعوة للترجيح، لابدّ من الإشارة ـ ولو العابرة ـ الى منهج القرآن الكريم في تفضيل نبيّ على نبيّ أو رسول على رسول دون أن يعني هذا التفضيل تسقيط هذا النبي أو التشهير بذلك الرسول ـ كما يفهم البعض مع الأسف أو يحاول أن يفهم عن قصد أو غير قصد. ﴿ تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾[1] ﴿ وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾[2] ودون تمحّل أو ليّ لفظة ﴿ فَضَّلْنَا ﴾ في هاتين الآيتين الكريمتين...

وقبل الدخول أيضاً في صلب الموضوع، لابدّ من القول أن الحكم في النظرية الإسلامية ليس هدفاً بحدّ ذاته، أو غاية بحدّ ذاتها، بمعنى إنه ليس رغبة أو هواية أو احتراف. وإنما وسيلة شريفة ودعوة صادقة لتحكيم دين الله في عباد الله، ومحاولة جادّة لإقامة المعطّلة من حدود الله ـ كما يقول أمير المؤمنين عليه السلام. ولا يعني بأيّ حال من الأحوال احتكار السلطة أو الاستئثار بالقدرة والثروة، أو التعالي على الناس أثناء الحوار أو صناعة القرار، وإنما لإظهار العلم للناس والقاء الحجة عليهم لكي لا تبقى لهم حجة على الله يوم القيامة ﴿ لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٍ ﴾[3].

وكذلك لكي يُفهم تفسير الآية القرآنية الكريمة:

﴿ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا ﴾[٤]، وبالتالي تبقى الحجة لله جميعاً: ﴿ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ ﴾[٥] والحكم أخيراً لله وحده و﴿ قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾[٦].

وما دمنا معتقدين بأنّ الله تعالى «**يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن**» وأن قولة أمير المؤمنين عليه السلام «**الدين أُسّ والسلطان حارس، فما لا أسّ له فمهدوم، وما لا حارس له فضائع**» معقولة ومقبولة من جميع المسلمين، فانّ الحكم لن يكون هدفاً إلا بهذا المقدار فقط وفقط. ولا يصحّ تجاوز هذا الهدف بأي شكلٍ من الأشكال.

تأسيساً على ذلك، وفي مقاربةٍ أكثر دلالة يمكن القول بأن هناك منهجين على الأقل في العمل التغييري الإسلامي.

الأول: هو المنهج السلمي القائم على أساس «**نقل الإيمان الى قلوب الحكّام**» وتحت شعار: «وادعوا الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة، وجادلهم بالتي هي أحسن» أو ﴿ فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنتَ مُذَكِّرٌ ﴿٢١﴾ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴾[٧] أو ﴿ وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ ﴾، وأمثال ذلك من هذه الآيات البيّنات.

أما **الثاني**: فهو المنهج الثوري القائم على أساس «نقل الحكم إلى أيدي المؤمنين»، وشعاره ﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ ﴾، أو ﴿ وَمَا لَكُمْ لَا تُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ ﴾، ﴿ حَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ ﴾ وأمثال ذلك من آيات الجهاد.

ويعضد المنهج الأول جواب ابن طاووس المعروف في ترجيحه الكافر العادل على المسلم الظالم إذا صح التوصيف وعزت الخيارات بقوله:

(إن الكافر العادل أفضل من المسلم الظالم، لأن الأول عليه كفره ولنا عدله، فيما الثاني له إسلامه وعلينا ظلمه).

فيما يعضد المنهج الثاني المنهج الآخر المعروف في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على حد قولة رسول الله ﷺ: «إن الله عزّ وجلّ ليبغض المؤمن الضعيف الذي لا دين له... قيل وما المؤمن الضعيف الذي لا دين له يار سول الله؟ قال: الذي لا ينهى عن المنكر...»[٨]

ويبدو أن بين هذين المنهجين مسافة شاسعة تتسع في كثير من الأحيان الى استيعاب مساحات وآفاق كثيرة في العمل التغييري يقترب من إحداهما هذا العالم ويبتعد عن الآخر ذاك، وكلٌّ حسب تقديره وفهمه واجتهاده ورؤيته وربما سليقته.

وبين هذين المنهجين أيضاً. قد تأتي استظهارات ربما تكون متباينة لمفهوم التقيّة مثلاً الذي يقاربه البعض الى المبدأ القرآني القائل ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾ وربما يصل الى قصّة تعذيب عمار بن ياسر الذي نزلت فيه هذه الآية، كما يقول المفسرون وتطبيقهم مبدأ ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾. أو المنهج الآخر الذي يستظهر الشهادة في سبيل الله من آيات الله البيّنات أيضاً، ويستحضر مرتكزاً فقهياً يستنبطه من حديث رسول ا لله ﷺ المار الذكر. وبين ذينك المقاربتين يأتي حديث التقية المذكور بشعبتين أيضاً.

الأولى: «التقية ديني ودين آبائي وأجدادي... ومن لا تقية له لا دين له» ويكون هذا الفهم (رخصة) لاتّقاء الأعداء وكف شرّهم وأذاهم.

والثانية: «وأيم الله لو دُعيتم لتنصرونا، قلتم: إنما نتّقي، ولكانت التقيّة أحبّ إليكم من آبائكم وأمهاتكم ولو قد قام القائم ما احتاج الى مسائلتكم عن ذلك ولأقام في كثير منكم من أهل النفاق حدّ الله»[٩] ويكون هذا الفهم، (رخصة) هي الأخرى للتمييز بين (تقية الشجعان) و(تقية الجبناء) ـ كما يسميها الشهيد المرحوم علي شريعتي.

وعلى أساس هذين الفهمين ابتُنيت مباني عديدة انتهت في خلاصتها الإيجابية طبعاً ـ ان لم نقُل التوفيقية ـ إن صاحب الأولى: (**متفّقةٌ في دينه**) فيما صاحب الثانية: شهيد تعجّل الفردوس الأعلى الى (**روح وريحان وجنّة ورضوان**) كما يرى الفقهاء ويوضّحون ويستدلّون ويستنبطون، ولا يرون ضيراً في السعي لاحتواء الكلّ وتفّهم مواقفهم وظروفهم وقدراتهم دون حيف أو تمحّل أو أجحاف.

هذه هي المقدمة الأولى التي أردناها مدخلاً لدراسة أو توصيف منهجيه المرجعية الصالحة عند دراسة أو تحليل المناهج التغييرية في العمل الاسلامي.

نعم، بين هذين المنهجين أو هاتين (التقيتين) ـ اذا جاز التعبير ـ نأتي الى منهج الشهيد الكبير السيد محمد محمد صادق الصدر ﷺ، وكيف تعاطى مع ظروف زمانه ومكانه واستخدمهما معاً في ما سمّاه فترة (تقيّة مكثّفة) عاشها حقبةً من حياته ﷺ ليمارس نقيضها تماماً في فترة لاحقة بعد أن وجد أن دين الله ضاع أو يكاد يُضيّع، فانبرى كما سمّاه محبوه (ليثاً أبيضاً) يرتدي كفنه يواجه الطغاة ويتحدّى الظالمين.

ولعلنا هنا في هذا البحث الموجز لا نستطيع التأكيد والإحاطة بكافة أبعاد وملامح المنهج التغييري الذي سار عليه السيد الشهيد، او وجد نفسه ملزماً بتقحّمه في فترة عصيبة لم يمرّ بها مرجع من مراجع المسلمين على امتداد التأريخ لا سيما وهو يواجه طاغوتاً ظالماً وعدواً شرساً لم تعرف البشرية له نظيراً أيضاً على امتداد عصور الطواغيت والظالمين.

ولكننا نقول إنّ السيد الشهيد ﷺ تقحّم ميداناً وعراً ما كان غيره قادراً على تقحّمه في زمانه فأقام من قيم الدين وأرسى من معالمه وحدوده، وفي فترة وجيزة، ما لم يستطع إرساءه أو إقامته العشرات من العظماء في العشرات من السنين، حتى قيل حينها انه لم تسجّل في البصرة مثلاً ولا حتى حادثة اعتداء واحده أو سرقة واحدة على امتداد شهور من تلك الفترة لما كان أبناء هذه المدينة

الطيبة يعيشونه من أجواء روحية استبدلوا فيها عبارة (قال القائد) بعبارة (يقول السيد) وبشكلٍ لم يعهد تأريخ الطغاة والمراجع على امتداد العصور والأزمان أيضاً، وبمعْلم صارخ وواضح، ومواجهة صريحة وإنْ غير معلنة، لم يبق فيها إلا خيار التصفية والدم أمام صدام وأزلامه ومرتزقته.

وإذا لم نسجّل شيئاً في هذه المواجهة أو هذا المنهج فيكفي أن نُسجّل ما أكّدناه حينها في كتابنا (الشاهد والشهيد) وكيف قلنا أن شهيدنا دوّن أروع ما يمكن تسجيله في سجلّ الحركات الاسلامية المعاصرة، وهو قدرته الفائقة على استثمار الهدنة بينه وبين النظام الدكتاتوري الحاكم في بغداد، ونجاحه في استقطاب الشارع العراقي بملايينه الغاضبة، وتوجيه هذه الملايين في مشروع إصلاحي تغييري شهد ويشهد وسيظل يشهد عليه تأريخ العراق السياسي الحديث.

نعم، لقد تقدّم هذا المرجع الكبير بخطاب شعبي مفهوم، ولهجة تعبوية غير مألوفة (مرجعياً) عابراً من مرحلة الخطاب المكتوب، والاستفتاء الجاهز، والجواب (الفقهي) الغامض، الى مرحلة الخطاب المسموع واللهجة الواضحة والجواب الصريح. حتى كاد أن يقلب كل معادلات السلطة الحاكمة ويعصف بأطروحتيها الأيديولوجية والسياسية معاً، لولا تدخّل أجندات خارجية وإقليمية في إصدار قرار عاجل بالاجهاز على السيد وتصفية شخصه الكبير بل مشروعه الكبير الذي أراده للعراق والعراقيين.

هذا هو المعْلم الأول من معالم منهج السيد الصدر، وهذه هي المقدمة الأولى في معالم مشروعه التغييري الإحيائي.

أما معالم المنهج الثاني في توجّه المرجعية الصالحة فسوف نأتي عليه عند مناقشة طريقة إدارة آية الله العظمى السيد السيستاني لمشروعه التغييري الإحيائي أيضاً.

مقدّمة ثانية: الصلاح والإصلاح

المعْلم الثاني: أو المقدّمة الثانية، التي أردنا التوقّف عندها قليلاً أيضاً، فقد استظهرناها من نصّ الآية القرآنية الكريمة: ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ ﴾ وهنا إشارة لافتة جداً لكلمة (**مصلحون**) اذ إنه سبحانه وتعالى لم يقُل (**صالحون**) وإنما (**مصلحون**)، بمعنى، إنه عزّ وجلّ يمكن أن يهلكهم وإن كانوا صالحين، ولكنه أبى أن يُهلك قريةً وأهلها (مصلحون). وكلّنا يعلم كم هي المسافة بين الصالحين والمصلحين أو بين الصلاح والاصلاح وهو ما شرحناه مفصلاً في كتابنا (**التقصير الكبير بين الصلاح والإصلاح**)، وهي الآثار التي ترتبت على ترك عملية الإصلاح والنتائج التي آلت اليها الأوضاع في العراق بعد استشهاد الصدر الأول، وما جرّه التخلّي عن هذه الفريضة من أوضاع وتداعيات انتهت الى ما يَعرفه العراقيون جميعهم بل العالم كلّه.

أقول وباختصار شديد، وبحسن الظن طبعاً أنّ كلّ مصلح من مراجعنا العظام هو صالح بالتأكيد، ولكن ليس بالضرورة أن يكون كل صالح مصلحاً. بمعنى إن الصلاح ظاهرة عامة يتّصف بها أو يشترك فيها كل الخيّرين من أبناء الأمة وعلمائها ومراجعها، ولكن الصفة التي استثنى فيها الباري جل وعلا إهلاك الأمة هي صفة الإصلاح وليس الصلاح، ولعلها هي التي ارتكز عليها الفقهاء واعتبروها أم الفرائض وبغيرها لا تقوم الفرائض الأخرى، (**أي فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر**). وهي مسؤولية الأمة في التغيير ـ كما في المصطلحات الحديثة ـ «إن الله لا يغيّر ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم».

وهنا أيضا تأتي شعبتان في تحديد مواصفات هذه الفريضة ودورها ومساحتها، فبعضهم يضعّفها الى درجة قد تقترب من الصفر وتحت عنوان «**ضمان الأثر وحرز الأمن الضرر**» كما يقول الذهن الفقهي... وبعضهم يصل

بأبعادها الى نهاية الشوط وهي تقديم النفس والدم تأكيداً لها وامتثالاً للآمر بها... وهي مساحة شاسعة أيضاً قد تصل بنا أحياناً الى توصيف الشهادة نفسها وتحديد أصنافها، فالبعض يُقدم عليها مع العمد وسبق الإصرار ـ كما يقولون ـ كما هو الحال في العمليات الاستشهادية، وبعضها تأتيه الشهادة وهو في ميدان معركة ربما في خط متقدم أو خط إسناد أو خط خلفي أو أي مكان آخر في الجبهة.

بهذه الدقّة يُفترض بدعاة المنهج التغييري ملاحظة عملية الإصلاح نفسها قبل تبنّيها أو الترويج لها أو الدعوة إليها، بل حتى قبل مناقشة عملية الصلاح وربما الجنوح الى التحامل على أصحابها أو التعريض بهم أو التنديد بخصومهم ـ والعياذ بالله.

وعند مناقشة منهج الشهيد محمد صادق الصدر الذي كان مصلحاً بالتأكيد، نريد التوقّف مرة أخرى، وقليلاً أيضاً، عند قوله تعالى المارّ الذكر: ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ ﴾ ونقول: إنّ الباري سبحانه آل على نفسه ألا يهلك أمةً أهلها مصلحون، ولكنه قد يهلكها إذا توقفت عند حدود الصلاح، ولم تتقدّم نحو الإصلاح... بمعنى إنها آثرت الدعة والراحة والاسترخاء ولم تتحمّل مسؤوليتها في هذه الانتقالة التي يريدها الشارع المقدس لنقل النموذج المسلم من مرحلة الصلاح الى مرحلة الإصلاح، وتحمّل مسؤولية التغيير وعدم الاكتفاء بالصلاح وحده تعكُّزاً على الآية الكريمة طبعاً ﴿ عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهْتَدَيْتُمْ ﴾[10]، التي لها تأويلاتها وتفسيراتها وفضاءاتها وآثارها التي قد تنتهي الى ما انتهينا إليه في مسألة الهلاك والإهلاك، وما شرحناه مفّصلاً وبالمصاديق والأرقام والوثائق في كتابنا المذكور.

أقول: ان السيد الشهيد لم يكتف بأن يكون صالحاً، أو ولياً من أولياء الله وحسب كما يستريح البعض[11]، وإنما رأى أن يكون مصلحاً وثائراً ومتصدياً ومبادراً، فتعجّل الجنّة وترك الأمة لمصير آخر عرفناه بعد حين، فيما آثر الصالحون

منهجاً آخر عرفنا ماذا جرى علينا وعليهم وبعد قليل من الحين أيضاً، لاسيما فيما يتعلق بمسألة الهلاك والإهلاك.

نعم، لقد دفع السيد الشهيد ضريبة الإصلاح، وها نحن اليوم ندفع ضريبة الصلاح ـ إذا جاز لنا هذا التوصيف ـ وبين هذين الدفعين أو هاتين الضريبتين تتشكّل إرادة الأمة ويتحدّد مستقبلها... فكلما زاد عدد المصلحين قَلّ خطر محقها أو هلاكها بالتأكيد، وكلما انكمش هذا العدد، أو قُل تراجع وتقلّص، وحتى لو كان الصالحون روّاد الأمة وحَمَلة مشاعلها، فإنه سبحانه لا يريد من الأمة الرسالية صلاحاً فقط وإنما إصلاحاً، وإصلاحاً كبيراً، ولكنْ ضمن محدّدات الشريعة ودوائر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي قلنا أنه يقترب ويبتعد بين درجة دنيا ربما تصل الى الصفر، أو درجة عليا تقترب من الشهادة أو الإقدام عليها، أي بين ممانعة واضحة وسبق إصرار واضح وصريح، وبين مقاومة خجولة قد تنداح الى التسليم وربما الاستسلام في نهاية المطاف.

المقدمة الثانية هذه هي التي يُفترض بهداة الأمة وحاملي ألوية التغيير والإصلاح فيها تفهّمها واستيعابها والتعاطي معها بحذر ومسؤولية كبيرين وبلا إفراط أو تفريط.

ولعلّ أخطر ما في هذا الحذر هو تشخيص دائرة (الإصلاح أو الاقتحام) لموقع الحاكم الظالم، وهذه لا يحدّدها إلا المرجع المتصدّي للمسؤولية، أي إنه وحده هو الذي يحدّد شكل المواجهة أو سلّمها او درجتها، وهو وحده الذي يقدّر دائرة الأثر والأمن من الضرر، لأنه الأكثر حرصاً ـ أو يُفترض هكذا ـ على الدماء والأموال والأعراض، ما دام في موقع المسؤولية أو في موقع التصدّي، ولا يحقّ لأحد غيره ـ باعتباره إماماً قائماً ـ الوقوف في عَرض مواقفه، وخاصةً في الخيارات الصعبة والحساسة، وإنْ صحّ له أن يقف في طولها حين تتشابك الآراء وتتقاطع الاجتهادات. وهذا هو ما سنأتي إلى تفصيله عند الحديث عن دور

المرجع الكبير السيد السيستاني في إدارته للأمور بعد سقوط صنم بغداد.

ولا يُفترض بأي مسلم متشرّع الإساءة لأحد أو التعريض بأيٍّ من الاجتهادين (أي اجتهاد التصدّي أو عدمه) إلا في حال وجود مرجع متصدّي قائم يناهضه مرجع آخر ويقف في عَرض قراراته في ذات الزمان والمكان. وفي حال تعادل الرؤيتين فلا إشكال بالتأكيد من تبنّي إحدى الرؤيتين وفق الأصول الشرعية. وفي حالة تبنّي رأي المتصدي أو الترويج له والدعوة إليه، تأتي درجة التعاطي مع الآخر المغاير وفق الرؤيتين المطروحتين باعتبار أن كلاً منهما اجتهاد معتبر، لإمام محترم (قام أو قعد) وإنّ كلاً منهما ارتكز على مبانٍ فقهية سواء في تحركه السياسي أو مشروعه التغييري والاصلاحي.

وربما يُثار سؤال حساس هنا: إذن لماذا نثير غباراً على هذا الإشكال، ولماذا يُطوَّع الترجيح أو يُراد له التطويع أو الترجيح إذا كان لكلٍّ منهما رؤيته في إطار الشريعة؟

نقول: إنّ هذا الترجيح لا ينبغي أن يُفهم أنه تعريضٌ بأحد أو إشادة بآخر. ماذا إذن؟ إنه كشفٌ مطلوب لمعالم مدرستين في مذهب واحد وزمان واحد يُفترض بأبناء الأمة الإسلامية التحرّش بمياههما العذبة والغوص فيهما واكتشاف عمقهما، أي عمق كل من المدرستين، وذلك لاستجلاء الأصحّ من الصحيح، والأفضل من الفاضل، والأحسن من الحسِن، وهذا هو الفرق بين مدارس تعميق الوعي ومدارس التسطيح، وهذا ما تعكسه طبعاً النوايا المخلصة في سعيها الحثيث للبحث عن الحق والحقيقة، وليس في مكرها المحموم لإثارة الفتن والإصطياد في الماء العكر على ضوء الفهمين. وهذا ما قصدناه بقولنا بتفضيل منهج على منهج وليس تفضيل شخص على شخص، أو ما قصده القرآن الكريم في تفضيل نبي على نبي أو رسول على رسول.

أين موقع السيد الشهيد؟

وإذا أردنا تسليط المزيد من الضوء على هذين الفهمين، فقد نصل الى موقفين متقابلين في الذهن الفقهي ـ كما يقولون ـ يرتكز الموقف الأول على أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يَجبان ـ كما قلنا ـ إلا بعد الإطمئنان من عدم ترتّب الضرر، واليقين بإحراز الأثر، وإنّ تسعة اعشار الدين في التقيّة، الأمر الذي قد يُجمّد هذه الفريضة السامية التي هي أسمى الفرائض ـ كما يسميها البعض ـ الى درجة الصفر، وبالتالي تصفير عملية التغيير الاجتماعي فضلاً عن الثورة. والموقف الثاني الذي يرى أن المؤمن القوي خير من المؤمن الضعيف (الذي لا دين له) كما جاء في الحديث الشريف (المار الذكر) وإنّ التقية ـ حسب هؤلاء ـ ربما تصبح رخصةً للهروب من تحمّل المسؤولية الشرعية وإحقاق الحق، وما يستتبع كلا الاتجاهين من ركون الى الظالم أو السكوت عنه بذريعة قتل الفتنة والحفاظ على الأرواح والممتلكات والاحتياط في الدماء.

وبنفس الدرجة، يمكن أن يُستدرج المتصدي ـ وإنْ كان مخلصاً ـ الى حالة من الاستعجال ربما لعدم الدراية أو عدم دراسة الظروف الزمكانية الى حالة من الفوضى وقلّة الانضباط، قد تَجُرّ أو تُجَرّ، بمعنى قد يُستدرج المتصدي الى سفك دماء وهتك أعراض وضرر أكثر من أثر، وهو ما ارتكز عليه الطرف الآخر في تبنّي رؤيته السلمية وعدم إقدامه على تقحّم الثورة أو التصدي العنيف في التغيير.

ومن هنا ينتزع الكثيرون من فقهاء المذاهب الإسلامية موقفهم الشرعي من الحاكم الظالم، من نصوص شرعية كثيرة ومتباينة تصل ببعضهم أحياناً أنه لا يجوّز الخروج على الحاكم الظالم إلا إذا ارتكب كفراً بواحاً... وإنه لا يجوز الخروج عليه ما دام يُقيم الصلاة ولم يأمر بمعصية (أي لا تجوز الثورة عليه حتى لو فعل المعصية)، وفي ذلك تفاصيل يمكن الرجوع إليها لدى الفريقين، وخاصة عند أخواننا أهل

السنّة الذين انسحبت بعض مواقفهم واجتهاداتهم على العديد من علمائنا وفقهائنا، وخاصة في لحظات المواجهة العصيبة مع الحكام الظلمة والطواغيت[١٢].

وهو ما حصل مع السيد الشهيد وتصدّيه الفريد لطاغية العراق، رغم أن تصدّي الرجل لم يخرج عن كونه ثقافياً وسلمياً ولم يرق الى مستوى المواجهة والعنف المسلّح.

ترى، أي الاتجاهين أفضل أو أصحّ أثناء تقاطع الاجتهادات أو تداخل الاتجاهات في زمن واحد مع حاكم واحد؟ وأيهما أجدر بالترويج والاتّباع في حال وقوع الفتن وعدم وضوح التكليف؟ لا سيما إذا كان الحاكم ماكراً وخبيثاً وقادراً على أحتواء تململ الأمة والالتفاف على وعي أبنائها واستيعاب غضبهم ونقمتهم؟!

هذا فعلاً هو الإشكال الذي يحتاج إلى إجابة واضحة، وهذا هو المشتبك الذي يحتاج إلى تفكيك، وخاصة عند ظهور مدرستين، وتقاطع اتجاهين، وتدافع رأيين، وتشابك خطابين ورؤيتين وموقفين!!

هنا تجب العودة الى ولاة الأمور الذين تنتخبهم الأمة أو تُشخّصهم وتَقْبل بهم، وعليها أن ترضى بحكمهم وتطيع أوامرهم، وإلا تُترك المسألة في دوائر الاجتهاد والاجتهاد المضادّ والرأي والرأي الآخر، وهذا ما يترك تداعيات خطيرة وخطيرة جداً وخاصة عند اتخاذ القرار، أو بعد اتخاذ القرار. وهنا ينبغي الالتفات أو العمل على تقليص المساحة بين ما هو أصحّ وصحيح، أو فاضل وأفضل، وصولاً لردم الهوّة بين القيام والقعود، أو بين التقدّم والإحجام، أو التوقف والاقتحام، وعلى الأقل الاتفاق، وإنْ غير المعلن ـ على ما يمكن تسميته توزيع الأدوار وتفويت الفرصة على الحاكم الظالم المتربّص لتمزيق الأمة وتفتيت لحمتها والاجهاز على وحدتها وقيادتها.

نعم، يمكن أن تبقى الرؤيتان محترمتين ـ في هذا الإطار ـ ما دامتا في دائرتي

الشرع المقدس، وما دامتا من إمامين أو مرجعين، شريطة أن يجري إطْلاع المكلّف على كلتا الرؤيتين وعدم تقديس إحداهما واعتبار صاحبها معصوماً لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وعدم اعتبار الأخرى سقوطاً وفسقاً ومروقاً من الدين والشريعة، وبكلمة أخرى إطْلاع المكلّف على الرأيين ومنحه حرية الاختيار حسب فهمه وتشخيصه، وكما كان للمجتهد إذا أخطأ حسنة وإذا أصاب حسنتان فإنّ للمكلف مثل هذا الحق شريطة ألا يخرج عن الأُطُر الشرعية أثناء الترويج لما يعتقده ألصق بالحدود، وأولى بالاتّباع وأجدر بالتنضيج، وأحق بالترشيد وأحرى بالترويج.

وقبل الدخول في بعض تفاصيل ومصاديق المشروعين التغييريين اللذين قادهما الصدر الثاني والسيد السيستاني وحيث فجّر الأوّل من خلال مشروعه صحوة اسلامية جماهيرية كبيرة داخل العراق مواجهاً بذلك حملة الايمان الصدامية الكاذبة والإسلام الطائفي السيء الصيت آنذاك ممثلاً بحملة أموية شعواء ضد المخلصين من دعاة الإسلام المحمدي العلوي الأصيل. أقول قبل الدخول في هذه التفاصيل ينبغي القول أن ما سمّي مشروع الحوزة الناطقة في حينها لم يكن شرعاً جديداً أو خطاً مذهبياً أو عقيدياً جديداً في الإسلام مقطوعاً عن مبادئ الإسلام وقيم الدين الحنيف، وإنما جاء سلوكاً وتجربة وممارسة، وليس هويةً وانتماء فقط، كما جاء دعوة صادقة لإحياء المغيّب من تعاليم هذا الدين واستنهاض حماته لاستئناف قيمه التي غابت أو غُيّبت في عراق الاستهتار والمجون الصداميَّين، ومحاولات الطاغية لفصل الدين عن المجتمع تارةً وفصله عن السياسة أخرى، وتمييع فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الى حدّ الصفر وإعادة ترويج معزوفة ما لله لله وما لقيصر لقيصر.

وجاء منهج الصدر أيضاً منذِّداً بدعاة انتظار الفرج بمعنى القعود والانتظار السلبي، وليس الايجابي طبعاً، مشدّداً النكير على أولئك الذين يريدون تهميش دور

العالم الديني وحصره في دائرة ذلك الانتظار السيء، أو حبسه في التكايا وحلقات الذكر، وفتاوى الفقه الفردية المحدودة والبعيدة عن الواقع الاجتماعي، التي انشغلت أو استُغرقت كثيراً بأحكام الطهارة والنجاسة والقصاص والديّات وأحكام الشكوك والمياه، والعقود والايقاعات، والزواج والطلاق، وما إلى ذلك، وهذا يعني أنّ السيد الشهيد أحدث هزّة عنيفة في ضمير الانسان العراقي، وزلزالاً في وجدانه نقله من مجرّد الاقتصار على فقه العبادات الى اقتحام مواقع متقدّمة في المواضيع الاجتماعية وحتى السياسية أي فقه المعاملات ـ كما سنقرأ ـ.

ولعلّ من أشدّ الإشكالات التي فكّك السيد الشهيد حلقاتها، وأدخلها ثوابت أصيلة في نظرية التغيير الاجتماعي السياسي ـ وعلى نهج الإمام الخميني ﷺ هي إشكالية النخبة، ودور الجماهير، ورقابة الأمة، وموقعية رجل الدين في العمل الجماهيري، ومسألة التصدي والإقتحام، والحوزة الناطقة ـ كما ذكرنا؟ ـ وكذلك مركزية علماء الدين والمثقفين الرساليين الذين ألبسهم العمائم وأرسلهم الى كافة مناطق العراق لاستنهاض الأمة وتوجيه الجماهير وتعبئتها واستصراخها.

نعم، لم يستطع السيد الشهيد أن يَطرح موضوع السياسة والعمل السياسي الى الواجهة، لأنه كان يُدرك خطورة ذلك على منهجه وتربّص الطاغية وأزلامه للإيقاع به وبمشروعه إذا استُدرج الى ذلك، ولكنّه أدخل كلّ ما من شأنه تحريك الوجدان العراقي المسلم الى التصدّي للعصابة الحاكمة ـ وخاصة في شعاره المعروف (**نعم، نعم للإسلام**) مقابل شعار السلطة المعروف (**نعم، نعم للقائد صدام حسين**).

مرور سريع على بعض مصاديق المنهج التغييري للسيد الشهيد

دعونا الآن نمر مروراً سريعاً ولو بالنقاط على أهم ملامح أو مصاديق المنهج التغييري الإصلاحي الذي مارسه السيد الشهيد الصدر وقاد من خلاله سفينة العراق

وحيث أحدث في سنة واحدة ما لم يستطع غيره إحداثه في عقود من السنين على صعيد بناء النموذج الذي به يقاس تقدّم الأمم والحضارات والشعوب.

ولعل العنوان الأبرز الذي يمكن وضعه لهذا المشروع هو (**الجمعة والأمة والكفن**) وما يمكن أن تستبطنه كل كلمة من هذه الكلمات وخاصة الرمز الأخير (أي الكفن). أما حصاد هذا العنوان وعطاؤه فيمكن إجماله بالنقاط التالية:

١ ـ إنه بإقامته لصلاة الجمعة إنما أحيا شعيرة إسلامية من شعائر الله ظلّت مغيّبة، بل غيّبها الذهن الفقهي التقليدي قروناً عديدة، بذريعة أنها واجب تخييري لا تعييني فحُرمت الأمة من هذا المؤتمر الإسبوعي الذي يمكن أن يكون بوابة تغيير إصلاحية كبرى إذا أُحسن استخدامه طبعاً في غياب القنوات الفضائية آنذاك، وتأميم وسائل الاعلام واحتكارها بأيدي السلطة وخنق الحريات العامة بكل أشكالها وألوانها.

نعم، استطاع السيد بهذا المنبر أن يعيد التذكير بالفكر الإسلامي الذي ينفتح على الحياة ويتحرك على أرض الواقع بلا تهيّب أو تردّد أو استئذان. ففي هذه الصلاة تنفّس الجمهور العراقي آنذاك، وعظاً وإرشاداً وإحساساً جديداً بالهوية والإنتماء. هذا المؤتمر، وإنْ سمحت به السلطة في البداية، لإمتصاص النقمة أملاً بتحييده واحتوائه لما يخدم مصالحها طبعاً، إلا إنها توجّعت منه وتطيّرت شرّاً بعد أن شعرت أنه يمتد ويتّسع ليتحوّل الى واقع حركي اجتماعي يمكن أن يُثير كوامن مدفونة قد تتحرك في ضمير المواطن العراقي وتحوّله الى كائن آخر، غير ذاك الذي حاول صدام صناعته على امتداد عقود. وبكلمة أخرى، إنّ السلطة آنذاك كانت تريد للإسلام أن يبقى أسير التكايا، ورهين مجالس الذكر والدروشة، والعبادات المتماوتة، كما يُسميها المرحوم الشهيد المطهري، وتبقى حدوده وتعاليمه، شعائر محنّطة بعيدة عن الواقع والحياة وهموم

الناس ـ كما يقول الشهيد الصدر الأول ﷺ. وحين راح الناس من خلال هذه الصلاة، وزيارات الأئمة عليهم السلام وحتى أثناء مسيراتهم الصامتة، يُعبّرون عن احتجاج صارخ، رغم صمته، ولكنه يختزن التحدّي والغضب، ويُحرك كوامن السخط والرفض في النفوس المعتملة ضد السلطة وإجراءاتها التعسفية.

فكيف إذا تحولت هذه المسيرات الصامتة الى شعارات وصيحات، وكيف إذا انطلق الشعار المارّ الذكر (نعم نعم للإسلام) بديلاً عن (نعم نعم للقائد صدام حسين)؟؟ وشعارات أخرى يعرفها أبناء العراق الذين عاصروا وعايشوا تلك الأحداث وتلك الأيام، وما زال إطارها (أي إطار هذه الشعارات معمولاً به لحدّ اليوم في شوارع بغداد بما فيها كلمتي القبول والرفض (نعم نعم) و(كلا كلا).

٢ ـ قام المرجع الشهيد بإرسال الوكلاء والمبلّغين الى كافة أرجاء العراق حتى وصل بعضهم الى مناطق نائية ومعزولة، لم يكن أهلها يحلمون يوماً بصلاة جماعة فضلاً عن صلاة جمعة في تلك الأيام السود البغيضة، وقد بلغ عدد أئمة الجمعة أكثر من سبعين أو ثمانين إماماً كان معظمهم من الشباب الرساليين الواعين الذين عرفوا كيف يخاطبون الأمة بعفويتها ولغتها، والذين وصفتهم بعض وسائل الإعلام العالمية حينها أنهم شباب من ذوي الهمم العالية ويتمّ اختيارهم على أساس الوعي والشجاعة وليس على أساس الولاء الشخصي أو الفئوي، فاستطاعوا من خلال وعيهم وشجاعتهم تجسير الثقة بل توثيقها بين الأمة والحوزة من جهة، وبين الدين والمجتمع من جهة أخرى، كما تمّ سحب الثقة المهزوزة أصلاً بين الجماهير والنظام الحاكم، تارة ثالثة، وخاصة حين جاءت تعاليم السيد الشهيد وتوصياته لهؤلاء الوكلاء بعدم مدح الحاكم أو ذكره في الصلاة أو في دعاء الختام، وهذا ما أفزع السلطة وأرعبها حين تأكّدت أنّ هذا الرفض يعني الكثير الكثير (أي رفض الدعاء

للحاكم) على كل الأصعدة والمستويات، وهو ما لم يحدث وربما لن يحدث على امتداد عصور الحكام والعلماء وبذلك الشكل الصارخ الواضح، ومع مَنْ؟ مع (مهندس النصر) و(السيد القائد) و(قعقاع العرب) (زعيم الأمة والدين، القائد المهيب الركن صدام حسين)!!

نعم، هذا القائد المهووس الذي يحبّ الألقاب والأوسمة والنياشين والذي لا يترك لقطة تلفزيونية واحدة أو صفحة واحدة من صفحات الصحف، ولا مشهداً في سوق أو شارع أو وسيلة إعلام إلا وهو الوحيد الأوحد (صاحب الأسماء الحسنى)! كيف يسمح اليوم لملايين الناس يمرّون ويتحدّثون ويدعون ويصلّون ويخطبون دون أن يأتوا على ذكره وتمجيده، وعن عمدٍ وسبق إصرار؟ إنّ ذلك لن يحدث ودونه خرط القتاد... وراح الجميع على منهجٍ السيد الشهيد، ولم يُذكر (القائد) على منبر جمعة على الإطلاق، بل ذُكر ويُذكر (القائد) الذي أبى إلا أن يقدّم رأسه ورأسَيْ نجليه، ولم يقدّم يديه للقائد المقبور السيّء الصيت، ناهيك عمّن استشهد من خيرة وكلائه ومحبيه من أبناء العراق العزيز في هذا الطريق آنذاك.

٣ ـ قام المرجع الشهيد بتأسيس المحكمة الشرعية مقابل محاكم الدولة، لافتاً بذلك أنظار أبناء الأمة الى هويتهم الدينية من جهة، وإشعارهم بأن السلطة بعيدة عن أحكام الدين من جهة أخرى، وفي محاولة مقصودة لكشف المسافة بين هذه السلطة وبين الأمة وأحكام دينها، وهو أمرٌ طالما اختلط على بعض شرائح الأمة بعد أن تهيّب الكثيرون من العلماء أو تردّدوا في تلوينه وعرضه، واظهاره للناس بشكلٍ واضحٍ وصريح، وأمام طاغية متفرعن يحبس الأنفاس ويحسبها وليس الحركات والكلمات فقط.

هذا، وفي نفس الاتجاه قام السيد بطرح ما سمّاه (**الفقه الاجتماعي**) وذلك بإصدار ما يُسمى (**السنينة العشائرية**) مثلاً موضّحاً عدم انطباق بعض السنن

العشائرية المعمول بها مع تعاليم الإسلام وفي سابقه لم يُقدم عليها عالم قبله، ومناقشة بعض القضايا الحساسة في هذا الوسط وفي غيره من قبيل مخاطبة الغجر وأصحاب الفن والرسم وموظفي الدولة، وأمثال ذلك مناشداً المسيحيين من أبناء العراق أن يقتدوا بالسيد المسيح ومريم العذراء في حياء النساء في حجابهنّ وعفّتهنّ وعدم شرب الخمر. نعم، الإقتداء بالسيد المسيح والسيدة العذراء مريم (سيدة النساء) في لباسها المحتشم ونجابتها وطهارتها وترْك التبرج أو السفور الذي يولّد الفسوق والفجور وما الى ذلك من دعوة للتمسك بالقيم والفضائل. وقد استجاب كثيرون للسيد الشهيد حتى قيل وقتها أنه لم تبقَ هناك سافرة واحدة في بغداد تجرؤ على تحدّي القيم بلباس مبتذل في سوق أو شارع، حتى إنّ سائق السيارة راح يمتنع عن الوقوف للمتهتكة في شوارع العاصمة، استجابةً لهذا النداء الوجداني العظيم.

٤ ـ أوعز المرجع الشهيد لمكتبه إصدار مجلة تهتم بشؤون الأمة والحوزة وفق المسموح به طبعاً من قبل السلطة والتي لا تسمح بمسّها على الاطلاق، وذلك لتجسير العلاقة أو توثيقها بين الشباب الرسالي الواعي والمركز الديني أو المرجعية الدينية في النجف الأشرف، وفي محاولة متواضعة لاستقطاب المثقفين العراقيين الذين حرمتهم السلطة من أي لون من ألوان الثقافة الإسلامية الأصيلة وذلك بعد حظر هذه السلطة للكتاب الإسلامي وإتلافه ومنْعه وملاحقة الحائزين عليه، وحتى كتب الأدعية والزيارات وبشكل لا مجال هنا للحديث عنه والإفاضة فيه.

نعم، راحت هذه المجلة متبنّية توجيهات السيد وخطاباتـه في انتقـاد بعـض الأمور الشائعة خطأً وإلقاء الضوء عليها وتصحيحها أو إصلاحها حتى وصل بـه الأمر ﷺ أن يتحدّث في أدق التفاصيل من قبيل ظاهرة تقبيل اليد الـسيئة وإطـلاق الصلواة في غير محلها أثناء دخول أحد الكبـار الى المجـالس، وتـصدّر الجلـوس في

هذه المجالس، وظاهرة الفواتح وما تكتنفه من مظاهر سيئة كالرياء والبذخ والنواح، إضافة لمواجهة ما سمّاه (قداسة السدنة) و(تحجّر السلوكين) و(السكوتيين) الذين لم ينصروا حقاً ولم يخذلوا باطلاً. وكان ممّا قاله في هذا السياق:

«إن الناس لو كانوا استجابوا بكثرةٍ وزخمٍ حقيقيين، وإذا كانت أعداد مهمة منهم قد أدركتْ مصالحها الواقعية في نصرة الحسين عليه السلام لتحقّق النصر العسكري لهم فعلاً، ولفشل عدوّهم الأموي الظالم...غير أن المجتمع في ذلك الحين كان متخاذلاً جاهلاً... فصار الذي صار» وهو عين ما أشار إليه أو أجمله السيد الشهيد الصدر الأول قدس سره بعبارة واحدة تقول: «**إن تراكم التقصيرات هي التي أدّت الى قتل الحسين**». وما يمكن أن تنطوي عليه مثل هذه الجمل والعبارات وتفسيراتها في تلك الحقبة السوداء.

٥ ـ لقد استوعب المرجع الشهيد بشكل جيّد ما سمّاه (قانون ترابط الأجيال) أو (قانون الترابط بين الأجيال) إذ أنّ كل جيل يمكنه أن يتمّم المهمّة التي بدأها الجيل السابق، وإنه سيترك للجيل الذي يليه، ما حمله من مستوى فكري وثقافي فهو القائل: «إنّ الايمان بالعمل الإسلامي كلّما واجه من العقبات أكثر واحتاج من التضحيات أكبر، كان موجباً لتكامل الفرد بنحو أسرع» وكان يعتقد أن الأمة تتكامل هي الأخرى بالتضحية والعطاء، وإن حاديها إذا رحل عنها صادقاً محبوباً فإنه سيورثها بالتأكيد سيرته وأفكاره وإنها سوف تتكامل مع تلك السيرة والأفعال كلّما ازدادت عليها المحن واشتدت الرزايا والكروب. وهذا يعني إنّ هذا الحادي سوف يصبح رمزاً مقدساً ومحوراً لاستقطاب كل الأحرار والشرفاء بمن فيهم أولئك الذين ناصبوه الخصومة في حياته أو ناوأوه باعتباره منافساً لهم، أو محرجاً لهم، أو مستفزّاً لضعفهم ونكوصهم أو تراجعهم، أو هكذا كانوا يتوهّمون مع الأسف الشديد.

ولذلك تراه تقحّم ذلك الطريق الوعر ضد الطاغية مدركاً لنهايته مقدّراً لما سيؤول إليه مصيره من القتل وقد صرّح بذلك مرات عديدة قائلاً: (**إنها طلقة**

واحدة وينتهي كل شيء) فكان بهذا الوضوح، وكما قلنا، نمطاً من نوع فريد في استعجاله الجنة، وهو طريق أو منهج لا يقدر غير الأبطال تقحّمه وخوض ميدانه وبالجدارة والكبرياء اللتين عرفهما أبناء العراق في مَنْ سمّوه «الليث الأبيض» الذي ظهر مرتدياً كفنه وما يرمز إليه بكلّ وضوح[١٣].

٦ ـ كان منهج السيد الشهيد يجمع بين ثقافتين ويؤكّد على محورين في حركته الإحيائية. ثقافة النخبة، وثقافة الجمهور أو العوام، وكان يخاطب الصنفين بشكل صريح رغم ما في هذه الخطاب من صعوبة أحياناً لا يقدر عليها كثيرون، وخاصة في استخدام الجمل والكلمات المناسبة للشريحتين.

فتراه يتحدث في أعمق المسائل الاعتقادية والفلسفية بلغة سلسة مفهومة يحاول أن يرتقي من خلالها الى مستوى أصحاب الثقافة العالية، ثم ينزل بها الى مستويات الدرجات الأقل ثقافة حتى باستخدام النكتة أو الدعابة ـ كما عُرف عنه ﷺ ـ فكان يؤكّد دعواته على إحياء الشعائر الإسلامية ويدعو الى التفاعل معها مشيراً وبوضوح أيضاً الى ضرورة التعطيل في بعض مناسبات الوفيات مؤكّداً على ارتداء السواد أيام عاشوراء ورفْع الأعلام السود باعتبار تلك المناسبات محطات شعائرية وتعبوية لحشد أكبر عدد من جماهير الناس واستنهاضهم لاستحضار القيم الدينية التي غيبتها السلطة الظالمة، وهكذا الشعائر والطقوس التي يجتمع حولها العوام أكثر من اجتماعهم حول الندوات والمؤتمرات وملتقيات الفكر والثقافة. فكان يذكر النخبة والجمهور معاً ويُبدي دهشته كيف إنّ الجمهور العراقي الشيعي لا يدري بأعياد المسلمين أو مناسباتهم التأريخية كالمولد النبوي الشريف وعيد الغدير ووفيات الأئمة في وقت تراه يعرف أو يُعرّف بميلاد الحزب ومولد الطاغية أو ذكرى الانقلاب المشؤوم وبعض المناسبات المحلية والعالمية الأخرى التي لا ترقى في عمقها الى عُشر معشار ما يُفترض أن تختزنه ذاكرة الإنسان المسلم وضميره ووجدانه.

٧ ـ أما موقفه الإيجابي من العاملين في الوسط الاسلامي بكل ألوانه وأطيافه وطوائفه، وشمول أبويته ﷺ وحبّه لكافة أبناء المذاهب الإسلامية وحتى غير الإسلامية فحديثٌ يطول، ـ كما مرّ معنا عن المسيحيين والغجر ـ ومناشدته الحانية لكافة موظفي الدولة والمسؤولين، واستفتاءاته المتعلقة بعمل المجاهدين واحتضانه لكل من كان يعمل ضد السلطان الجائر، وفتحه قلبه لهم، بعد فتحه أبواب بيته طبعاً رغم ما في ذلك من مخاطر العيون وجواسيس السلطة وأزلامها، وموقفه الايجابي من الجمهورية الإسلامية وتسميته للسيد الإمام الخميني بأبي أحمد في تلك الظروف العصيبة وكذلك ثناؤه على بعض مواقف السيد الخامنئي التي تستحق الثناء، كلها محطات اختبار صعبة ما كان أحد غيره يستطيع التعاطي معها بتلك الموازنة والدقّة وإنْ كانت حياته هي الثمن في نهاية المطاف مع الأسف الشديد.

٨ ـ ولعلّ آخر وأبرز معْلم من معالم المشروع الإحيائي الإصلاحي للسيد الشهيد الذي فجّر من خلاله مشروعه النهضوي الإسلامي الكبير، والذي لا يستطيع أو لم يستطع الكثيرون فعله أو فهمه حتى من إخوانه المقرّبين إليه، هو تعامله مع رموز السلطة الغاشمة، وكيف استطاع توظيف من يمكن وما يمكن توظيفه منها ومنهم لخدمة برنامجه ومشروعه، رغم أن ذلك كان سلاحاً ذو حدّين ـ كما يقولون ـ فهو من جانب يغمز إجراءات السلطة القمعية ويطعن بشرعيتها، وهو من جانب يدعو إلى التقية منها ومنع الاصطدام بها وخاصةً في المسيرة الشعبانية التي كان مقرّراً لها أن تنطلق الى كربلاء مثلاً. ولكنّه حين أدرك في النهاية أن السلطة لا تستطيع أن تتحمّله في محاولاته احتواءها بعد أن عجزت هي عن احتوائه، وأيقن أنه مقتول لا محالة قرّر التصعيد وتحمّل النتائج وعبر الأمور التالية:

أ) الإصرار المطلق على رفض الدعاء للطاغية في خطب الجمعة حتى بكلمة واحدة رغم إصرار الأخير وأزلامه على ضرورة الدعاء له مستغلاً فترة

العدوان الأمريكي البريطاني على العراق لتبرير هذا الدعاء والحاجة السياسية إليه. ولكن السيد الشهيد أكّد بشدّة على جميع وكلائه أنه لا يجوز الدعاء لأي بشر في الدنيا في الصلاة إلا للمعصوم ـ حسب تعبيره ﷺ.

ب) التحريض على أمريكا وبريطانيا وإسرائيل في الصلوات والخطب والمناسبات باعتبار الطرفين الأوّلين هما اللذان جاءا به ومكّناه على امتداد حربه مع إيران، وإنّ اسرائيل هي عدوّة العرب والمسلمين الأولى مضمّناً هذا التحريض أو مُستخدماً شعار الرفض المعبّر (**كلا كلا للظالم**) وما يعنيه ذلك الشعار في تلك الأجواء التي كان النظام يحسب فيها الأنفاس ويحصي الكلمات كما هو معلوم، ومن يعنيه بالظالم آنذاك؟ وهل هناك من ظالم أصلاً في حكومة صدام ابن حسين)؟!

ج) أحصى مرّة إثني عشر سبباً عرّض خلالها بالسلطة لمنعها المسيرة الجماهيرية المذكورة آنفاً التي كانت معدّة لزيارة الإمام الحسين عليه السلام، إضافةً لما كان يؤشّر عليه من أسباب نزول الشُهُب في سماء العراق وما كان يعرضه تلفزيون الشباب من تبذّل وهبوط وترّهات... وهي أمور ما كان ليقترب مِنْ ذكرها أو التحرّش بها إلاّ من وضع روحه على راحته أو استعدّ لأنْ يحمل خشبة إعدامه على ظهره ـ كما يقولون ـ.

كلمة أخيرة ـ الحذر الحذر عند التوصيف وإطلاق الشعارات

هذا المنهج الاقتحامي الهجومي هو الذي رسم معالم المشروع الاحيائي للسيد الشهيد في مراحله الأخيرة، وإنّ تأكيد أرجحية هذا المنهج في زمان ومكان معيّنين لا يعني ترجيحه في كل زمان ومكان. كما إنّ تفضيل الجمهور للعراقي لمشروع السيد آنذاك لم يكن تفضيلاً لشخصيته ﷺ على شخصيات الآخرين، وإنما تفضيل منهجه. إذ أن تفضيل المنهج لا يعني بالضرورة تفضيل الشخص، لأنّ تفضيل الشخص أو تزكيته إنما هي من مختصات الباري تعالى، وليس من

حق أحد إدّعاء هذا الحق بأيّ شكلٍ من الأشكال.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى إنّ ترجيح الكثيرين للمنهج الاقتحامي لدى القائد إنما هو تقييم لشجاعته وتوصيف لها، وإن الشجاعة أو الاقتحامية في القائد أي قائد إنما هي قيمة مطلوبة بحدّ ذاتها، وليس بالضرورة أن يكون ذلك اتهام للآخر بالضعف أو الجبن، كما ليس بالضرورة أن تكون تلك الشجاعة، شجاعة دائماً، فالخيط قد يصبح رفيعاً ورفيعاً جداً أحياناً بين الشجاعة والشقاوتية أو التهور، كما هو رفيع ورفيع جداً أيضاً بين الحلم أو التحلّم والجبن، ولا يمكن تمييز كل ذلك بسهولة من قِبل مَنْ اتَّهم الإمام الحسن عليه السلام بأنه (مذلّ المؤمنين) مثلاً ومَنْ قال في (الحسين) أنه قُتل بسيف جدّه.

مثل هذه الأمور الدقيقة يجب التعاطي معها بمسؤولية كبيرة وحذر أكبر وخاصة عند اشتداد الفتن وتظاهر الزمان، ولا يُفترض بأي حال من الأحوال إلقاء الصفات والمقاربات على عواهنها، وتركها شعارات جوف لمن يطلب من القائد مثلاً التقدّم والاقتحام ولكنْ لا لكي يتقدّم ويقتحم معه، وإنما لكي يحضى بفتات إقدامه أو يَرتزق على مائدة اقتحاميته.

ومع كل الذي قيل ويُقال ويمكن أن يُقال... تبقى سفينة الحسين هي الأسرع في سفن النجاة... ويبقى الدم هو الأمضى في صناعة التأريخ... وتبقى الشجاعة قيمة بحدّ ذاتها حتى في عنترة العبسي، كما هو الكرم عند حاتم الطائي.

بعض معالم المنهج التغييري لـ«آية الله العظمى السيد السيستاني»

من هذا المنطلق أو قل هذه المنطلقات نأتي إلى تقييم المشروع التغييري للسيد السيستاني وكيف قاد هذا المشروع في خضمّ معركة شرسة لم تكن أقل شراسة من تلك التي خاضها الصدر الثاني لنأتي إلى تحصيل حاصلنا في تقويم دور المرجعية الصالحة وقدرتها على إدارة المشاريع النهضوية والإرتفاع إلى

مستوى المسؤولية الرسالية وتحت العنوان الرئيسي الكبير في (**تعدد الأدوار ووحدة الهدف**).

ولعلّ أهم معالم التغيير في مشروع هذا المرجع الكبير هي ما يلي:

١ـ القدرة الفائقة على إدراك الواقع المحلي والإقليمي والدولي، لاسيما والرجل بعيش في خضّم صراعات وتجاذبات سياسية وعسكرية وإرهابية قل نظيرها في تأريخ الشرق الأوسط، وهو أمر ليس من اليسير أن يتسنى لمرجع عاش التقية فترة طويلة من حياته أن ينتهج خلافة. ففي هذا المعترك جاءت دعوة السيد السيستاني في ٣٠ كانون ثاني ٢٠٠٥ في توجيه ملايين العراقيين إلى صناديق الإقتراع مناشداً الشيعة تحديداً على الإئتلاف والتنسيق لإثبات وجودهم ونسبتهم العددية وبالتالي تخويلهم دستورياً وقانونياً (أي ديمقراطياً) في أن «يناوروا ويُهاجكوا كما يشاؤون حول مَن يجب أن يحكم ووفق أي نظام»[١٤].

إن المرجع أراد أن يقول ـ في إطار هذه الدعوة ـ ان الهمّ الأول بعد سقوط النظام أو إسقاطه يُفترض أن يكون حماية ودعم المكاسب الأساسية للشيعة، والتي بدونها يتعذّر إحراز أية انجازات مستقبلية. ومن هنا جاءت فتواه الشفهية وبعدها التحريرية التي ألزمت الشيعة بالاقتراع، خاصة حين أفتى بأن النساء مثلاً مكلّفات شرعاً بالتصويت حتى لو منعهن أزواجهن من القيام بذلك مضيفاً:

«حقاً، إن النساء اللواتي يتقدّمن الى مراكز الاقتراع في يوم الانتخابات إنما هنّ على مثال زينب التي مضت قُدُماً الى ساحة الوغي في كربلاء»[١٥] ـ ولا عجب ـ والكلام لمؤلف الكتاب المذكور ـ أن كل مرشّح من أصل ثلاثة على اللائحة الشيعية التي ساعد السيستاني في تركيبها كانت امرأة.

وفعلاً جاءت نتائج الإنتخابات لصالح الأكثرية العددية وهم الشيعة بالتأكيد، وبذلك مُنح «البيت الشيعي» الحصة الأكبر في اقتراع دستوري لا

يستطيع أحد احتواءه أو مصادرته أو المزايدة عليه.

٢ـ الحكمة البالغة في توظيف نتائج الإنتخابات لصالح عروبة العراق وهويته الإسلامية، ورغم أن الرجل يحمل الجنسية الإيرانية، وأنه لم يتنازل عنها حتى آخر لحظة، إلاّ أنه كان يوصى العديد من أعضاء البرلمان بالمحافظة على عروبة العراق[١٦]، ولعلّ جوابه لبريمر ـ في هذا السياق كان أبلغ رسالة يقدمها مرجع حكيم لمندوب الدولة العظمى، لاسيما حين قال له وبالحرف الواحد:

«**يا سيد بريمر أنت أمريكي وأنا إيراني. وعليه فإني أرى أن تُترك هذه المسألة للعراقيين لكي يختاروا أو يصمّموا الدستور الذين يريدون**»[١٧] أي أن هذا هو عين الديمقراطية التي ألزم السيد السيستاني الأمريكان بها بعد أن أعلنوا هم أنفسهم الالتزام بها... وقد علّق أحد المحلّلين السياسيين على هذه الإشارة أن السيد السيد المرجع أمسك بالمسؤول الأمريكي مسكة يابانية لم يستطع (أي بريمر) ولا غيره من الأمريكان الانفلات منها، لاسيما وقد وضعها السيد في سياق: «التزموا بما ألزمتم به أنفسكم» وبدون تبرّم أو لفّ أو دوران.

٣ـ إن تأكيد السيد السيستاني على شعار «**صوت واحد ناخب واحد**» وضع العالم الغربي والعالم العربي أمام الأمر الواقع، فإما أن يذعن الجميع لنتائج الاقتراع وهذا هو توصيف الديمقراطية الكامل، وإما أن يخرجوا على ذلك فتنكشف النوايا المبيّته والشعارات الفارغة، وهو ما حصل فعلا مع بعض الأصوات النشاز التي وجدت نفسها محرجة أمام تلك النتائج فراحت تتصيّد في الماء العكر وتتعكّز على يافطة (تزوير الإنتخابات) عبر هذا التشويش الإعلامي أو ذاك.

٤ـ استطاع السيد السيستاني إظهار الشيعة أمام العالم بأنهم يمتلكون قدرة هائلة على ضبط النفس والخطاب المعتدل بعدما حثّهم على عدم الردّ على العمليات الإرهابية التي استهدفتهم عبر مفخخات الإبادة المعروفة التي نفذتها

القاعدة ومن لفّ لفّها ضد الشيعة تحديداً، ولم تستطع أبواق الفتنة أن تحوّل الشعار العراقي الجميل: «**إخوان سنّة وشيعة، هذا الوطن منبيعة**» الى ما كان يمكن أن يقود الى حرب أهلية تأتي على الأخضر واليابس. ولعلّ مقولة السيد السيستاني الشهيرة «**ان ابناء السنّة ليسوا أخواننا وإنما أنفسنا**» ستبقى مخزونة في ذاكرة العراق والعراقيين على مرّ السنين لتقف ضد كل تلك الأبواق المأجورة التي خرست وسوف تخرس إلى الأبد. وهكذا تسامى العراق على المذهبية والطائفية أو قل التمييز الطائفي البغيض وبشكل واضح وشفاف وواقعي لم يكن مألوفاً لسنين طويلة بعدما ساد العراق أو حكمه رأي واحد وحزب واحد ودكتاتور واحد اضطر أن يكشر عن أنيابة يوماً حين رفع شعاره الشهير السيء الصيت «**لا شيعة بعد اليوم**» فراح مقبوراً غير مأسوف عليه وإلى الأبد.

٥ـ لقد أدرك السيد السيستاني وبعمق مشهود أن الطائفية في العراق ليست كطائفية لبنان، وأن تعريفها في لبنان قُسّر نزاعاً وتحوّل حروباً استمرت خمس عشرة سنة فيما أفرزت صناديق الاقتراع في العراق الفرق بين المذهبية والطائفية، إذ أن الأولى انتماء مذهبي لأحد مدارس الأجتهاد في الفكر الاسلامي ولا ضير في ذلك على الإطلاق، فيما الطائفية انغلاق بغيض على مسمّى معين يرى الصحة كل الصحة في طائفته ولا يرى الاّ الكفر والمروق في غيرها، وهذا ما فعله الزرقاوي وأتباعه حينما راح يشرعن القتل والإبادة في أبناء الطائفة الأخرى وبدون أي وازع من خلق أو دين أو ضمير، بينما يقف السيد السيستاني حائلاً دون عمليات الإبادة والتصفيات التي انجرّ إليها بعض المتطرّفين حيت احتكموا الى ردّ الفعل، فدعاهم ملتمساً أن يكون صراعهم حضارياً والاّ يأخذوا المصيب بجريرة المخطيء ولا البرئ بجريرة المسيء وفي مواقف مشهودة سيظل يذكرها التأريخ وتحديداً تأريخ العراق السياسي[١٨].

٦ـ لقد انتبه السيد السيستاني وبشكل دقيق إلى حقيقة المتغيّرات التي حصلت بعد إسقاط الصنم، مقدّرا تماماً الظروف الزمكانية، التي أدّت بالعراقيين يوماً ما الى رفع شعارات كانت ضرورية ومفيدة في حينها حينما كانت أمريكا والغرب كله إلى جانب الصنم، فيما لا ينبغي أن تبقى الشعارات هي هي بعد أن انقلب الغرب والشرق على صنيعتهم، وراحوا هم أنفسهم يقفون مع العراقيين على أرضية مشتركة شعارها الديمقراطية وعناوينها إزاحة مخلفات الدكتاتورية والإستبداد. فما كان صحيحاً بالأمس قد لا يصحّ اليوم وما يمكن أن يكون صحيحاً اليوم قد لا يكون كذلك غداً، وهذا مايعبّر عنه في الغرب بشكل واضح وصريح عبر شعار معروف: «**ليست هناك صداقات دائمة ولا عداوات دائمة، وإنما هناك مصالح دائمة**» وهذا كلّه لا يعني نسيان الماضي أو التغاضي عنه وإنما قراءته والتأمل فيه والإستفادة من عِبَره ودروسه دون إفراط أو تفريط.

٧ـ أما على صعيد القيم وحفظ الدين والتمسك بالثوابت المعروفة فليس هناك أدلّ على انشداد المرجعية الصالحة واندكاكها بكل ذلك وإنْ جنح فيها وكيل هنا أو نائب هناك. فقد كان السيد السيستاني مثالاً في التقوى والزهد علي الصعيد الشخصي ولم يكن يستحي أن يُعاتب كل من هو على خلاف ذلك. ولعلّ ما واجه به العديد من مسؤولي الدولة العراقية الجديدة بعد تشريع البرلمان لقوانين رواتبهم وتقاعدهم أي رواتب هؤلاء المسؤولين والتي بلغت حداً أغضب الشارع العراقي وأفقد هؤلاء صديقتهم فيه... أقول لقد واجه المرجع الكبير هؤلاء وندّد بانجرارهم نحو المال[١٩] ولم يتوقف وكلاؤه الصالحون من المضي في التنديد بهذه القانون وسعيهم المتواصل للإصلاح ومحاولة تقويم هذا الاعوجاج، وخاصة بعد أن وصلت رواتب هؤلاء المسؤولين والوزراء وأعضاء البرلمان حداً يزكم الأنوف، مع الأسف الشديد.

وباختصار شديد

وإذا أردنا مقاربة المرجعية الصالحة في نموذجيها الكبيرين الصدر الثاني والسيستاني وغيرهما من المراجع الصالحين المصلحين فلا بد من الإشارة إلى أن القيم تُحفظ بطريقين أو منهجين حسب تقدير كل من هؤلاء المراجع حسب ظروفهم وزمانهم وحكّامهم، فإذا كان الصدر الأول مثلاً قد خاطب النخبة وأحدث دوياً هائلاً في التيارات الفكرية في زمانه، فإن الصدر الثاني قد نزل إلى شارع وخاطب الجمهور بلغةٍ عرفها الصغير والكبير والقريب والبعيد... وانْ كان الاثنان رحمهما الله قد دفعا ضريبة ذلك حياتهما. أما السيد السيستاني وفي نفس الاتجاه وانْ كان آثر السكوت أو التقية في فترة من حياته، الاّ أنه تصدى بشكل حكيم عندما جاء دوره وأحدث ما ينبغي أن يحدثه المرجع الصالح في دائرة الفعل والعمل. واذا صحّ الحديث عمّا يُقال عن إسلام الدولة أو دولة الإسلام فإن هؤلاء المراجع وأمثالهم كانوا عناوين بارزة لذلك، رغم أن الجميع لم يوقفوا بعد الى تشكيل هذه الدولة الموعودة لحد الآن.

المهم في تعددية أدوارهم أن بعضهم آثر الشعار القرآني القائل «وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة» كما فعل الإمام الخميني ﷺ فيما آثر غيره شعاراً آخر وعمل وفق منهج قرآني آخر هو: «وادعوا الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة».

وفيما آثر أحدهم الاقتحام والتصدي ومواجهة الموت مؤكّداً على نقل الحكم الى أيدي المؤمنين، رأى آخر التقية والهدوء والدعوة إلى نقل الإيمان الى قلوب الحكام.

وفيما راهن مرجع صالح على عدم فصل الدين عن السياسة مؤكّداً على ولاية

الفقيه الصالح الرباني المقتدر طبعاً، رأى آخر تجسير العلاقة بين الدين والسياسة وعدم الخلط بينهما، خاصة اذا تمّ توظيف الدين لخدمة السياسة وليس العكس.

وفيما رأى أحد المراجع الصالحين على ضرورة إقامة دولة الاسلام ومن منطلق «الدين أسّ والسلطان حارس، فما لا أس له فمهدوم وما لا حارس له فضائع» أكدّ غيره على إسلام الدولة وانّ القيم الإسلامية اذا حُفظنت في ظل دستور وضعي أفضل من أحكام وحدود يضعها علماء دين سياسيون قد لا يفكرون الاّ بخدمة مصالحهم وتوجهاتهم وأحزابهم، وهو عين ما أكد عليه بل حذر منه السيد السيستاني حين دعا لأنْ ينطوي الدستور العراقي على هذا المضمون[٢٠].

وفيما ينفتح بعض المراجع على عموم المسلمين في العالم الإسلامي باعتبار الاسلام فوق المذاهب والطوائف والقوميات وانه ملك لكل المسلمين، قدّر آخرون أن الظروف المحلية والدولية والإقليمية لا تسمح بذلك فآثر أن يحتفظ بالجزء خشية خسارة الكل، فسار وساير حفاظاً على ما يمكن الاحتفاظ به لجولة قادمة ومشوار آخر قد يجيء في يوم من الأيام.

وفيما يقلّص بعض المراجع الصالحين مساحة التقية ـ حسب تقديرهم لظروف الزمان والمكان، مستظهرين مقولة الإمام الصادق عليه السلام في أن بعض التقية جبن ونفاق ـ المارة الذكر ـ يرى آخرون وفي ظرف آخر عصيبً أن التقية (ديني ودين أبائي وأجدادي) حفاظاً على بقية الدين وبقية المتديّنين وذلك على غرار ما فعله الإمام السجاد مثلاً والإمام الصادق والعديد من أئمة أهل البيت عليهم السلام.

وكل ذلك يأتي طبعاً في دائرة المتغيّر والثابت في الدين، أو في إعمال الأحكام الأولية والثانوية، لاستيعاب الآخر المغاير والوقوف معه على أرض مشتركة لخدمة الدين الحنيف، ولعلّ ما فعله الإمام الخميني رحمه الله في وجوب الصلاة خلف السنّة أثناء الحج وعدم جواز الصلاة على التربة الحسينية في

الحرمين مصداق واضح على ذلك.

كل هذا وغيره يضعنا أمام حقيقة تأريخية لا يمكننا خلالها الغوص في النوايا ومكاشفة القلوب، خلاصتها أن هناك منهجين أو أكثرقد تتعدد أدوار المرجعية الصالحة في انتهاجها شريطة ألاّ يقف المرجع الصالح أمام مرجع صالح آخر تصدى لحاكم ظالم مقدماً خيار الدم والشهادة على خيار الدعة والاسترخاء.

وحين يوضع خيار الشهادة في كثير من الأحيان أمام خيار التقية ـ إن لم نقل الدعة ـ فلأن الأول أصعب من الثاني وأشقّ على النفوس وخاصة اذا كان (القائد المتصدي) في مرحلة (الجهاد الأصغر) حكيماً حليماً غير مندفعٍ، أو منفعلٍ أو مستعجل.

نعم، ان خيار الدم الذي ينتصر على السيف دائماً فيه شعبتان: شعبة الاندفاع غير الدقيق نحو الاستشهاد وهذا ليس فيه انتصار وإنما احدى الحسنيين، بمعنى الإنتصار للقيم وللقيم وحدها وفيه مايكفي في مرحلة أفول القيم والزمن الرديء. أما الشعبة الأخرى فهي: شعبة الهدوء والتروّي والصبر على الأذى تحت السيف ونطع الدم لاقتناص فرصة قد تأتي عاجلاً أو آجلاً لتحقيق الهدف الأول ذاته.

وحين نقول ان القيم تنتقم لنفسها حين لا تجد من ينتقم لها، فإن الزمن كفيل بكشف مَن فرّط لحساب مصالحه، وغيره الصالح الذي أجّل المواجهة لمصلحة القيم نفسها رغم عدم تقدير الكثيرين لموقفه، أو عدم قدرته هو على إفهامهم ذلك الموقف.

والقول نفسه يُسحب على الزهد والزاهدين مثلاً فقد يمثّل أحد المراجع عزّ الشريعة في أوقات الرخاء والغنى والازدهار، وقد يمثّل غيره زهد الشريعة في زمن الفقر والفاقة وقلّة ما في اليد، والدوران مطلوبان كلّ في مكانه وزمانه،

وإنْ كان الزهد اشقّ على النفوس من الترف لأن الترف يُزيل النعم[٢١] وبالتالي فالدعوة لترجيح الزهد أو ترويجه أحب إلى القيم وأقرب إلى المبادئ.

نقول ذلك لكي يبقى للشهادة طعمها الخاص، وللجهاد الأصغر طعمه الخاص أيضاً، ولكي تبقى للشجاعة نكهتها الخاصة وهكذا الزهد والكرم والصبر ورحم الله من قال:

قالوا الخضوع سياسة فليبدُ منك لهم خضوع
وألذّ من طعم الخضوع على فمي السمّ النقيع

نعم، لا يجوز بأي حال من الأحوال تفتيت قيمة الشجاعة بمداراة الأقل شجاعة، أو تشويه قيمة الكرم بمداراة الأقل كرماً، ومثلها مسايرة الأقل زهداً، بحجة عدم إحراجه بمن هو أكثر منه زهداً. وتبقى دوائر الشجاعة والحلم والزهد في كل الأحوال واسعة باتساع رجالها وهممهم وتقواهم.

رحم الله من علّم أمتنا الشجاعة والإقدام أولاً، ورحم الله من علّمها الحلم والتحلّم والزهد ثانياً... فلكلٍّ مكانه وزمانه. وإنما الأعمال بالنيات. ولكل امرء ما نوى.

الهوامش

(١) البقرة:٢٥٣.
(٢) الإسراء:٥٥.
(٣) الأنفال:٤٢.
(٤) الإسراء: ١٥.
(٥) النساء: ١٦٥.
(٦) الأنعام: ١٤٩.
(٧) الغاشية: ٢٢/١٢.
(٨) وسائل الشيعة: ج ١١، ص ٣٩٧.
(٩) الحديثان كلاهما منسوبان للامام الصادق عليه السلام ـ راجع وسائل الشيعة ج ١١ ص ٤٨٣ أو مجلة رسالة الثقلين العدد ١٢ شوال ١٤١٦ في تحقيق هذين القولين.
(١٠) المائدة: ١٠٥.
(١١) ﴿ أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ وَجَٰهَدَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ لَا يَسْتَوُۥنَ عِندَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ [التوبة: ١٩].
(١٢) يقول ابن تيمية في كتابه (السياسة الشرعية) ص ١٦١: «ستون سنة من إمامٍ جائر أصلح من ليلة واحدة بلا سلطان» وذهب بعض الفقهاء أنه لا يجوز الخروج على الحاكم حتى لو كان فاسقاً أو ظالماً ما دام يقيم الصلاة ولم يرتكب كفراً بواحاً، وذهب آخرون أنه تجب طاعة الحاكم برّاً كان أو فاجراً، وروي عن الإمام أحمد كما جاء في (الأحكام السلطانية)، ص ٢٠ قوله: «ومن غلبهم بالسيف حتى صار خليفة وسُميّ أمير المؤمنين، لا يحلّ لأحد أن يبيت ولا يراه إماماً براً كان أو فاجراً، وأمثال ذلك، مما لا يستقيم أو لا ينسجم مع المنهج التغييري لفقهاء آخرين يفضّلون نقل الحكم الى أيدي المؤمنين، ولا يجدون طائل من وراء المنهج الداعي الى نقل الايمان الى قلوب الحكام».
(١٣) جدير ذكره ... ان ارتداء الكفن في غير الموضع الذي كان السيد الشهيد يرتديه في مواجهة الموت ربما يُعتبر في غير محله، بل قد يُفسر أو يُقرأ نوعاً من الرياء المذموم أو المباهاة المذمومة ـ والعياذ بالله ..
(١٤) صحوة الشيعة ـ ولي نصر ـ دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، ترجمة سامي الكعكي. ص ١٨٧.
(١٥) نفس المصدر السابق ص ١٨٧.
(١٦) وهذا ما أكّده العديد من أعضاء البرلمان العراق الذين التقاهم السيد وحرّضهم على الاحتفاظ بانتمائهم العربي وعدم التفريط به شعوراً منه بضرورة توظيف الحالة الإقليمية لمصلحة الإسلام لاحقاً.

(١٧) الانبعاث الشيعي، ولي نصر، تعريب مختار الأسدي ص ٢٧٢.

(١٨) راجع ما قاله السيد السيستاني في جوابه للسيد محمد بحر العلوم حين جاءه الأخير متألماً يطلب منه إصدار أوامره بالردّ على ممارسات القاعدة وحماتها وأذنابها. الإنبعاث الشيعي (المصدر السابق ص ١٧٦)

(١٩) وهو ما نقله لي شخصياً سماحة الأخ الشيخ أبو محمد الزهيري حيث كان حاضراً في لقاء خاص بين المرجع الكبير ودولة السيد رئيس الوزراء العراقي الأستاذ نوري المالكي قبل أن يتبوّأ موقع رئاسة الوزراء.

(٢٠) حملت المادة الثانية من الدستور العراقي الجديد نصاً جاء فيه: (لا يجوز سن قانون يتناقض مع ثوابت أحكام الإسلام.

(٢١) يقول حديث شريف (اخشوشنوا فإن الترف يزيل النعم) ويقول حديث آخر (ما عُبد الرحمن بأكثر من الزهد).